

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
République Algérienne Démocratique et Populaire  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique  
Université M'SILA  
Faculté des Sciences Économiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion  
Département: Sciences Commerciales



جامعة المسيلة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: العلوم التجارية

## العنوان:

# دور التصنيف الائتماني في التحوط ضد المخاطر دراسة ميدانية على بعض البنوك الجزائرية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (اكاديمي)  
في العلوم التجارية

التخصص: بنوك

الأستاذ المشرف

- د. نوبيات عبد القادر

اعداد الطالب:

- معوش عبد الوهاب

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة

أ. عايد لمين

أ. نوبيات عبد القادر

الصفة

رئيساً و مناقشاً

مقرراً ومشرفاً

الرتبة العلمية

أستاذ مساعد

أستاذ محاضر

السنة الجامعية: 2014/2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (2) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (3) مَا لِكَ يَوْمَ  
الدِّينِ (4) إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ (5) اهْدِنَا الصِّرَاطَ  
الْمُسْتَقِيمَ (6) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ خَيْرَ الْمَغْضُوبِ  
عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ (7)

صدق الله العظيم

## كلمة شكر

فبعد شكر المولى عز وجل، المتفضل بجليل النعم، وعظيم الجزاء...

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعت الأمة من جديد...

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل الذين نقول لهم بشراكم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"إن الحوت في البحر، والطير في السماء، ليصلون على معلم الناس الخير....."

أما الشكر الذي من النوع الخاص فنحن نتوجه بالشكر أيضا إلى كل من لم يقف إلى

جانبا، ومن وقف في طرفنا وعرقل مسيرة بحثنا، وزرع الشوك في طريق بحثنا فلولا

وجودهم لما أحسنا بمتعة البحث، ولا حلاوة المنافسة الإيجابية، ولولاهم لما وصلنا إلى ما

وصلنا إليه فلهم منا كل الشكر.....

"كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع فأحب العلماء ، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

# إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا

بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برويتك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلفه الله بالهبة والوفاء، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل اقتدار

والدي العزيز

إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني، إلى بسمه الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي

وحنانها بلسم جراحي..... أمي الحبيبة

إلى من حبسه بجري في عروقي و يلمح بذكرهم فؤادي إلى .....أخواتي

إلى توأم روحي ورفيق دربي.. إلى صاحب القلب الطيب والنوايا الصادقة إلى من رافقتني منذ أن حملنا حقائب

صغيرة ومعك سرى الدرب خطوة بخطوة وما تزال ترافقتني حتى الآن.... أخي العزيز

إلى إخوتي الذين لم تلدكم أمي .. إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى بنابيع الصدق الصافي إلى

من معكم سعدت، وبرفتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرى إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير

..إلى من عرفتم كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم

عادل..بلال..جعفر..نذير..عثمان..جلول..بدر الدين..يونس

والى عمي العزيز عمار لك مني كل الشكر

# الفهرس العام

<b>الفهرس العام</b>	
مقدمة عامة	
<b>الفصل الأول: مفهوم التصنيف الائتماني</b>	
07	مقدمة الفصل الاول
10	المبحث الاول: وكالات التصنيف الائتماني
11	المطلب الاول :انواع وكالات التصنيف الائتماني
16	المطلب الثاني :المعايير الواجب توفرها في وكالات التصنيف الائتماني
22	المبحث الثاني: أنواع التصنيف الائتماني
23	المطلب الاول : التصنيف الائتماني حسب معيار الفترة الزمنية و حسب معيار الأداة المصنفة
25	المطلب الثاني : التصنيف حسب معيار جهة التصنيف و التصنيف حسب معيار الطلب
28	المبحث الثالث: درجات التصنيف الائتماني
31	المطلب الاول: درجات التصنيف العامة والخاصة
41	المطلب الثاني :مشاهدة و اتجاه التصنيف والاجراءات المتعلقة به
43	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: عملية التصنيف الائتماني</b>	
45	مقدمة الفصل الثاني
48	المبحث الأول :التصنيف الائتماني للمصارف
48	مطلب الاول :خطوات التصنيف الائتماني للمصارف
51	مطلب ثاني: محددات التصنيف الائتماني للمصارف
58	المبحث الثاني :أهمية وكالات التصنيف الائتماني ودورها في الاسواق المالية
59	المطلب الأول : أهمية وكالات التصنيف الائتماني
61	المطلب الثاني : دور وكالات التصنيف الائتماني في أسواق رأس المال
64	المبحث الثالث :التصنيف الائتماني في مقررات لجنة بازل والأزمات المالية
65	المطلب الاول : التصنيف الائتماني ومقررات لجنة بازل
68	المطلب الثاني: التصنيف الائتماني و الازمات المالية العالمية
76	خلاصة الفصل
<b>الفصل الأول: دراسة ميدانية في بعض البنوك الجزائرية</b>	
78	مقدمة الفصل الثالث

79	المبحث الاول : أسلوب الدراسة والعينة المدروسة
79	المطلب الأول: أسلوب الدراسة
81	المطلب الثاني: نظرة عامة حول الاستبيان
81	المطلب الثالث: أداة الدراسة
88	المبحث الثاني: صدق وثبات الاستبيان
88	المطلب الاول : صدق الاستبيان
89	المطلب الثاني: اختبار ثبات الفقرات
90	المطلب الثالث: التوزيع النسبي لإجابات المبحوثين لفرضيات الدراسة
92	المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة
93	المطلب الاول : اختبار الفرضية الأولى
95	المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية
99	خلاصة الفصل
100	الخاتمة العامة
<b>المراجع</b>	
<b>الملاحق</b>	
<b>ملخص</b>	

# قائمة الجداول

## فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم الجدول
15	أهم المعلومات عن وكالات التصنيف الثلاث الكبرى	01
30	توضيح للرموز المستعملة من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية	02
31	درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة	03
33	درجات التصنيف الائتماني للفترة القصيرة	04
33	درجات التصنيف الائتماني للفترة القصيرة	05
35	العلاقة بين درجات التصنيف للفترة القصيرة و الفترة الطويلة	06
36/35	تصنيفات الاسترداد	07
37	درجات التصنيف الائتماني للمصارف	08
39	تصنيف القوة المالية لشركات التأمين في الفترة الطويلة	09
40	تصنيف القوة المالية لشركات التأمين في الفترة القصيرة	10
67	درجة التصنيف وما يقابلها من وزن مخاطر الائتمان وفق المعايير بازل 2	11
72	التصنيف الائتماني لعدد من المؤسسات قبل يوم واحد من افلاسها او انقاذها	12
80	البنوك التجارية التي تم توزيع الاستبيان عليها	13
82	لمتغير الجنس وفقاً للمبحوثين التكراري التوزيع	14
83	التوزيع التكراري للمبحوثين وفقاً لمتغير العمر	15
84	التوزيع التكراري للمبحوثين وفقاً لمتغير المستوى التعليمي	16
85	التوزيع التكراري للمبحوثين وفقاً لمتغير التخصص	17
86	التوزيع التكراري للمبحوثين وفقاً لمتغير الخبرة	18
87	التوزيع التكراري للمبحوثين وفقاً لمتغير الوظيفة الحالية	19
89	معامل الارتباط "بيرسون" للفرضيات	20
89	اختبار المصادقية لفرضيات الدراسة	21
91/90	التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الأولى	22
92/91	التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الثانية	23
94	يوضح نتائج اختبار t للأوساط الحسابية لعبارات الفرضية الاولى	24
96	نتائج اختبار t للأوساط الحسابية لعبارات الفرضية الاولى.	25
97	المتوسط الحسابي للجميع العبارات	26
98	نتائج اختبار T لعينتين مستقلتين وتحليل التباين الأحادي لإيجاد الفروق وفق البيانات العامة	27

# قائمة الأشكال

## فهرس الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
53	شكل يوضح عملية التصنيف الائتماني	01
80	شكل بياني يوضح نسبة المبحوثين في كل بنك	02
82	شكل بياني يوضح نسبة المبحوثين وفقا لمتغير الجنس	03
83	شكل بياني يوضح نسبة المبحوثين وفقا لمتغير العمر	04
84	شكل بياني يوضح نسبة المبحوثين وفقا لمتغير المستوى التعليمي	05
85	شكل بياني يوضح نسبة المبحوثين وفقا لمتغير التخصص	06
86	شكل بياني يوضح نسبة المبحوثين وفقا لمتغير الخبرة	07
87	شكل بياني يوضح نسبة المبحوثين وفقا لمتغير الوظيفة الحالية	08

# مقدمة عامة

## مقدمة عامة

ان التطور السريع التي تشهده الاسواق العالمية و الحجم الكبير في المعاملات و المتعاملين و كذلك حجم الصفقات التجارية وعددها ،كل ذلك ادي الى توفر المزيد من الائتمان ورؤوس الاموال ، ولكن مع توفر المعلومات الدقيقة و السريعة لتحديد قدرة المقترضين على السداد في الاوقات المحددة .

مما سبق نجد ان هناك حاجة لسد الفجوة بين المتعاملين من حيث المعلومات وكذلك رفع كفاءة السوق ، كل هذا وذاك ادي الى ظهور وكالات عالمية توفر المعلومات حول الوضعية الائتمانية للمقترض وتسمى بـ"وكالات التصنيف الائتماني " و التي قارب عددها 150 وكالة تصنيف ، لكن اهمها ثلاث وكالة هي وكالة موديز لخدمة المستثمرين Moody's Investors Service ، وكالة ستاندرد اند بورز Standard & Poor's ، و وكالة فيتش للتصنيف Fitch Ratings ، و كل هذه الوكالة تمارس تصنيف شركات ومؤسسات والدول اي تقويم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في وقت الاستحقاق ،حيث تم فتح فروع للوكالات في اكثر من 100 دولة حول العالم .

وتتمتع وكالات التصنيف بتأثير قوي في عالم المال و الاعمال لان الدرجة التصنيف يعول عليها كثيرا خصوصا للحكومات و المؤسسات والبنوك في توقع الحدوث مخاطر عدم الدفع او التأخر في السداد.

## مشكلة البحث

بعد توسع نشاط وكالات التصنيف الائتماني ليشمل معظم دول العالم النامية والمتقدمة على حد سواء وتزايد دورها واهميتها في الاقتصاد، مما يستوجب طرح السؤال التالي:

ما هو دور وكالات التصنيف في البنوك ؟

ومما سبق يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو التصنيف الائتماني وماذا نعني به ؟
- ولماذا نطبق التصنيف الائتماني في البنوك الجزائرية ؟

- ما هو الدور الذي يلعبه التصنيف الائتماني في البنوك الجزائرية ؟

## فروض البحث

- تعبر درجة التصنيف الائتماني عن قدرة او ملاءة المنظمة المالية لدفع مستحققاتها المالية في وقت الاستحقاق .
- نطبق التصنيف الائتماني لم له من اهمية اقتصادية كبيرة في البنوك الجزائرية .
- يساعد التصنيف الائتماني على التحوط ضد المخاطر في البنوك الجزائرية.

## هدف البحث

نهدف من خلال هذا البحث ايضاح ثلاثة اشياء حول التصنيف الائتماني ، ماهية التصنيف الائتماني و وكالاته وانواعه ودرجاته، وتبيان المعايير المستخدمة في تصنيف البنوك من قبل اهم وكالات التصنيف العالمية كل هذا في الاطار النظري الذي يحتوي على فصلين الاول و الثاني ، ونهدف في الفصل الثالث الى ابراز اهمية التصنيف الائتماني للبنوك الجزائرية و كذلك دور التصنيف الائتماني في التحوط ضد المخاطر او بعبارة اخرى افاق التصنيف الائتماني في الجزائر التي تسعى جاهدة للانخراط في الاقتصاد العالمي.

## اهمية البحث

تتبع اهمية البحث في تسليط الضوء على التصنيف الائتماني في الجزائر واطهار اهمية التصنيف الائتماني في حالة تطبيقه في الاقتصاد الجزائري وبالخصوص في قطاع المصرفي الجزائري في ظل غياب الدراسات التي تعنى بالتصنيف الائتماني في الجزائر، في الوقت التي تحاول فيها دخول المنظمة العالمية للتجارة و تطوير قطاع المصرفي و التفتح عن العالم ، وتنشيط البورصة الجزائرية للاسهم والسندات، الأمر الذي يتطلب من الجهات المسؤولة عن الاقتصاد والمؤسسات العامل فيه الحصول على درجات التصنيف من قبل وكالات التصنيف العالمية .

وذلك من اجل تسهيل الحصول على التمويل المطلوب للمدة طويلة وبتكاليف اقل نوعا ما من المؤسسات المالية العالمية والاقليمية، لان كل الاسواق المالية مترابطة.

وكذلك يعتبر التصنيف الائتماني بمثابة تسويق للإصدارات المالية وذلك من خلال تقييم درجة الخطورة للاستثمار كون ان التصنيف الائتماني عبارة عن موجز سريع ودقيق يعبر عن الملاءة المالية للمؤسسة او المنظمة .

كما يعتبر التصنيف الائتماني كجهة رقابية ثالثة تعمل على حماية حقوق المستثمرين، وكذلك تنشط سوق رأسمال و الزيادة من كفاءه من امداد المتعاملين بكافة المعلومات حول المصدرين والمتعاملين.

### أسباب اختيار البحث

يرجع سبب اختيار البحث الى:

- اهمية التصنيف الائتماني، وما يراه الباحث من تطور في البنوك الاجنبية بسبب استعمالها التصنيف الائتماني.
- عدم اهتمام البنوك الجزائرية بالحصول على درجة تصنيف ائتماني وذلك لعدم درايتهم بأهميته في الاسواق العالمية.
- الفضول العلمي للباحث الذي دفعه الى البحث في اسباب الازمة المالية 2008 و وجد من اسبابها التصنيف الائتماني.
- التصنيف الائتماني موضوع جديد ولم يسبق طرحه في الجامعات الجزائرية.

### صعوبات البحث

لقد واجهتنا الكثير من الصعوبات اثناء قيامنا بدراسة التصنيف الائتماني نذكر منها:

- قلة المراجع العلمية في موضوع البحث .
- الاعتماد على الدراسات باللغة الانجليزية و الاخذ الكثير من الوقت في محاولة ترجمتها الى اللغة العربية و فهمها جيدا.
- عدم استقبالنا من طرف البنوك اثناء اجراء عملية الاستبيان.
- استهزاء العاملين في البنوك وعدم أخذ عملية الاستبيان بجدية.

## منهجية البحث

المنهج الوصفي التحليلي : حيث سيتم دراسة التصنيف الائتماني وانواعه و محددات في المختلف المؤسسات المالية و بالأخص البنوك.

المنهج الإحصائي: استعملنا في الدراسة الميدانية أداة الاستبيان لجمع البيانات و المعلومات، وساعدنا المنهج الاحصائي على تبويب هذه البيانات وعرضها.

وبناء قاعدة معلومات استخدمت من اجل التأكد من صحة الفرضيات واستعملنا من اجل ذلك برنامج الإحصائي (SPSS).

### تقسيمات البحث:

وسيتناول هذا البحث مفهوم التصنيف الائتماني و وكالاته وانواعه ، ثم يدرس التصنيف الائتماني للبنوك ثم استعراض التصنيف الائتماني في البنوك الجزائرية من خلال دراسة ميدانية وتأتي تقسيمات البحث كما يلي :

### الفصل الأول: مفهوم التصنيف الائتماني

- المبحث الاول: وكالات التصنيف الائتماني
- المبحث الثاني: أنواع التصنيف الائتماني
- المبحث الثالث: درجات التصنيف الائتماني

### الفصل الثاني: عملية التصنيف الائتماني

- المبحث الأول: التصنيف الائتماني للمصارف
- المبحث الثاني: أهمية وكالات التصنيف الائتماني ودورها في الاسواق المالية
- المبحث الثالث: التصنيف الائتماني في مقررات لجنة بازل والأزمات المالية

### الفصل الثالث: دراسة ميدانية في البنوك الجزائرية

- المبحث الاول : أسلوب الدراسة والعينة المدروسة
- المبحث الثاني: صدق وثبات الاستبيان
- المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

## الدراسات السابقة

من خلال البحث عن الدراسات السابقة التي تتعمق بموضوع البحث تبين ندرتها بشكل عام، ولكن هناك بعض الدراسات المحدودة، ومنها:

1. Joyce Michel Mounayar, "Country Risk: the Major Determinants of Credit Risk Ratings", American University of Beirut, Beirut, 2006.

قام الباحث بدراسة وتحليل المخاطر السيادية، والعوامل التي تحدد تصنيفات مخاطر الائتمان، في ظل العولمة وانفتاح التجارة وتزايد أهمية الاستثمار الأجنبي وسعي المستثمر نحو تقويم المخاطر التي يتعرض لها البلد الذي يرغب في توجيه أمواله إليه.

وتوصل الباحث إلى أن وكالات التصنيف تستخدم نفس المتغيرات في إعطاء درجات التصنيف الائتماني ولكن بأوزان مختلفة.

2. Nada Mora, "Sovereign Credit Ratings: Guilty Beyond reasonable Doubt", American University of Beirut, Beirut, 2005.

قامت الباحثة بتتبع سلوك وكالات التصنيف الائتماني تجاه الدول التي عصفت بها الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، وذلك قبل الأزمة وخلالها وبعد انتهائها. وتوصلت إلى أن وكالات التصنيف الائتماني لم تستطع التنبؤ بالأزمة المالية قبل حدوثها.

# الفصل الأول

## الإطار النظري للتصنيف الائتماني

### Credit Rating Theoretical Framework

مقدمة الفصل: مفهوم التصنيف الائتماني

المبحث الأول: وكالات التصنيف الائتماني

المبحث الثاني: أنواع التصنيف الائتماني

المبحث الثالث: درجات التصنيف الائتماني

خلاصة الفصل

## مقدمة الفصل

## مفهوم التصنيف الائتماني

## Credit rating concept

في الماضي كانت المعاملات الاقتصادية تجري بين المتعاملين الاقتصاديين يعرفون بعضهم البعض ولكن مع تطور الاسواق المالية وانفتاحها و الزيادة الكبيرة في عدد المتعاملين الاقتصاديين و كذلك زيادة سرعة المعاملات الى ظهور نقص كبير في المعلومات المتعلقة بالمتعاملين الاقتصاديين ،وإدى الحجم الكبير في قيم المعاملات التجارية و عددها الى الحاجة لتوفير معلومات حول المتعاملين الاقتصاديين وتوفير المزيد من الائتمان ، الذي يفرض توفير معلومات دقيقة و سريعة لتحديد قدرة المقترضين على السداد.

كما ادت حاجة المتعاملين ( المقترضين والمستثمرين ) لسد الفجوة المعلوماتية الموجودة بينهم ، والرغبة في توفير معلومات سهلة الفهم و موجزة و موثوقة عن مستوى المخاطر في الاقراض الحكومات والمؤسسات والشركات وحتى الافراد الى انشاء شركات متخصصة في هذا المجال .

حيث تعمل هذه الشركات على توفير المعلومات الائتمانية وقد ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر و استخدمت هذه المعلومات في بداية القرن العشرين لانشاء وكالات التصنيف الائتماني وتطوير صناعة الائتمان و الجدارة الائتمانية .

ويعد جون مودي john moody اول من اصدر مؤشرات الجدارة الائتمانية عندما صنف سندات شركة سكك الحديدية في الولايات المتحدة الامريكية عام 1909. وبعد ذلك انتشر تصنيف الحكومات و المؤسسات و السندات على نطاق واسع ، وبحلول عام 1929 كانت وكالة موديز لخدمة المستثمرين moody's investors service التي اسسها جون موديز تقوم بالتصنيف حوالي 50 حكومة تصدر السندات في الاسواق العالمية ،في حين بدأ تصنيف الافراد ائتمانيا في الخمسينيات من القرن الماضي<sup>1</sup>.

وقد أنشأ نظام التقييم للأوراق المالية ،الغرض منه هو أن يوفر للمستثمرين نظام بسيط من تدرج يمكن من خلاله قياس الجدارة الائتمانية النسبية للأوراق المالية في المستقبل.<sup>2</sup>

1- د. بلعزوز بن علي، أمداني أحمد، المؤتمر الدولي الرابع بالكويت حول: "الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي 15-16 ديسمبر 2010 .

وقد ازدهر نشاط التصنيف الائتماني خلال فترة التسعينات من القرن الماضي وحت الان ، واصبح له عدة انواع واشا الكثير من وكالات التصنيف المحلية والاقليمية والعالمية حيث تقوم بعملية التصنيف الائتماني واصدار درجات الجدارة الائتمانية ،من ابرزها وكالة موديز لخدم المستثمرين moody's investors service وهي اول وكالة تصنيف ، وكالة ستاندر اند بوررز standard & poor's ، و وكالة فيتش للتصنيف fitch rating ، وتمارس كل واحدة من هذه الوكالات تصنيف قدرة الدول والشركات والمؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية بصفة عامة بصورة دورية ومستمرة ذلك لاكثر من 100 دولة وذلك بفضل فروعها المنتشرة في العالم والتي اكتسبت ثقة الحكومات و اصبحت تمتع بنفوذ قوي في عالم المال والاعمال في الكثير من دول العالم.

وتعبر درجة الائتمان عن راي الوكالة في الملاءة المالية للشركة و رغبتها بالدفع لاصحاب المستحقات و على الوفاء بالديون والالتزامات المالية الحالية والمستقبلية بشكل كامل في وقت محدد.

كما تستعمل درجة التصنيف الائتماني على توقع حدوث خطر بناء على معايير كمية ونوعية ، وكذلك تؤثر درجة التصنيف الائتماني في اسواق راس المال لما لها من حساسية على هذه الاسواق ، كذلك تؤثر على قدرة الشركات والدول على الحصول على التمويل المطلوب في اسواق راس المال العالمية .

وقد عرفته الوكالة الاسلامية للتصنيف الائتماني بانه تقييم قدرة ورغبة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية في الوقت المحدد، و في حالة المؤسسات المالية الاسلامية فان طبيعة المسؤولية تختلف من نوع لأخر باختلاف وسائل التمويل .بالنسبة للاستثمارات في حسابات تقاسم الربح ، عدم الوفاء بشروط العقد يتم تفسيره على ان المؤسسة أخلت بالتزاماتها وهذا يعني انه اذا دفع البنك مبلغ اقل مما هو مستحق بعد ضبط الربح او الخسارة ان وجدت ، يعتبر البنك مخلا لالتزاماته 1.

ويعرف كذلك بان التصنيف الائتماني بأنه عبارة عن عملية تهدف إلى توفير المعلومات والتقييم المستقل بشأن مدى ملائمة المؤسسة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، أو جودة الأوراق أو المنتجات المالية، وفي نفس الوقت، لا يعتبر التصنيف ضمانا بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.2.

1- الوكالة الاسلامية للتصنيف الائتماني ([http://www.iirating.com/ArabicMainPage.aspx\(2014/04/14](http://www.iirating.com/ArabicMainPage.aspx(2014/04/14))

2- أحمد التميمي، معايير التصنيف الائتماني في المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة المستثمرون

كما يلجأ المستثمرين في اتخاذ القرارات شراء الادوات المالية المصدرة الى التصنيف الائتماني لقياس الاخطار المالية وقدرة المدين على الدفع وذلك لغياب المعلومات اللازمة لأخذ القرار المناسب، وكما ان التغيير في درجة التصنيف للورقة المالية المصدرة يؤدي الى تغيير في اسعارها في الاسواق المالية .

"التصنيف الائتماني يساعد المستثمرين ببساطة على تحديد احتمال نسبة الخسائر في استثمار معين و من الناحية الفنية هو قدرة المؤسسة في المستقبل على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب لدفع أصل الدين والفوائد المستحقة للمستثمرين "1.

في هذا الفصل سوف نتطرق الى تعريف وكالات التصنيف الائتماني واهم انواعها والمعايير الواجب توفرها في وكالات التصنيف الائتماني للحصول على الاعتماد والترخيص من السلطات المحلية وذلك في المبحث الاول ، وسيتم التطرق في المبحث الثاني الى انواع التصنيف الائتماني التي تقدمها وكالات التصنيف من خلال تقسيمها الى عدة معايير ، اما التمييز بين درجات التصنيف الائتماني العامة و درجات التصنيف الخاصة واجراءات التصنيف المتعلقة بإصدار درجات التصنيف الائتماني ستم دراستها في المبحث الثالث ، وتشكل هذه المباحث الثلاث الاطار النظري للتصنيف الائتماني والتي يتم فيها التعرف الى التصنيف الائتماني .

<sup>1</sup>- Hossein Asgharian, "Reformation of the Credit Rating Industry – Is there a need?", Master Thesis, Lund University, Lund, Sweden, 2005, P24

## المبحث الاول

## وكالات التصنيف الائتماني Credit Rating Agencies

## تمهيد

بدأت وكالات التصنيف الائتماني ممارسة نشاطها في بداية القرن العشرين بأعداد قليلة منها، ومنذ ذلك الوقت وحتى انتهاء الألفية الثانية ازداد عدد هذه الوكالات على نحو كبير، حيث بلغ عددها في سبتمبر من عام 1999 ما يقارب الـ 150 وكالة تصنيف ائتماني منتشرة حول العالم. و هناك توقعات بزيادة هذا العدد في المستقبل خصوصا في أسواق البلدان النامية. و تختلف وكالات التصنيف الائتماني فيما بينها من حيث الحجم، أو أنواع التصنيفات الائتمانية التي تقوم بإصدارها، أو من حيث انتشارها الجغرافي، كما أن هناك عدد امن وكالات التصنيف الائتماني تكون تابعة لوكالات أكبر منها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>Estrella A, "Credit Ratings and Complementary Sources of Credit Quality Information",p15

**المطلب الاول :انواع وكالات التصنيف الائتماني: Credit Rating Agencies Types**

تقسم وكالات التصنيف الائتماني حسب حجم السوق التي تعمل فيه الى وكالات التصنيف الائتماني المحلية ، الاقليمية و العالمية

**اولا: وكالات التصنيف الائتمانية المحلية والاقليمية National and Regional Credit Rating Agencies:**

يقتصر عمل الوكالات التصنيف الائتمانية المحلية و الإقليمية في نطاق السوق المحلية و يمتد الى الاسواق المحيطة بها في الدول المجاورة لها ويمكن ابراز اهم وكالات التصنيف المحلية والاقليمية من خلال ما يلي<sup>1</sup> :

- وكالة بونييرز : Bonniers Kreditfakta I Norden AB تقوم بتصنيف جميع الشركات في السويد، والبالغ عددها 780000 شركة، وتملكها مجموعة بونيير Bonnier Group ، وتعمل في السويد.
- وكالة خدمة تصنيف السندات الكندية Canadian Bond Rating Service : تقوم بتصنيف ما يزيد على 500 شركة، وملكيته خاصة، وتعمل في كندا.
- وكالة أمان الائتمان Credit Safe AB : تقوم بتصنيف 690000 شركة في السويد، وتملكها الشركة النرويجية Norwegian Company ، وتعمل في السويد.
- وكالة خدمة تصنيف السندات العامة Dominion Bond Rating Service : تقوم بتصنيف ما يزيد على 500 شركة بالإضافة إلى السندات الحكومية، وملكيته خاصة، وتمارس نشاطها في كندا.
- وكالة إيغان جونز لتصنيف الائتمان Egan-Jones Credit Rating Co. : تقوم بتصنيف 2000 شركة أمريكية، وتعمل في أمريكا.
- وكالة يورو للتصنيف Euro Ratings AG : ملكيتها خاصة، ومقرها الرئيسي في ألمانيا، وتعمل إقليميا في ألمانيا والنمسا.
- وكالة Instantia Creditsystem AB International : تقوم بتصنيف جميع الشركات في السويد، وملكيته خاصة، وتعود لعائلة كوستر The Köster family ، ومقرها الرئيسي في السويد، وتعمل إقليميا في السويد والنمسا.

<sup>1</sup> رامي زعتري:التصنيف الائتماني وأفاق تطبيقه في الاقتصاد السوري:(رسالة ماجستير) :جامعة حلب 2011، ص 5- 6

- وكالة التصنيف الإيطالية : Itlrating DCR SpA يملكها مصرف الاستثمار الإيطالي وشركة Duff & Phelps، وتمارس نشاطها في السوق الإيطالية.
- وكالة لايس المالية Lace Financial Corp. : تقوم بتصنيف أكبر 1000 مصرف في الولايات المتحدة الأمريكية، و 250 مصرفاً أجنبياً، وأكبر 35 شركة تأمين، وتعمل في الولايات المتحدة الأمريكية.
- وكالة ميكوني Mikuni & Co : تقوم بتصنيف 4000 إصدار و 1600 شركة، وملكيته خاصة، كمقرها اليابان، وتمارس نشاطها في اليابان.
- وكالة : R@S Rating Services AG ملكيتها خاصة، ومقرها ألمانيا، وتمارس نشاطها في ألمانيا.
- وكالة SVEA Kredit-Information AB : تقوم بتصنيف جميع الشركات في السويد وملكيته خاصة، وتعمل في السويد.
- وكالة SVEFO Sverige AB : تقوم بتصنيف جميع الشركات في السويد، وتملكها شركة Telia AB ، و هي أكبر شركة للهواتف في السويد، وتعمل في السويد.
- وكالة ( URA ) Unternehmensratingagentur AG : ملكيتها خاصة، وتعمل في ألمانيا.
- وكالة ( UC AB ) Upplysningscentralen AB : تقوم بتصنيف جميع الشركات في السويد، ويملكها أكبر 4 مصارف خاصة في السويد، ولديها فرعان في السويد والنرويج، وتمارس نشاطها إقليمياً في السويد والنرويج.
- وكالة كابيتال انتليجنس Capital Intelligence : تقوم بتصنيف أكثر من 400 مصرف في 37 بلداً ، وملكيته خاصة، ويقع مقرها في قبرص، وتعمل إقليمياً في منطقة الخليج العربي والبحر المتوسط، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة وسط أوروبا وشرقها.

### ثانياً: وكالات التصنيف الائتماني العالمية Global Credit Rating Agencies :

هناك نحو 150 وكالة تصنيف ائتماني تعمل في 32 دولة حول العالم، لكن اثنتين فقط من هذه الوكالات تحتكران 80 % من سوق التصنيف العالمي، وهما وكالة موديز ووكالة ستاندرد أند بورز، تليهما وكالة فيتش التي تهيمن على 14 % من سوق التصنيف العالمي المقدرته قيمته بنحو 250 مليار دولار. فيما تتنافس باقي الوكالات على حصة سوقية لا تزيد قيمتها على 6 % من حجم السوق. وكثيراً ما أثار هذا الاحتكار الثلاثي لسوق وكالات التصنيف الائتماني العالمية الكثير من علامات الاستفهام حول غياب المنافسة، إلى حد أن

الكونجرس الأميركي بدأ مناقشة المسألة لتسهيل منح التراخيص لوكالات جديدة وإسقاط كل الحواجز أمام قيام المزيد من وكالات التصنيف الائتماني، للتقليل من السيطرة شبه الكاملة التي تتمتع بها وكالات موديز وستاندرد أند بورز وفيتش، خاصة وأن فضيحة شركة "إنرون" الأميركية للطاقة مازالت ماثلة في الأذهان، وهي الفضيحة التي نجمت عن قيام وكالات التصنيف بتخفيض تصنيف شركة إنرون، ما أدى إلى إفلاس الشركة الشهيرة، وخسارة حملة أسهمها لمليارات الدولارات. وإن كان الكثير من المراقبين يرون أن مجرد نشوء وكالات جديدة لن يقضى على سطوة ونفوذ مثلث التصنيف الشهير، لأن معظم حكومات العالم تتعامل مع واحدة من هذه الوكالات الثلاث الشهيرة كأمر بديهي مفروغ منه.<sup>1</sup>

وتقدم وكالات التصنيف الائتماني العالمية خدماتها في السوق العالمية، وتقوم بتصنيف جميع أنواع الديون بمختلف آجالها القصيرة والمتوسطة والطويلة، بالإضافة إلى تصنيف الديون السيادية المقومة بالعملة المحلية كالعملة الأجنبية. وتتميز هذه الوكالات الثلاثة بخبرتها الطويلة في صناعة التصنيف الائتماني، وامكاناتها الكبيرة المادية منها كالبشرية، واستمدت شهرتها المتزايدة من وكونها الوحيدة تقريبا القادرة على إجراء جميع أنواع التصنيفات الائتمانية لا سيما التصنيفات السيادية، وتصنيف مختلف أنواع الديون والمنتجات المالية المركبة ذات المخاطر المرتفعة، بالإضافة إلى انتشارها الواسع في عدد كبير من دول العالم.

### 1- وكالة موديز لخدمة المستثمرين: Moody's Investors Service

تعد من أهم مصادر التصنيفات الائتمانية، كما أنها توفر بيانات بحثية وأدوات تحليلية لتقييم مخاطر الائتمان، وتستفيد منها أكثر منها (2400 مؤسسة)<sup>2</sup> في جميع أنحاء العالم، يعمل لديها ما يقارب 4000 موظف، منهم أكثر من 1000 محلل ائتماني. و اكتسبت ثقة عالية لدى الحكومات والمؤسسات\* وتقوم وكالة موديز بإجراء التصنيفات الائتمانية التالية:

-100 تصنيف إئتماني سيادي.

-2000 تصنيف للشركات.

-29000 تصنيف للسندات المالية العامة.

1 إضاءات، نشرة يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، نوفمبر 2010 - العدد الرابع.

2 تشمل قائمة عملاء وكالة موديز مجموعة واسعة من الشركات و الجهات المصدرة للأوراق المالية الحكومية، و كذلك المقرضين و المستثمرين بالإضافة الى المصارف الاستثمارية والتجارية وغيرها من الوسطاء الماليين.

\* قال توماس فريدمان " :إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تدمر أي دولة من خلال قصفها بالقنابل، فإن وكالة موديز تستطيع أن تدمر أي دولة من خلال تخفيض تصنيف سنداتها، حيث أن هناك قوتين عظيمتين في العالم الولايات المتحدة الأمريكية :و وكالة موديز".

-96000 تصنيف للمنتجات المالية المركبة عالية المخاطر.

## 2- وكالة ستاندر آند بورز: Standard & Poor's

تعتبر أحد أهم وكالات التصنيف الائتماني في تقديم المعلومات عن الأسواق المالية العالمية للمستثمرين الراغبين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الأفضل، من خلال تزويدهم بالتصنيفات الائتمانية وتقييم المخاطر والأبحاث المختلفة التي تخص الاستثمار. يعمل لديها ما يزيد عن 9000 موظف، تتوزع مكاتبها في 23 بلداً حول العالم، بدأت بإصدار درجات التصنيف الائتماني للأوراق المالية في سنة 1992<sup>1</sup>.

قامت بإصدار أكثر من مليون تصنيف ائتماني، وقامت بتصنيف ما قيمته أكثر من 23 تريليون دولار أمريكي من الديون، كما تملك واحداً من أهم مؤشرات الأسهم الأمريكية وهو مؤشر («S&P500») <sup>2</sup>. في عام 2008 قامت بإصدار أكثر من مليون تصنيف ائتماني و تصنيف ما قيمته 23 تريليون دولار امريكي من الديون و اجراء اكثر 90 تصنيف سيادي، وقد احتفلت بعيدها 50 في عام 2007 .

## 3- وكالة فيتش للتصنيف: Fitch Ratings

أحدثت وكالة فيتش للتصنيف نتيجة لاندماج شركتي فيتش وبيكا عام 1997 ، و من ثما الاندماج مع Duff & Phelps و Thomson Financial Bank Watch في عام 2000 . وتملك مقرين رئيسيين للإدارة العامة في نيويورك ولندن، بالإضافة إلى 50 فرعان منتشرة حول العالم ، وهي جزء من مجموعة فيتش التي تضم أيضا فيتش للحلول Fitch Solutions والمنهجيات Algorithmics والتي تعد رائدة في تقديم حلول لإدارة المخاطر للشركات وهي مملوكة لـ Fimalac, S.A. ، ويقع مقرها الرئيسي في باريس<sup>3</sup>

تعد وكالة فيتش للتصنيف أحد أهم من يقدم التصنيفات الائتمانية في معظم الأسواق المالية العالمية، وتغطي أكثر من 150 بلدا حول العالم، وتحصل على معظم إيراداتها من عمليات التصنيف الائتماني،

1 - <http://www.standardandpoors.com>

2- مجلة اضاءات :مرجع سابق.

3- Fitch Ratings, "A Global Rating Agency", Fitch Ratings ,[www.fitchratings.com](http://www.fitchratings.com)

في حين يأتي جزء من عوائدها نتيجة لقيامها بالبحوث المختلفة. وتقوم وكالة فيتش بإجراء التصنيفات الائتمانية التالية<sup>1</sup> :

- 105 تصنيفات ائتمانية سيادية حول العالم.
- 3212 تصنيف للمصارف و المؤسسات المالية غير المصرفية
- 2294 تصنيف لشركات التأمين
- 1724 تصنيف لمؤسسات متنوعة حول العالم

الجدول (01)

أهم المعلومات عن وكالات التصنيف الثلاث الكبرى			
الشركة	ستاندرد آند بورز	فيتش	موديز
الملكية	وحدة تابعة لشركة "ماكجرو هيل" المدرجة بسوق نيويورك	وحدة تابعة لشركة فيمالاك	مدرجة في سوق نيويورك
عدد الموظفين	9000	2500	4000

المصدر: من اعداد الباحث باعتماد على مما سبق

4- وكالات عربية :

الوكالة الاسلامية الدولية للتصنيف: IIRA

هي وكالة التصنيف الوحيدة التي إنشأت لتوفير التصنيف لأسواق رأس المال والقطاع المصرفي في الدول ذات الاغلبية الاسلامية . تصنيف يشمل مجموعة كاملة من أدوات رأس المال و التخصص في المنتجات المالية الإسلامية ، وتعزيز مستوى الخبرة التحليلية في تلك الأسواق.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> رامي زعبيتر : مرجع سابق ، ص 8.

<sup>2</sup> بلعزوز بن علي، أمداني أحمد، المؤتمر الدولي الرابع بالكويت حول: "الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي" 15-16 ديسمبر 2010 ص 5.

يعترف نظام تصنيف زيادة تقوم الوكالة و يشتمل على ميزات فريدة من التمويل الإسلامي بطريقة يوسع منظور الجودة ، و هو هدف وكالة تصنيف في نهاية المطاف . وهذا سيسهل على تطوير و تعميق أسواق رأس المال في البلدان التي تود الوكالة بخدمتها.

وقد تم الاعتراف بتصنيفاتها من قبل المنظمين ، وتلقت اعترافا رسميا من مصرف البحرين المركزي باعتبارها مؤسسة الائتمان التقييم الخارجي ( ثاني ) . وقد ادخلت أيضا على قائمة وكالات التصنيف المعتمدة من البنك الإسلامي للتنمية.

نظرا لطبيعة أنشطتها، وينبغي وجود وكالة تصنيف زيادة الشفافية في السوق من خلال الترويج لها من الكشف والمعرفة من المعايير في أسواق أخرى . فإنه سيتم تعزيز عملية اتخاذ القرار الاستثماري من خلال تثقيف المستثمرين في استخدام معايير التقييم و المنهجية المستخدمة في أماكن أخرى.

بدأت عملياتها في يوليو 2005 لتسهيل تطوير الأسواق المالية الإقليمية و الوطنية من خلال ترسيم الاستثمار قريب أو مخاطر الائتمان ، وتوفير تقييم المخاطر من الكيانات و الصكوك. وهذا ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار المستخدمة من قبل المستثمرين .

تقوم الوكالة من قبل المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف ، والمصارف الرائدة والمؤسسات المالية الأخرى ووكالات التصنيف<sup>1</sup> .

### المطلب الثاني: المعايير الواجب توفرها في وكالات التصنيف الائتماني

تتدرج وكالات التصنيف الائتماني ضمن نوعين من حيث الاعتراف بها من قبل السلطات المحلية، فهي إما وكالات تصنيف ائتماني معترف بها أو وكالات تصنيف ائتماني غير معترف بها من قبل السلطات المحلية في كل بلد.

وقامت لجنة الاوراق المالية والتداول الأمريكية ( Securities and Exchange Commission ) بتحديد المعايير الواجب توفرها في وكالات التصنيف الائتماني من اجل أن تعد وكالة تصنيف إحصائية معترف بها وطنيا NRSRO<sup>2</sup>، كذلك لضمان مصداقية التصنيفات الائتمانية التي تقدمها.

<sup>1</sup> <http://www.iirating.com/>

<sup>2</sup> اطلق مصطلح " NRSRO " وكالة تصنيف احصائية معترف بها وطنيا "Nationally Recognized Statistical Rating Organization" في البداية للمتعاملين و الوسطاء وذلك بقرار بورصة الاوراق المالية رقم 1975 بهدف تعيين مستويات الاوراق المالية المستخدمة كضمانات للأوراق المالية للمتعاملين و الوسطاء

وحصلت 5 وكالات تصنيف ائتماني فقط على هذا الاعتراف في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي الوكالات المعترف بها بين الدول الاعضاء في لجنة بازل من بين 150 وكالة تصنيف<sup>1</sup> وهي :

- وكالة موديز لخدمة المستثمرين. Moody's Investors Service
- وكالة ستاندرد آند بوررز. Standard & Poor's
- وكالة فيتش للتصنيف. Fitch Rating
- وكالة : A.M Best وهي متخصصة بالتصنيف الائتماني لشركات التأمين.
- وكالة خدمة تصنيف السندات العامة : Dominion Bond Rating Service وهي الوكالة الوحيدة غير الأمريكية المعترف بها داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وجنسيته كندية.

وهناك بعض الوكالات غير معترف بها رغم شهرتها الواسعة مثل :

- The Economist Intelligence Unit
- Institutional Investors
- Euromoney

كما أن نشاط التصنيف الائتماني هو نشاط منظم، حيث تقوم سلطات الاوراق المالية المحلية مثل لجنة الاوراق المالية والتداول الامريكية SEC ، ولجنة عمليات البورصة الفرنسية Operations de Bourse (COB)، والهيئة العامة لسوق المال المصرية، بمراقبة وكالات التصنيف الائتماني من حيث تطبيقها لقواعد السلوك المهني في صناعة التصنيف الائتماني. كما تفرض معايير واضحة لما يجب توفره في وكالات التصنيف الائتماني من اجل الحصول على الاعتماد والترخيص في مزاولة أعمالها وتنظيم علاقة مختلف الاطراف مع هذه الوكالات ، كما ان وكالة موديز لخدمة المستثمرين و وكالة ستاندرد آند بوررز استجابة على IOSCO<sup>2</sup> وقامت بنشر المدونة الخاصة لقواعد السلوك المهني في النصف الثاني من عام 2005 بالتالي التوفيق بين سياساتها وإجراءاتها مع القانون IOSCO ، و. في ربيع عام 2006 موديز و ستاندرد آند بوررز نشر التقرير الأول على تنفيذ مدونة قواعد السلوك.

1 - Marwan Elkhoury, "Credit Rating Agencies and their Potential Impact on Developing Countries" P177

2 International Organization of Securities Commissions, المنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية

ونشير هنا إلى أنه قبل طلب المجلس الأعلى للتعليم و IOSCO بوضع قواعد للسلوك فإنه في عام 2003، قد أنشئت الوكالتين بالفعل بقواعد داخلية للسلوك وإجراءات لمنع وإدارة الصراعات المحتملة في المصالح، وأن أحافظ على استقلال وموضوعية عمليات التقييم الخاصة بهم.<sup>1</sup>

### أولا : الموضوعية : Objectivity

يجب على وكالات التصنيف الائتماني أن تعتمد منهجية سليمة وبالغة الدقة. ومن أجل التأكد من التزام

وكالة التصنيف بمعيار الموضوعية، يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية :

- أن تشمل عملية التصنيف الائتماني جميع البيانات التي يحتويها الملف الائتماني للعميل.
- أن تضع تعريفا واضحا لدرجات التصنيف الائتماني التي تستخدمها في عملية التصنيف، كأن تضع معايير محددة لاعتمادها في التصنيف.
- أن تعتمد المعايير والإجراءات عينها في تصنيف جميع العملاء، بحيث تكون مبنية على معلومات كافية من خلال الإفصاحات المقدمة من العملاء ومن السوق ، ومن خلال مقابلات مع العميل، او من اي وسيلة اخرى موثوقة .
- أن تحرص على أن يعكس التصنيف الائتماني المعتمد جميع أنواع المخاطر التي يتعرض لها العميل.
- أن تضع تعريفا واضحا لمتخلف عن السداد Default.
- أن تعتمد الطريقة عينها في تصنيف جميع قطاعات السوق القطاع المالي والمصرفي، وقطاع الشركات الكبيرة، وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- أن تتخذ جميع قرارات التصنيف الائتماني من قبل لجنة خاصة داخل وكالة التصنيف تسمى لجنة التصنيف.
- أن تقوم بمراجعة مستمرة للحالة الائتمانية للعميل بعد نشر التصنيف الائتماني، كأن تقوم بإجراء التعديلات المناسبة على درجة التصنيف الائتماني وكلما دعت الحاجة لذلك.
- أن تعتمد أنظمة داخلية ملائمة تساعد في عملية التصنيف الائتماني.

1 Marwan Elkhoury, ibid., p12.

**ثانيا : الاستقلالية: Independency**

تعتبر الاستقلالية من أهم المزايا التي يجب أن تتحلّى بها وكالة التصنيف الائتماني، حيث يجب ألا تحصل على أي منفعة خاصة من العميل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وألا تخضع لأي ضغوطات سياسية أو اقتصادية قد تؤثر على عملية التصنيف، من أجل التأكد من مدى التزام وكالة التصنيف الائتماني بمعيار الاستقلالية، يجب أف تتوفر فيها الشروط التالية<sup>1</sup>:

- **الملكية:** يجب عدم ممارسة الملاك في وكالة التصنيف الائتماني أم ضغوطات عليها في عملية التصنيف، كما لا يجوز أن يكون لديهم أي علاقة بالشركة أو الأداة التي يجرم تصنيفها.
  - **الإدارة الرشيدة:** يجب على وكالة التصنيف الائتماني; ضع معايير ذات جودة عالية للإدارة الرشيدة
- وتطبيقيا للمحافظة على استقلالية التصنيف الائتماني ومصادقيته.

- **مصادر التمويل:** لا يجوز ممارسة العميل أي ضغوطات على وكالة التصنيف الائتماني من خلال دفع تكاليف التصنيف الائتماني\*.
- **إدارة وكالة التصنيف الائتماني وموظفوها:** على جميع القائمين على وكالة التصنيف الائتماني التقيد بما يلي:

- ✓ ألا تكون لهم علاقة قرابة مباشرة بينهم وبين العميل (أصول أو فروع حتى الدرجة الثانية ضمنا).
- ✓ ألا تكون لهم أي علاقة استثمارية مع العميل.
- ✓ انقضاء مدة سنة كاملة على الأقل من تاريخ ترك الموظف لعمله لدى العميل حتى يسمح له بالعمل لدى وكالة التصنيف الائتماني.
- ✓ عد قبول أي نوع من أنواع الهيبات أو الهدايا من العميل العينية منها أو النقدية، وسواء أكان بشكل مباشر أو غير مباشر.

**ثالثا : الشفافية Transparency**

1 رامي زعبيتر، مرجع سابق، ص 11.

\* إن معظم وكالات التصنيف الائتماني هي شركات مساهمة خاصة، تحصل على إيراداتها بشكل رئيسي من الجهات الطالبة التصنيف من دول وشركات ومصدرين، وتختلف رسوم التصنيف الائتماني حسب حجم الإصدار النقدي ودرجة تعقيده، إذ تتراوح تكاليف التصنيف الائتماني لديون الشركات بين 30000 دولار أمريكي و 300000 دولار أمريكي .

على وكالة التصنيف الائتماني التزام الشفافية الكافية، وتوفير المعلومات المناسبة لمختلف الاطراف المعنية ومن اجل التأكد من التزام وكالة التصنيف بمعيار الشفافية وتوفير المعلومات المناسبة يجب عليها التقيد بما يلي :

- أن تكون التصنيفات الائتمانية التي تقوم بإصدارها متاحة لجميع المستفيدين الحاليين والمحتملين في الأسواق المحلية والدولية.
- أن تكون المنهجيات المتبعة في عملية التصنيف الائتماني لمختلف القطاعات في السوق متاحة لجميع المستفيدين الحاليين والمحتملين في الأسواق المحلية والدولية.

#### رابعا : الإفصاح Disclosure

على وكالة التصنيف الائتماني توفير المعلومات المطلوبة لجميع الاطراف المعنية بالتصنيف، من اجل مساعدتها في الحكم على مدى سلامة التصنيف الائتماني. لذلك يتوجب على وكالة التصنيف الإفصاح عن المعلومات التالية :

- شكل العلاقة التعاقدية بين العميل ووكالة التصنيف الائتماني فيما إذا كانت مباشرة او غير مباشرة (عن طريق وسيط).
- تعريف التخلف عن السداد Default وتحديد معدلاته الفعلية الموجودة في كل درجة من درجات التصنيف.
- تحديد الفترات الزمنية المقبولة لاعتماد التصنيف الائتماني.
- تعريف درجات التصنيف الائتماني.
- الإفصاح عن المنهجيات المتبعة في عملية التصنيف الائتماني وأي تغيير فيها مع تفسير أسباب هذا التغيير.
- التغييرات في درجة التصنيف الائتماني للعميل.
- تاريخ المتابعة الأخيرة للتصنيف الائتماني، وتاريخ تعديل درجة التصنيف.
- تاريخ توقف وكالة التصنيف الائتماني عن متابعة تصنيف العميل، مع ذكر أسباب هذا التوقف فيما إذا
- كان بناء على رغبة العميل أو على رغبة وكالة التصنيف أو أي سبب آخر.

#### خامسا : الموارد Resources

يجب أن تتكفر لدى وكالة التصنيف الائتماني الإمكانات الكافية للقيام بعمليات التصنيف الائتماني بدقة، والتي تشمل ما يلي :

- الموارد البشرية: يجب أن يتمتع موظفو وكالة التصنيف الائتماني بالسمعة الجيدة والخبرة الكافية والكفاءة العالية.
- الموارد الفنية: يجب أن تعتمد وكالة التصنيف الائتماني على برامج وأنظمة متخصصة تمكنها من إدخال المعلومات وتحليلها بطريقة سليمة وموثوقة.

#### سادسا: المصدقية Credibility

- على وكالة التصنيف الائتماني أن تتمتع بالمصدقية الكافية. وتقاس مصداقية وكالة التصنيف بما يلي :
- مدى التزام وكالة التصنيف الائتماني بالمعايير الخمسة المشار إليها سابقا.
  - مدى الاعتماد على وكالة التصنيف الائتماني من قبل مختلف الأطراف مثل الحكومة، والمستثمرين، والمصارف، وشركات التأمين وغيرها.
  - عدم إساءة استخدام المعلومات السرية.

## المبحث الثاني

## أنواع التصنيف الائتماني Credit Rating Types

## تمهيد:

تقوم وكالات التصنيف الائتماني بإصدار أنواع متعددة من درجات التصنيف الائتماني، فقد ازدادت أنواعها بشكل كبير لتتماشى مع تطور الأسواق المالية العالمية، ولتلبية الطلب المتزايد عليها من قبل مختلف الاطراف المعنية في تقييم الجدارة الائتمانية لمصدري الاوراق المالية المالية، وتحديد احتمالات التأخر عن السداد، والخسارة الناجمة عنها.

ويمكن حصر أنواع التصنيفات الائتمانية من خلال تقسيمها إلى عدة معايير، وهي التصنيف الائتماني حسب معيار الفترة الزمنية، والتصنيف الائتماني حسب معيار الأداة المصنفة، والتصنيف الائتماني حسب معيار الجهة المصنفة، والتصنيف الائتماني حسب معيار طالب التصنيف. وسيتم التطرق إليها بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الاول : التصنيف الائتماني حسب معيار الفترة الزمنية و حسب معيار الأداة المصنفة

اولاً: التصنيف الائتماني حسب معيار الفترة الزمنية

يقسم التصنيف الائتماني وفقاً لهذا المعيار إلى التصنيف الائتماني للفترة الطويلة والتصنيف الائتماني للفترة القصيرة\* ، كما يلي:

### 1- التصنيف الائتماني لفترة طويلة: Long-Term Credit Ratings

يعبر التصنيف الائتماني للفترة الطويلة عن رأي وكالة التصنيف بمخاطر الائتمان ذات فترة الاستحقاق سنة أو أكثر ، وذات الدخل الثابت ، ويحدد احتمال عدم الكفاء بالالتزامات المالية طويلة المدى.<sup>1</sup>

### 2- التصنيف الائتماني للفترة القصيرة: Short-Term Credit Ratings

يعبر التصنيف الائتماني للفترة القصيرة عن رأي وكالة التصنيف بمخاطر الائتمان ذات فترة الاستحقاق والتي لا تزيد عن 12 شهراً، ويحدد احتمال عدم الكفاء بالالتزامات المالية قصيرة المدى. وتستخدم وكالات التصنيف الائتماني رموز دلالة على درجات التصنيف الائتماني للفترة القصيرة مختلفة عن الرموز المستخدمة لدلالة على درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة.<sup>2</sup>

ثانياً: التصنيف الائتماني حسب معيار الأداة المصنفة:

تقسم التصنيفات الائتمانية وفقاً لهذا المعيار إلى التصنيف الائتماني السيادي، والتصنيف الائتماني للمصارف وتصنيف القوة المالية لشركات التأمين، ودرجات التصنيف الائتماني الوطنية، وتصنيفات الاسترداد، تصنيف السندات، وتصنيف الدعم للمصارف، والتصنيف الائتماني لسقف البلد، وتصنيف الأدوات المالية المركبة وتصنيف القوة المالية لشركات التأمين الوطنية، وأنواع أخرى للتصنيفات الائتمانية وهي كما يلي:

### 1- التصنيف الائتماني السيادي: Sovereign Ratings

\* التصنيف في الفترة القصيرة لا يتعدى 13 شهراً أما التصنيف على المدى الطويل فهو سنة أو أكثر ولا تقوم وكالات التصنيف بالتصنيف على أساس الفترة المتوسطة

1 Moody's Investors Service, "Moody's Rating Symbols & Definitions" p8

2 Ibid., P. 10

تعتبر درجة التصنيف الائتماني السيادي عن رأي وكالة التصنيف الائتماني بالمقدرة المالية السيادية والرغبة في الدفع لمقابلة الالتزامات المالية للدولة بشكل كامل وفي الوقت المحدد.

### 2- التصنيف الائتماني للمصارف: Bank Ratings

تعتبر درجة التصنيف الائتماني للمصارف عن رأي وكالة التصنيف الائتماني في مدى إمكانية دخول المصرف في صعوبات مالية، وبالتالي مدى احتياجه إلى الدعم والمساعدة المالية في المستقبل.

### تصنيف القوة المالية لشركات التأمين: Insurer Financial Strength Ratings

يعكس تصنيف القوة المالية لشركة التأمين رأي وكالة التصنيف الائتماني في المقدرة المالية لشركة التأمين على مقابلة الالتزامات المالية في المواعيد المحددة، كما يحدد معدل الاسترداد المتوقع في حال توقف عن أداء الدفعات المستحقة.<sup>1</sup>

### 3- درجات التصنيف الائتماني الوطنية: National Credit Ratings

تعتبر درجات التصنيف الائتماني الوطنية عن رأي وكالة التصنيف في الملاءة المالية للمصدرين وجودة الإصدارات في بلد معين على مقابلة الالتزامات المالية في الوقت المحدد، وذلك بالمقارنة مع المصدرين و الإصدارات الأخرى في نفس البلد.<sup>2</sup>

### 4- تصنيفات الاسترداد: Recovery Ratings

تعكس تصنيفات الاسترداد العلاقة بين الالتزامات المالية والموارد المتاحة لمقابلتها، حيث أن حجم هذه الالتزامات والموارد هي التي تحدد نسب الاسترداد الفعلية.

### 5- تصنيف السندات: Bond Ratings

إن تصنيف السندات يعكس قدرة الشركة المصدرة لها على تسديد الفوائد و المبلغ الأصلي بشكل كامل و في الوقت المحدد.

### 7- تصنيف الدعم للمصارف: Bank Support Ratings

يعبر تصنيف الدعم للمصارف عن رأي وكالة التصنيف بمدى رغبة الداعمين المحتملين اما من المساهمين او سلطات البلد او مشتريين محتملين لإنقاذ المصرف ومدى قدرته على ذلك في الوقت المناسب وبالشكل الكافي.<sup>3</sup>

### 8- التصنيف الائتماني لسقف البلد: Country Ceilings

<sup>1</sup> Definitions of Ratings and Other Forms of Opinion,p 28.

<sup>2</sup> “Moody’s Rating Symbols & Definitions”,p12.

<sup>3</sup> Definitions of Ratings and Other Forms of Opinion,p 23

يعبر التصنيف الائتماني لسقف البلد عن أعلى درجة تصنيف ائتماني بالعملة الأجنبية التي يمكن أن تُعطى لأغلب المُصدّرين في بلد معين، أي ضوابط رأس المال والصرّف التي تفرضها السلطات السيادية التي من شأنها أن تمنع أو تعيق قدرة القطاع الخاص على تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية وذلك لتسديد الديون للدائنين غير المقيمين.<sup>1</sup>

### 9- تصنيف الأدوات المالية المركبة: Structured Finance Ratings

يعكس تصنيف الأدوات المالية المركبة ( مثل الرهون العقارية السكنية ، والقروض و السندات) المخاطر المتعلقة بها والتي تؤدي إلى حدوث حالة التأخر عن السداد<sup>2</sup>، وكذلك من وجهة نظر وكالة التصنيف الائتماني.

### 10- تصنيف القوة المالية لشركات التأمين الوطنية National Insurer Financial Strength Ratings:

يعبر تصنيف القوة المالية لشركة التأمين الوطنية عن رأي وكالة التصنيف الائتماني بقدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها المالية بالمقارنة مع أقل المخاطر الائتمانية في بلد معين، وهذا يلبي احتياجات سوق التأمين المحلية.<sup>3</sup>

### 11- أنواع أخرى لتصنيفات الائتمانية: Other Credit Rating Types

وتعمل وكالات التصنيف دائما على استحداث انواع تصنيف جديدة مثل : تصنيف الممثل المشترك لعدة مستثمرين و صناديق الاستثمار وصناديق الاسهم و تصنيف خدمات التقييم وتصنيف حتى خدمات الصيانة .

المطلب الثاني : التصنيف حسب معيار جهة التصنيف و التصنيف حسب معيار الطلب

أولا :التصنيف حسب معيار الجهة المصنفة

ينقس التصنيف الائتماني وفقا لهذا المعيار إلى التصنيف الائتماني الداخلي، والتصنيف الائتماني الخارجي، وتصنيف الهيئات الرسمية. و ذلك كما يلي:

### 1- التصنيف الائتماني الداخلي: Internal Credit Ratings

تقوك العديد من المؤسسات المالية وخصوصا المصارف بعملية التصنيف الائتماني الداخلي وتقويم المخاطر لعملائها من خلال الاعتماد على المعلومات العامة المتاحة و المتوفرة لديها .وقد شجعت لجنة

<sup>1</sup> ibid,p7

<sup>2</sup> The role of ratings in structured finance: issues and implications, Report submitted by a Working Group established by the Committee on the Global Financial System , January 2005

<sup>3</sup> Definitions of Ratings and Other Forms of Opinion,p 36

بازل للإشراف المصرفي المصارف على القيام بالتصنيف الائتماني الداخلي لأنها تملك بعض المعلومات الداخلية والتي يتعذر على وكالات التصنيف الائتماني الوصول إليها.

## 2- التصنيف الائتماني الخارجي: External Credit Ratings

وهي عمليات التصنيف التي تقوم بها وكالات التصنيف الائتماني في إصدار درجات التصنيف الائتماني، والتي تعبر عن رأي وكالة التصنيف في تقويم المقدرة المالية على الوفاء بالديون ومقابلة الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية بشكل كامل وفي الوقت المحدد.

## 3- تصنيف الهيئات الرسمية: Rating official bodies

تقوم بعض الهيئات الرسمية بنشر توقعاتها حول احتمال تعثر الشركات في بلد معين خلال السنتين أو الثلاث سنوات التالية. ومنها مصر وفرنسا، والذي يقوم منذ عام 1995 بحساب مؤشر التعثر<sup>1</sup> BDFI score ونشره لـ 90000 شركة صناعية فرنسية والذي يعكس احتمال توقفها عن السداد خلال السنوات الثلاث التالية.

ثانياً: التصنيف حسب معيار الطلب :

يقسم التصنيف الائتماني وفقاً لهذا المعيار الائتماني المطلوب، والتصنيف الائتماني غير المطلوب، وذلك كما يلي :

## 1- التصنيف الائتماني المطلوب: Solicited Rating

يمكن للجهات المختلفة أن تطلب من وكالات التصنيف الائتماني إعطاءها درجات التصنيف الائتماني لها أو لإصدارتها المالية، وبالتالي تقوم بتوفير المعلومات اللازمة والضرورية لوكالة التصنيف الائتماني، ذلك من أجل إظهار ملاءتها الائتمانية الجيدة، والذي يؤدي إلى زيادة فرص نجاح إصدارتها المالية وتسويقها بالشكل الأفضل، والوصول إلى مصادر التمويل ذات التكلفة الأقل.

## 2- التصنيف الائتماني غير المطلوب: Unsolicited Rating

يمكن لوكالات التصنيف الائتماني أن تقوم بعملية التصنيف الائتماني لأي بلد أو شركة أو إصدار دون طلب من الجهات المعنية أو رغبتها بذلك، وهذا الحق مكفول لوكالة التصنيف الائتماني في الدستور الأمريكي.

وتعتمد وكالات التصنيف في إصدار درجة التصنيف الائتماني غير المطلوب على المعلومات العامة المتاحة في السوق، مثل التقارير السنوية والحسابات المالية المنشورة، والتي تكون غير كافية بالشكل

<sup>1</sup> إن (BDFI score) (Banque de France Industry Score) هو عبارة عن دالة خطية لـ 7 نسب مالية واقتصادية متضمنة الربحية والملاءة المالية والديون والدخل، وتعتبر كل قيمة عن احتمال للتعثر، وتبين نقاط القوة ونقاط الضعف الموجودة في قطاع الأعمال، حيث تعكس القيمة المرتفعة انخفاض مستوى المخاطر المرتبطة بقطاع الأعمال وبالتالي المكانة المرتفعة لهذا القطاع.

الأمثل ، مما يؤدي إلى إجبار المصدر على التعاقد معها ودفع تكاليف التصنيف في حال حصوله على درجة تصنيف ائتماني غير مقبولة بالنسبة له، وبالتالي يقوم بتوفير المزيد من المعلومات لوكالة التصنيف الائتماني.

وعادة ما تكون درجة التصنيف الائتماني المطلوب أعلى من درجة التصنيف الائتماني غير المطلوب، لأن الأخيرة تستند على المعلومات العامة المتاحة فقط .

وعلى الرغم من الخلاف الذي يدور حول التصنيف الائتماني غير المطلوب، فإن وكالات التصنيف الائتماني تدافع عن نفسها بأنها لا تقوم بإصدار درجات التصنيف الائتماني المرتفعة للتصنيف المطلوب وبالتالي المحافظة على عملائها، كما أنها لا تقوم بإصدار درجات التصنيف الائتماني المنخفضة للتصنيف غير المطلوب من أجل جذب عملاء جدد. بالإضافة إلى ذلك، تقوم وكالات التصنيف الائتماني بإبراز أهمية التصنيف غير المطلوب من خلال النقاط الثلاث التالية:<sup>1</sup>

- إن التصنيف الائتماني غير المطلوب يخدم المستثمرين والمشاركين في الأسواق المالية، والذين يطلبون باستمرار من وكالات التصنيف الائتماني اجراء عملية التصنيف للمؤسسات غير الراغبة في الحصول عليه.
- إن التصنيف الائتماني غير المطلوب يوفر على المصدر تكاليف عملية التصنيف، حيث لا يطلب المصدر من وكالات التصنيف الائتماني اجراء عملية التصنيف إلا في حال توقعه بقدرته على رفع درجة تصنيفه الائتماني الحالية بعد تزويدها بمعلومات إضافية.
- يساهم التصنيف الائتماني غير المطلوب بزيادة مستوى المنافسة بين وكالات التصنيف الائتماني.

<sup>1</sup> Patrick Van Roy, "Is there a difference between solicited and unsolicited bank ratings and if so, why?", Working Paper Research No: 79, National Bank of Belgium, 2006, P. 6.

## المبحث الثالث

## درجات التصنيف الائتماني Credit Rating Scales

## تمهيد:

تقوم وكالات التصنيف الائتماني بإصدار درجات التصنيف الائتماني، والتي تعبر عن رأي وكالة التصنيف بمقدرة المصدر ورغبته على مقابلة التزاماته المالية بشكل كامل وفي الوقت المحدد مثل الفوائد، وأصل القرض، ومبلغ التأمين وغيرها. ويعتمد المستثمرون على درجات التصنيف الائتماني بصفته مؤشرا لمدى قدرتهم على استرجاع الأموال المستحقة لهم والتي قاموا باستثمارها. وتغطي وكالات التصنيف الائتماني طيفا واسعا من الحكومات، والشركات، والمصارف، وشركات التأمين و الاوراق المالية، و الالتزامات المالية المتنوعة الأخرى، من خلال إعطائها درجات التصنيف الائتماني.

وتستخدم وكالات التصنيف الائتماني العالمية حروفاً أبجدية للدلالة على جودة الائتمان\*، والتي تندرج ضمن نوعين من مستوى المخاطر الائتمانية، وهي:

### درجة الاستثمار: Investment Grade

وهي مؤشر لانخفاض درجة المخاطر الائتمانية، وتأخذ الرموز (Baa، A ، Aa ، Aaa) ذلك بالنسبة لوكالة موديز، والرموز (BBB، A ، AA ، AAA) بالنسبة لوكالة ستاندرد آند بورز وفيتش للتصنيف.<sup>1</sup>

### درجة المضاربة: Speculative Grade

وهي مؤشر لارتفاع درجة المخاطر الائتمانية، وتأخذ الرموز (C ، Ca،Caa، B،Ba) بالنسبة لوكالة موديز، والرموز

(C، CC ، CCC ، B ،BB) بالنسبة لوكالة ستاندرد آند بورز وفيتش للتصنيف.\*\*

كما تضيف وكالات التصنيف الائتماني أرقاماً أو إشارات على يمين درجة التصنيف للدلالة على مستوى الجودة الائتمانية ضمن كل درجة تصنيف، حيث تضيف وكالة موديز أرقاماً لدرجات التصنيف الائتماني من Aa إلى Caa هي 1 أو 2 أو 3، ويشير الرقم 1 إلى النهاية العليا ضمن درجة التصنيف، والرقم 2 على منتصف درجة التصنيف، والرقم 3 إلى النهاية الدنيا ضمن درجة التصنيف. في حين تضيف وكالة ستاندرد آند بورز وفيتش للتصنيف + أو - إلى درجات التصنيف الائتماني من AA إلى B للتعبير عن مستوى الجودة الائتمانية ضمنها. والجدول التالي يوضح درجات التصنيف الائتماني لأكثر ثلاث وكالات في العالم .

\* إن الأحرف الأبجدية التي تستخدمها وكالات التصنيف الائتماني للدلالة على درجة التصنيف ليست اختصاراً لأي كلمات.

<sup>1</sup> أمداني أحمد، مرجع سابق، ص. 55

\*\* تستخدم معظم وكالات التصنيف الائتماني نفس رموز وكالات ستاندرد آند بورز وفيتش للتصنيف.

الجدول (02)

توضيح للرموز المستعملة من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية						
معدلات الخسارة عند كل درجة ❖	Standard & Poor's	Fitch Ratings	Moody's	الوصف	مستوى المخاطر الائتمانية	
%0.0016	AAA	AAA	Aaa	الأكثر أماناً	درجة الإستثمار	
%0.0171	AA+	AA+	Aa1	جدارة إئتمانية عالية		
%0.0374	AA	AA	Aa2			
%0.0781	AA-	AA-	Aa3			
%0.1436	A+	A+	A1	جدارة إئتمانية متوسطة إلى عالية		
%0.2569	A	A	A2			
%0.4015	A-	A-	A3			
%0.6050	BBB+	BBB+	Baa1	جدارة إئتمانية متوسطة إلى أقل من متوسطة		
%0.8690	BBB	BBB	Baa2			
%1.6775	BBB-	BBB-	Baa3			
%2.9040	BB+	BB+	Ba1	غير استثمارية		درجة المضاربة
%4.6265	BB	BB	Ba2			
%6.5230	BB-	BB-	Ba3			
%8.8660	B+	B+	B1	مخاطرة		
%11.3905	B	B	B2			
%14.8775	B-	B-	B3			
%19.9726	CCC	CCC+	Caa1	مخاطرة عالية		
%26.8125		CCC	Caa2			
%38.4017		CCC-	Caa3			
%55.0000			CA	متعثرة		
%100.0000			C			
	DDD					
	DD					
	D	D				

المصدر: أ.مداني أحمد، مرجع سابق

ويمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من درجات التصنيف الائتماني و هما درجات التصنيف الائتماني العامة التي تستخدم المقياس العالمي للتصنيف، ودرجات التصنيف الائتماني الخاصة مثل درجات التصنيف الائتماني للمصارف، وشركات التأمين، ودرجات التصنيف الائتماني الوطنية. كما تقوم وكالة التصنيف الائتماني بتعيين حالة مشاهدة التصنيف واتجاه التصنيف تشيران إلى قيام وكالة التصنيف بمراقبة درجة التصنيف الائتماني وبالتالي هناك احتمال لتغيرها ، بالإضافة إلى أن وكالة التصنيف تقوم بعدة إجراءات للتصنيف والتي تتعلق بإصدار درجات التصنيف الائتماني.

### المطلب الاول: درجات التصنيف العامة والخاصة

#### اولاً: درجات التصنيف العامة

تطبق درجات التصنيف الائتماني العامة على الالتزامات المالية المحلية و العملة الاجنبية، بهدف تقويم القدرة على مقابلة الالتزامات المالية باستخدام المقياس العالمي للتصنيف ، والتي تكون قابلة للمقارنة عالمياً.

ويقيس تصنيف العملة المحلية المقدره على مقابلة الالتزامات المالية بالعملة المحلية في حال كان المصدر قاطناً في نفس البلد، وبالتالي لا يأخذ بالاعتبار مخاطر تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية ومخاطر انتقال النقود إلى خارج حدود الدولة والتي يأخذ بها تصنيف العملة الأجنبية<sup>1</sup>.

وتُقسّم درجات التصنيف الائتماني العامة إلى درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة ودرجات التصنيف الائتماني للفترة القصيرة، كما أن هناك ارتباطاً وثيقاً بينهما، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يتم تعيين تصنيفات الاسترداد التي تربط بين الالتزامات المالية والموارد المتاحة لمقابلة هذه الالتزامات.<sup>2</sup>

#### 1- درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة :

الجدول رقم: (3)

### Scale Global Long-Term Rating

### درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة

**AAA/Aaa** اصدارات ذات جودة ائتمانية الأعلى، مخاطر ائتمانية و مخاطر عدم السداد اقل، وقدرة عالية جداً على الوفاء بالالتزامات المالية

**AA/Aa** اصدارات ذات جودة ائتمانية عالية جداً، مخاطر ائتمانية ومخاطر عدم السداد منخفضة جداً، وقدرة عالية جداً على الوفاء بالالتزامات المالية

<sup>1</sup> رامي زعيتر ،مرجع سابق ، ص 22.

<sup>2</sup> -Hunter Richard and others, "Inside the Ratings: What Credit Ratings Mean", Fitch Ratings, New York, 2007, P. 9.

A	ذات جودة ائتمانية عالية، مخاطر ائتمانية و مخاطر عدم السداد منخفضة جدا، وقدرة عالية على الوفاء بالتزامات المالية
BBB/Baa	اصدارات ذات جودة ائتمانية جيدة ،ومخاطر ائتمانية ومخاطر عدم السداد مقبولة ،يمكن للظروف الاقتصادية ان تؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزامات المالية
BB/Ba	اصدارات ذات جودة ائتمانية دون المتوسط و مخاطر ائتمانية عالية وتتضمن مخاطر المضاربة
B	اصدارات ذات جودة ائتمانية ضعيفة جدا و مخاطر ائتمانية عالية جدا، وتتضمن مخاطر المضاربة عالية
CCC/Caa	اصدارات ذات جودة ائتمانية ضعيفة جدا و مخاطر ائتمانية كبيرة، واحتمال حدوث عدم السداد
CC/Ca	اصدارات ذات جودة ائتمانية ضعيفة جدا و مخاطر ائتمانية عالية جدا، حدوث بعض مظاهر لحدوث حالة عدم السداد
C	اصدارات ذات جودة ائتمانية الأدنى و حالة عدم السداد محتمة ، صعوبة استعادة مبلغ الاصل دون تحدث عن الفوائد

المصدر: MOODY'S INVESTORS SERVICE RATING SYMBOLS AND DEFINITIONS:

في حالة حدوث حالة عدم السداد محدودة او حالة عدم السداد كاملة للالتزامات المالية، يتم استخدام الرمزين لواحد او اكثر من الالتزامات المالية .

#### RD حالة عدم سداد محدودة: Restricted Default

تشير الى حدوث حالة عدم السداد محدودة لواحد أو أكثر من الالتزامات المالية<sup>1</sup>.

#### D حالة عدم السداد: Default

تشير إلى حدوث حالة عدم السداد للالتزامات المالية لمفترضة الطويلة، وتعبّر عن دخول المُصدِر في حالة الإفلاس وحالة التصفية وتتم ملاحقته قضائياً من قبل الدائنين.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Ibid, Definitions of Ratings and Other Forms of Opinion , p10.

<sup>2</sup> ibidem .

2- درجات التصنيف الائتماني للفترة قصيرة:

الجدول رقم (4)

Scale Global Short-Term	درجات التصنيف الائتماني للفترة القصيرة	Rating
	المصدر ذو قدرة عالية جدا على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الاجل	P- PRIME -1 1
	المصدر ذو قدرة عالية على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الاجل	P- PRIME -2 2
	المصدر ذو قدرة مقبولة على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الاجل	P- PRIME -3 3
	المصدر لا يقع ضمن أي من الدرجات التصنيف السابقة	NP NOT PRIME

MOODY'S INVESTORS SERVICE RATING SYMBOLS AND DEFINITIONS: المصدر

في حين تستخدم وكالة فيتش للتصنيف الرموز للدلالة على جودة الائتمان في الفترة القصيرة<sup>1</sup>:

الجدول رقم (5)

Scale Global Short-Term	درجات التصنيف الائتماني للفترة القصيرة	Rating
	المصدر ذو قدرة عالية على مقابلة بالالتزامات المالية قصيرة الاجل ومن الممكن اضافة + للدلالة على جودة ائتمانية أعلى .	F1
	المصدر ذو قدرة جيدة على مقابلة بالالتزامات المالية قصيرة الاجل.	F2
	المصدر ذو قدرة مقبولة على مقابلة بالالتزامات المالية قصيرة الاجل.	F3
	المصدر ذو قدرة مالية متدنية على مقابلة بالالتزامات المالية قصيرة الاجل في الوقت المحدد ومن الممكن ان تؤثر عليه الظروف الاقتصادية	B
	احتمال كبير لحدوث حالة عدم السداد	C
	حالة عدم السداد محدودة لواحد أو أكثر من الالتزامات المالية	RD
	حالة عدم السداد للالتزامات المالية	D

المصدر : الباحث بالاعتماد على: Fitch Ratings – Definitions of Ratings and Other Forms of Opinion

<sup>1</sup> Definitions of Ratings and Other Forms of Opinion, p18

إن درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة والفترة القصيرة ليست مقياسا للخسارة المحتملة لمورقة مالية المصنفة، حيث لا تعبر درجات التصنيف الائتماني إلا عن رأي وكالة التصنيف الائتماني بمستوى المخاطر المالية المرتبطة بالإصدار الذي تقوم بتصنيفه. و بناءا على ذلك فإن حدود درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة والفترة القصيرة هي<sup>1</sup> :

- لا تحدد درجات التصنيف الائتماني النسبة المئوية للخسارة المحتملة لأي فترة زمنية.
- لا تعكس درجات التصنيف الائتماني القيمة السوقية لأي ورقة مالية مصدرة.
- لا تعبر درجات التصنيف الائتماني عن مدى سيولة الاوراق المالية.
- لا تعبر درجات التصنيف الائتماني عن حدة الخسارة المحتملة للالتزامات المالية في حالة عدم السداد.
- لا تعبر درجات التصنيف الائتماني سوى عن رأي وكالة التصنيف بمستوى المخاطر المؤدية لحدوث حالة عد السداد .

### 3-الارتباط بين درجات التصنيفات الائتماني لمفترة الطويلة والفترة القصيرة:

تقوم وكالات التصنيف الائتماني عادة بإصدار درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة والفترة القصيرة، ويمكن أن يطبقا معا على المصدر أو على التزاماته المالية أو على كليهما .وهناك ارتباط وثيق بينهما، ذلك أن المخاطر المرتفعة لعدم السداد بالفترة القصيرة تكون مرتبطة بتقويم مخاطر عدم السداد بالفترة الطويلة أن تتوافق معها.<sup>2</sup>

كما يعكس الارتباط بين التصنيف الائتماني للفترة الطويلة والتصنيف الائتماني للفترة القصيرة أهمية عنصر السيولة ومخاطر الفترة القصيرة لتقويم الجدارة الائتمانية للفترة الطويلة، ويضمن عدم حدوث التعارض بين درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة ودرجات التصنيف الائتماني للفترة القصيرة لالتزاماته المالية .ويبين ولجدول التالي العلاقة بينهما حسب وكالة موديز .

<sup>1</sup> Definitions of Ratings and Other Forms of Opinion,p16

<sup>2</sup> Definitions of Ratings and Other Forms of Opinion,P19

الجدول رقم (6)

درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة	درجات التصنيف الائتماني للفترة القصيرة
Aaa	Prime-1
Aa1	
Aa2	
Aa3	
A1	
A2	Prime-2
A3	
Baa1	
Baa2	Prime-3
Baa3	
Ba1, Ba2, Ba3	Not Prime
B1, B2, B3	
Caa1, Caa2, Caa3	
Ca, C	

المصدر : MOODY'S INVESTORS SERVICE, RATING SYMBOLS AND DEFINITIONS,P6

#### 4- تصنيفات الاسترداد: Recovery Ratings

إن تصنيفات الاسترداد هي العلاقة بين الالتزامات المالية والموارد المتاحة لمقابلة هذه الالتزامات ، حيث إن حجم هذه الالتزامات والموارد هي التي تحدد نسب الاسترداد . ويتم تعيين تصنيفات الاسترداد لمعظم الالتزامات المالية ذات درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة من B و أقل . ويرتكز مقياس نسب الاسترداد على توقع استرداد الالتزامات المالية بعد معالجة حالة عدم السداد . كما أن تصنيفات الاسترداد هي مقياس ترتيبى وليس محاولة لتوقع نسب الاسترداد بدقة.<sup>1</sup> وتستخدم وكالة فيتش للتصنيف رموزا للتعبير عن تصنيفات الاسترداد، وهي:<sup>2</sup>

الجدول رقم (7)

تصنيفات الاسترداد: Recovery Ratings	
اوراق مالية لديها نسبة استرداد بين 100% و 91% من اصل المبلغ و الفائدة	RR1
اوراق مالية لديها نسبة استرداد بين 90% و 71% من اصل المبلغ و الفائدة	RR2

<sup>1</sup> Definitions of Ratings and Other Forms of Opinion,P21.

<sup>2</sup> Definitions of Ratings and Other Forms of Opinion,P21.

اوراق مالية لديها نسبة استرداد بين 70% و 51% من اصل المبلغ و الفائدة	RR3
اوراق مالية لديها نسبة استرداد بين 50% و 31% من اصل المبلغ و الفائدة	RR4
اوراق مالية لديها نسبة استرداد بين 30% و 11% من اصل المبلغ و الفائدة	RR5
اوراق مالية لديها نسبة استرداد اقل من 10% من اصل المبلغ و الفائدة	RR6

المصدر: Fitch Ratings – Definitions of Ratings and Other Forms of Opinion – Jan 2014 21

وتصنيف وكالة ستاندرد اند بورز الرمز + 1 للدلالة على التوقع الأعلى للاسترداد، حيث تكون نسبة الاسترداد 100% لأصل المبلغ والفائدة .

ثانيا: درجات التصنيف الائتماني الخاصة :

تقوم وكالات التصنيف الائتماني بإصدار درجات التصنيف الائتماني الخاصة بأنواع محددة من التصنيف الائتماني مثل درجات التصنيف الائتماني للمصارف، وتصنيف الدعم للمصارف، وتصنيف القوة المالية لشركات التأمين، وتصنيف حدة الخسارة للأدوات المالية المركبة، ودرجات التصنيف الائتماني الوطنية، وتصنيف القوة المالية لشركات التأمين الوطنية، وسقف البلد وغيرها من أنواع درجات التصنيف الائتماني . و سيتم التركيز على أهم درجات التصنيف الائتماني والاطلاع انتشارا والتي يجب تطبيقها في الاقتصاد الجزائري، بصفتها مرحلة أولى لتطبيق باقي أنواع التصنيف الائتماني في الجزائر، وهي درجات التصنيف الائتماني للمصارف، وتصنيف القوة المالية لشركات التأمين، ودرجات التصنيف الائتماني الوطنية ، كما يلي:

### 1- درجات التصنيف الائتماني للمصارف: Bank Ratings

تعبر درجات التصنيف الائتماني للمصارف عن رأي وكالة التصنيف في إمكانية دخول المصرف في صعوبات مالية، وبالتالي تحدد مدى احتياجه للدعم الخارجي والمساعدة المالية في المستقبل. وتأخذ وكالات التصنيف في إصدار درجات التصنيف الائتماني لمصارف المخاطر السيادية التي قد تؤثر على بيئة الأعمال والعمل المصرفي والاستثمار، كما تأخذ بالاعتبار المؤشرات المالية للمصارف مثل درجة التنوع، وكفاية رأس المال، وجودة الموجودات والربحية، بالإضافة إلى جودة الإدارة ونجاحها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصرف، ودرجة التنظيم في السوق المالي، ومدى فاعلية القطاع المصرفي وكفاءته<sup>1</sup>. وتستخدم وكالة فيتش للتصنيف التالية في الجدول للتعبير عن درجات التصنيف الائتماني للبنوك:

1 MOODY'S INVESTORS SERVICE RATING SYMBOLS AND DEFINITIONS, p30

الجدول رقم (08)

درجات التصنيف الائتماني للمصارف	Bank Ratings
A	أعلى جودة و أعلى درجة من الاستقرار المالي في المستقبل ضمن بيئة تشغيلية مستقرة و متوقعة جدا ، البنك قوي جدا.
B	جودة قوية و درجة جيدة من الاستقرار المالي في المستقبل ضمن بيئة تشغيلية مستقرة و متوقعة جدا ، البنك قوي.
D	تصنيف مقبول من الجودة و الاستقرار المالي في المستقبل ضمن بيئة تشغيلية مستقرة و متوقعة، البنك في وضع مناسب.
E	تصنيف ضعيف لجودة الائتمان و لدرجة الاستقرار المالي ، المصرف لديه مخاطر مرتفعة ، وهناك احتمالية الحاجة الى الدعم و المساعدة خارجية او انه سيحتاجها فعلا ، ويرجع ذلك الى: - فروع البنك ضعيفة جدا - البيانات المالية سيئة - بيئة تشغيلية غير مستقرة .
F	تشير الى ان المصرف قد دخل في حالة العجز عن السداد او انه سيدخل في حالة العجز اذا لم يتلق الدعم الخارجي من الحكومة او صناديق الائتمان او عملية احتواء من طرف مؤسسة مالية اخرى او تمويل من حملة الاسهم والمالكين.

المصدر: Fitch Ratings – Definitions of Ratings and Other Forms of Opinion – Jan 2014.p 27

كما تصنيف وكالة فيتش للتصنيف "+" أو "-" على يمين درجة التصنيف التي i ي أدنى م; A الأعلى من E للدلالة على الجودة الائتمانية للمصارف التي تقع في النهاية العليا أو الدنيا لدرجة التصنيف.

**2- تصنيف القوة المالية لشركات التأمين Insurer Financial Strength Ratings :**

يعكس تصنيف القوة المالية لشركات التأمين رأي وكالة التصنيف بالمقدرة المالية لشركات التأمين على مقابلة الالتزامات المالية لحملة وثائق التأمين والعقود في المواعيد المحددة، كما تحدد معدل الاسترداد المتوقعة في حالة توقف شركات التأمين عن أداء الدفعات المستحقة نتيجة عجز شركات التأمين. ويعتمد تصنيف القوة المالية لشركات التأمين على المعلومات التي توفرها الشركة المصنفة، أو المعلومات التي تحصل عليها وكالة التصنيف من المصادر الموثوقة الأخرى. ويمكن لدرجة التصنيف الائتماني أن تتغير أو تبقى معلقة أو تخرج عن التصنيف في حال نقص المعلومات المطلوبة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ibid, "Definitions of Ratings and Other Scales", P. 28.

و لا يشير تصنيف القوة المالية لشركات التأمين إلى المقدرة المالية لشركات التأمين على مقابلة الالتزامات المالية غير المخطط لها. كما أن درجات التصنيف الائتماني لشركات التأمين ليست توصية لشراء أي ورقة مالية صادرة عنها أو الإبقاء عليها أو بيعها، فالتصنيف ليس ضمانا للقوة المالية للمصدر.<sup>1</sup>

ويطبق تصنيف القوة المالية لشركات التأمين على شركات التأمين وشركات إعادة التأمين في جميع أنواع التأمين. ويتم استخدام درجات التصنيف الائتماني العامة لمفتررة الطويلة والفترة القصيرة، ولكن تختلف مدلولات هذه الرموز لتتوافق مع مدخلات صناعة التأمين، كما يلي:

2-1- تصنيف القوة المالية لشركات التأمين في الفترة الطويلة:

يطبق تصنيف القوة المالية لشركات التأمين في الفترة الطويلة على العملة المحلية والعملة الأجنبية، وتدرج ضمن نوعين من مستوي المخاطر الائتمانية، وهي:

آمن : Secure وتتضمن درجات التصنيف الائتماني من AAA وحتى -BBB .

ضعيف : Vulnerable وتتضمن درجات التصنيف الائتماني من ; BB+ حتى C .

ويستخدم في تصنيف القوة المالية لشركات التأمين الرموز التالية وذلك حسب وكالتي ستاندرد آند بورز وفيتش للتصنيف 3 :

<sup>1</sup> Definitions of Ratings and Other Forms of Opinion,P28

<sup>2</sup> ibid,P28

<sup>3</sup> ibid,P29

## الجدول رقم: (09)

تصنيف القوة المالية لشركات التأمين في الفترة الطويلة:	
AAA	<b>قوية بشكل استثنائي:</b> أعلى قدرة مالية على مقابلة الالتزامات حملة الوثائق والعقود في الوقت المحدد ، وأقل مخاطر للتوقف عن سداد المدفوعات .
AA	<b>قوية جدا:</b> قدرة مالية عالية جدا على مقابلة الالتزامات حملة الوثائق والعقود في الوقت المحدد ، مخاطر منخفضة جدا للتوقف عن سداد المدفوعات .
A	<b>قوية:</b> قدرة مالية عالية على مقابلة الالتزامات حملة الوثائق والعقود في الوقت المحدد ، مخاطر منخفضة للتوقف عن سداد المدفوعات .
BBB	<b>جيدة:</b> قدرة مالية مناسبة على مقابلة الالتزامات حملة الوثائق والعقود في الوقت المحدد ، مخاطر منخفضة للتوقف عن سداد المدفوعات ،إمكانية التأثر بالظروف المحيطة ببيئة الاعمال أكثر من درجات التصنيف الاعلى.
BB	<b>تملك بعض الضعف:</b> هناك بعض الضعف على مقابلة الالتزامات حملة الوثائق والعقود في الوقت المحدد ، مخاطر متوسطة للتوقف عن سداد المدفوعات ، حيث من الممكن بالظروف غير المناسبة المحيطة ببيئة الاعمال ان تؤثر على قدرتها على مقابلة الالتزامات المالية .
B	<b>ضعيفة:</b> قدرة مالية ضعيفة على مقابلة الالتزامات حملة الوثائق والعقود في الوقت المحدد ، مخاطر مرتفعة للتوقف عن سداد المدفوعات ، حيث يرتبط استمرار القدرة المالية على استمرار الظروف المناسبة لبيئة الاعمال و ظروف السوق و لكن هناك إمكانية كبيرة على اعادة الاسترداد، وتأخذ هذه الالتزامات تصنيف الاسترداد RR1 (عالية جدا).
CCC	<b>ضعيفة جدا :</b> قدرة مالية ضعيفة جدا على مقابلة الالتزامات حملة الوثائق والعقود في الوقت المحدد ،مخاطر مرتفعة للتوقف عن سداد المدفوعات ، وهي تتوقف على الظروف المحيطة ببيئة الاعمال .كما ان هناك إمكانية مرتفعة الى متوسطة على اعادة الاسترداد، وتأخذ هذه الالتزامات تصنيف الاسترداد RR2 (عالية)،RR3(جيدة)،RR4(متوسطة)
CC	<b>ضعيفة الى ابعد حد:</b> قدرة مالية ضعيفة جدا على مقابلة الالتزامات حملة الوثائق والعقود في الوقت المحدد، و مخاطر وشيكة ومحتمة للتوقف عن السداد، إمكانية دون المتوسط او متوسطة لإعادة الاسترداد ، وتأخذ هذه الالتزامات تصنيف الاسترداد RR4 (المتوسطة)،RR6(دون المتوسط).
C	<b>خطيرة:</b> قدرة مالية في الحدود الدنيا على مقابلة الالتزامات حملة الوثائق والعقود في الوقت المحدد، و مخاطر مرتفعة الى ابعد حد للتوقف عن السداد، إمكانية دون المتوسط او ضعيفة لإعادة الاسترداد ، وتأخذ هذه الالتزامات تصنيف الاسترداد RR5 (دون المتوسط)،RR6(ضعيفة).

المصدر: Fitch Ratings, "Definitions of Ratings and Other Scales", op. cit., P. 29 .30

و يمكن إضافة + أو - على يمين درجات التصنيف من AA إلى B للدلالة على جودة التصنيف الائتماني ضمن كل درجة تصنيف وذلك بالنسبة لوكالة فيتش للتصنيف<sup>1</sup>.

## 2-2- تصنيف القوة المالية لشركات التأمين في الفترة القصيرة:

يقدم تصنيف القوة المالية لشركات التأمين في الفترة القصيرة تقويماً للقدرة المالية لشركات التأمين على مقابلة الالتزامات المالية المستحقة لحملة الوثائق والعقود خلال فترة سنة. ويستخدم في تحميل تصنيف القوة المالية لشركات التأمين في الفترة القصيرة نفس العوامل المستخدمة في التصنيف الائتماني في الفترة الطويلة، ولكن يتم إعطاء تنقيح أكبر للعوامل المتعلقة بالفترة القصيرة مثل السيولة والمرونة المالية، وتنقيح أقل لعوامل القدرة التنافسية واتجاه الإيرادات.

وتستخدم وكالة فيتش للتصنيف الرموز التالية للتعبير عن تصنيف القوة المالية لشركات التأمين في الفترة القصيرة كما يظهر في الجدول التالي :

الجدول رقم : (10)

تصنيف القوة المالية لشركات التأمين في الفترة القصيرة:	
F1	قدرة مالية كبيرة على مقابلة الالتزامات المالية حملة الوثائق والعقود في الوقت المحدد ، ويمكن اضافة + لإظهار قدرة كبيرة جدا على مقابلة الالتزامات المالية بالفترة القصيرة.
F2	قدرة جيدة على مقابلة الالتزامات المالية بالفترة القصيرة.
F3	قدرة مناسبة على مقابلة الالتزامات المالية بالفترة القصيرة.
B	قدرة ضعيفة على مقابلة الالتزامات المالية بالفترة القصيرة.
C	قدرة ضعيفة جدا على مقابلة الالتزامات المالية بالفترة القصيرة.

المصدر: Fitch Ratings, "Definitions of Ratings and Other Scales", op. cit., P. 31

<sup>1</sup>Definitions of Ratings and Other Forms of Opinion;P30

**المطلب الثاني :مشاهدة و اتجاه التصنيف والاجراءات المتعلقة به.**

تقوم وكالات التصنيف الائتماني بتعيين حالة مشاهدة التصنيف واتجاه التصنيف للإصدارات المالية المصنفة كما يلي:

**أولا :مشاهدة التصنيف :<sup>1</sup>**

تشير حالة مشاهدة التصنيف إلى قيام وكالة التصنيف بمراقبة درجة التصنيف الائتماني، وبالتالي هناك احتمال كبير لتغييرها في الفترة القصيرة .وهناك ثلاثة اتجاهات لحالة مشاهدة التصنيف، وهي

- إيجابي : Positive تشير إلى احتمال رفع درجة التصنيف الائتماني.
  - سلبي : Negative تشير إلى احتمال تخفيض درجة التصنيف الائتماني.
  - تطور : Evolving تشير إلى إمكانية رفع درجة التصنيف الائتماني أو تخفيضها أو تثبيتها.
- وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن لوكالة التصنيف أن ترفع درجة التصنيف الائتماني أو تخفيضها بدون أن توضع في حالة مشاهدة التصنيف Rating Watch إذا كان هناك ما يبرر ذلك.
- وبشكل عام فإن حالة مشاهدة التصنيف تتم خلال الفترة القصيرة أي خلال 90 يوما، وتكون إما سابقة للمتغيرات المرتبطة بالإصدارات المالية المصنفة أو تتبعها، وهي فترة جمع معلومات إضافية واستخدامها لإجراء تحليل التصنيف الائتماني. ويخرج الإصدار من حالة مشاهدة التصنيف عندما يتم نشر التصنيف وذلك إما برفع درجة التصنيف الائتماني أو تخفيضها أو تثبيتها .

**ثانيا : اتجاه التصنيف:Rating Outlook**

تشير حالة اتجاه التصنيف إلى احتمال قيام وكالة التصنيف بتغيير درجة التصنيف الائتماني خلال الفترة الطويلة والتي تمتد من سنة إلى سنتين .وهناك أربع حالات لاتجاه التصنيف، وهي :

- مستقر : Stable تشير إلى احتمال بقاء درجة التصنيف الائتماني على حالها في الفترة الطويلة.
- إيجابي : Positive تشير إلى احتمال رفع درجة التصنيف الائتماني في الفترة الطويلة.
- سلبي : Negative تشير إلى احتمال تخفيض درجة التصنيف الائتماني في الفترة الطويلة.
- تطور : Developing/Evolving نادرا ما يأخذ اتجاه التصنيف حالة " تطور" ، وهذا يتم إذا كان هناك تردد فيما بين الحالتين أكان إيجابيا أو سلبيا ، أي فيما بين رفع درجة التصنيف الائتماني أو تخفيضها في الفترة الطويلة. وتوضع الورقة المالية بحالة اتجاه التصنيف Rating Outlook إذا كان هناك تغيرات في الظروف لمحيطتها بها ولكنها غير واضحة بدرجة كبيرة.

<sup>1</sup> Definitions of Ratings and Other Forms of Opinion;P56

## ثالثاً: إجراءات التصنيف الائتماني:

توجد عدة إجراءات للتصنيف الائتماني تقوم بها وكالات التصنيف والتي تتعلق بإصدار درجات التصنيف الائتماني، وهي <sup>1</sup> :

1- **تثبيت التصنيف : Confirmed** تعني أن درجة التصنيف الائتماني قد خرجت من لائحة مشاهدة التصنيف بعد أن تمت مراجعته، ولم يتم إجراء أي تغيير ضروري له.

2- **تأكيد التصنيف : Affirmed** تشير إلى بقاء درجة التصنيف الائتماني على حالها، ويتم اللجوء إليها بعد ما يلي:

- مراجعة رسمية لدرجة التصنيف الائتماني.
- الحصول على معلومات جديدة تخص الورقة المالية.
- أحداث هامة حصلت في السوق مثل التغيرات في البيئة القانونية، أو حالات استحواذ هامة، أو حدوث اضطرابات في السوق.
- يستخدم مع التغيير في اتجاه التصنيف.

3- **خفض درجة التصنيف الائتماني : Downgrade** تشير إلى قيام وكالة التصنيف بتخفيض درجة التصنيف الائتماني.

4- **انتهاء عملية الدفع : Paid In Full** إذا سددت قيمة الورقة المالية فإنها لا تعد مصنفة من قبل وكالة التصنيف الائتماني، سواء أوصمت لتاريخ الاستحقاق أم سددت قيمتها قبل تاريخ الاستحقاق.

5- **تفعيل مشاهدة التصنيف : Rating Watch On** تعني أن الإصدار قد وضع في حالة مشاهدة التصنيف، ويجرم تصنيفه من قبل وكالة التصنيف الائتماني.

6- **تحديث حالة اتجاه التصنيف : Revision Outlook** ترمز إلى أن حالة اتجاه التصنيف قد تغيرت.

7- **رفع درجة التصنيف الائتماني : Upgrade** تشير إلى قيام وكالة التصنيف برفع درجة التصنيف الائتماني.

8- **التوقف عن التصنيف : Withdrawn** تعبر عن حالة التوقف عن التصنيف الائتماني، وبالتالي لم يعد

الإصدار مصنفاً من قبل وكالة التصنيف الائتماني، ويرمز له " WR " .

9- **نشر التصنيف : Published** تعني أن درجة التصنيف الائتماني قد تم نشرها على الموقع الإلكتروني لوكالة التصنيف.

10- **لا يوجد تصنيف ائتماني : NR** ترمز إلى أن وكالة التصنيف الائتماني لا تقوم بتصنيف الإصدار المالي.

## خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل استعرضنا الجانب النظري للتصنيف الائتماني و توصلنا الى ان التصنيف الائتماني راي وكالة التصنيف في ملاءة المالية للبنك او للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في وقت الاستحقاق، وكذلك تطرقنا الى انواع وكالات التصنيف الائتماني فمنها العالمية ، ومنها التي تعمل على اقاليم معينة، كما يجب ان تتوفر شروط معينة في وكالة التصنيف حتى تباشر عملها .

يوجد انواع مختلفة للتصنيف الائتماني من حيث المدة و من حيث الاداة المصنفة، وكذلك من الجهة المصنفة.

وكذلك وجدنا الى انه توجد درجات مختلفة للتصنيف الائتماني، اي انه كل درجة تصنيف ائتماني تقابل درجة معينة من ملاءة المالية للبنك او للمؤسسة .

# الفصل الثاني

## عملية التصنيف الائتماني

### Credit Rating Process

مقدمة الفصل

المبحث الأول: التصنيف الائتماني للمصارف

المبحث الثاني: أهمية وكالات التصنيف الائتماني ودورها في

الاسواق المالية

المبحث الثالث: التصنيف الائتماني ومقررات لجنة بازل والأزمات

المالية

خلاصة الفصل

## مقدمة الفصل

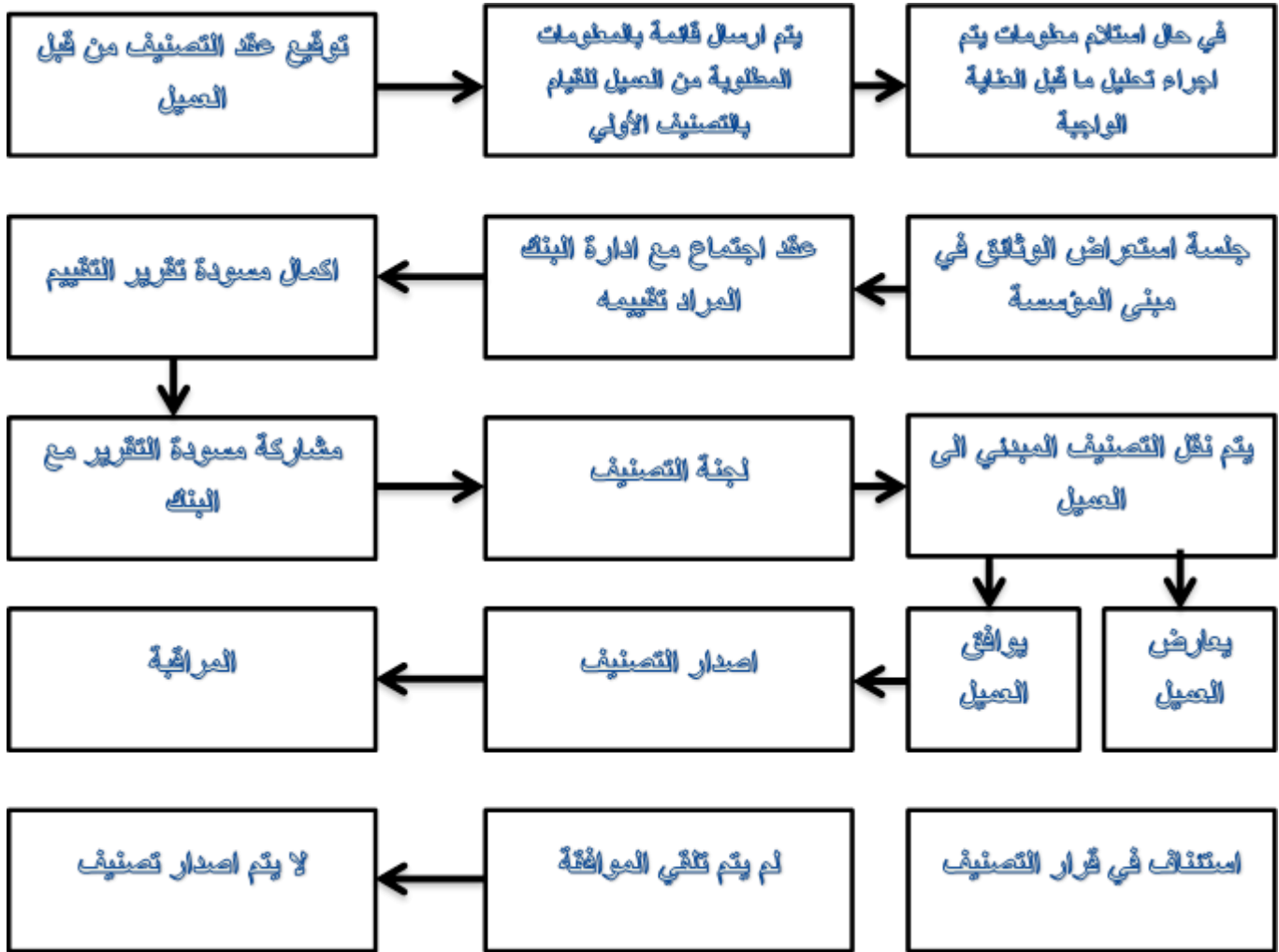
## عملية التصنيف الائتماني Credit Rating Process

عندما ترغب الشركات في إصدار الديون في الأسواق المالية، فإنها تطلب من وكالات التصنيف إعطاءها درجة التصنيف الائتماني من أجل زيادة مصداقيتها وسهولة نفاذها إلى أسواق رأس المال العالمية. وتقوم وكالات التصنيف بتعيين محلي الائتمان المسؤولين عن تحليل التصنيف الائتماني، ويمكن لمحلل الائتمان أن يقوم بتحليل 55 إصدار في نفس الوقت. وتتضمن عملية التحليل العوامل الكمية والعوامل النوعية، وتأخذ عملية التصنيف الائتماني فترة زمنية تتراوح عادة بين عدة أسابيع إلى عدة أشهر وذلك حسب درجة تعقيد الإصدار وحجمه .

ويعتمد محللو الائتمان على مختلف مصادر المعلومات الممكنة سواء أكانت من المصادر العامة المتاحة في السوق مثل الإحصائيات المالية والتقارير الاقتصادية المنشورة، أم التي تم الحصول عليها من المصدر مباشرة خلال الاجتماعات مع الإدارة العليا للشركة أو مع صانعي القرار والمسؤولين الحكوميين مثل وزير المالية أو مدير المصرف المركزي في التصنيف الائتماني السيادي. . في حالة التصنيف الائتماني غير المطلوب **Unsolicited Rating** ، يعتمد محللو الائتمان على المعلومات العامة المتاحة في السوق فقط من أجل إعطاء درجة التصنيف الائتماني .

بعد انتهاء محلي الائتمان من إجراء التحليل الائتماني، يقدم التقرير إلى لجنة الائتمان، والتي تضم محللين على الأقل يقومون بمناقشة التقرير وإعطاء درجة التصنيف الائتماني متضمنة اتجاه التصنيف Rating Outlook ومشاهدة التصنيف Rating Watch ، ومن ثم يتم إخطار المصدر بدرجة التصنيف الائتماني قبل نشرها للعموم. ويبين الشكل رقم (1) عملية التصنيف الائتماني بدءاً من طلب المصدر إعطاءه درجة التصنيف الائتماني وحتى نشرها.

الشكل رقم (01)



المصدر: الوكالة الاسلامية للتصنيف.

كما تقوم لجنة الائتمان بإعادة تقييم درجة التصنيف الائتماني سنويا مالم تحصل تغيرات جوهرية تتعلق بالمصدر أو بالسوق، ويقوم بعض المصدرين مثل المؤسسات المالية بزيارة وكالة التصنيف الائتماني مرتين سنويا أو أكثر من أجل تحديث المعلومات المتعمقة بها .

ويتم اتخاذ قرار التصنيف الائتماني بالاستناد إلى منهجيات معدة مسبقا لكل نوع من أنواع التصنيف الائتماني مثل منهجية التصنيف الائتماني السيادي ومنهجية التصنيف الائتماني للمصارف، ويتم تطوير هذه المنهجيات باستمرار لتتلاءم مع التطورات الاقتصادية الحاصلة لتعكس بدقة درجة الملاءة المالية، وبالتالي تستمر في تقديم الغرض المطلوب منها .

بالإضافة إلى ذلك، فإن وكالة التصنيف الائتماني تملك الحق في سحب أي تصنيف ائتماني صادر منها في أي وقت كان، وذلك في حال غياب المعلومات الكافية لاتخاذ القرار المناسب واعطاء درجة التصنيف الائتماني الملائمة، وبالتالي لا يعد الإصدار مصنفًا من قبل وكالة التصنيف<sup>1</sup>

وسيتيم في هذا الفصل التركيز على أهم أنواع التصنيفات الائتمانية وشرح محدداتها وهي التصنيف الائتماني للمصارف في المبحث الأول، بصفته مثالًا عن أحد أهم أنواع المؤسسات المالية وهي المصارف. كما سيتم إبراز دور وكالات التصنيف الائتماني في أسواق رأس المال العالمية، وشرح أهمية التصنيف الائتماني في الأسواق المالية، وتأثيره على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى القدرة التنافسية، وعلاقته بمقررات لجنة بازل 2، والدور الهام الذي لعبته وكالات التصنيف الائتماني في الأزمات المالية، بالإضافة إلى الإشارة إلى قضايا هامة تتعلق بصناعة التصنيف الائتماني وذلك في المبحث الثاني.

<sup>1</sup> Ibid, Definitions of Ratings and Other Forms of Opinion ,p4.

## المبحث الأول

## التصنيف الائتماني للمصارف Bank Credit Rating

## تمهيد:

يعتبر التصنيف الائتماني للمصارف أحد أهم أنواع التصنيفات الائتمانية التي تقدمها وكالات التصنيف الائتماني. وتعتبر درجة التصنيف الائتماني للمصارف عن رأي وكالة التصنيف الائتماني في مدى إمكانية دخول المصرف في صعوبات مالية، وبالتالي مدى احتياجه إلى الدعم والمساعدة المالية في المستقبل. ومن أجل تغطية جوانب التصنيف الائتماني للمصارف، سيتم التطرق إلى خطوات التصنيف الائتماني للمصارف ومحددات التصنيف الائتماني للمصارف.

## مطلب الاول: خطوات التصنيف الائتماني للمصارف: Bank Credit Rating Process

عندما يقدم المصرف طلبا لوكالة التصنيف الائتماني من أجل الحصول على درجة تصنيف ائتماني، فإن وكالة التصنيف تقوم باتباع الخطوات التالية:<sup>1</sup>

## 1. تحليل البيئة الاقتصادية والتشغيلية للمصرف and Analysing the Bank's Economic and Operating Environment

تؤثر الحالة الاقتصادية العامة للبلد على أداء عمل المصرف بشكل عام، حيث تأخذ وكالات التصنيف الائتماني بالاعتبار المخاطر الاقتصادية التي تؤثر على الملاءة المالية للمصرف مثل حجم الاقتصاد، ونمو الناتج المحلي الاجمالي، والتضخم، والنمو في حجم الإقراض، والادخار والاستثمار، ومعدلات البطالة، وأسعار الصرف، وعوائد السندات، وأسعار العقارات، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي و التغيرات الهيكلية في الاقتصاد والأزمات التي شهدتها الاقتصاد في الماضي أو التي يعاني منها في الحاضر أو سيواجهها في المستقبل مثل ارتفاع معدلات التضخم، وتخفيض قيمة العملة، وأزمات السيولة.

كما يتم تحليل السوق المصرفية والمنافسة القائمة والمحتملة في هذه السوق، ودرجة التركيز فيها، وتأثير الجهات الرقابية في النظام المصرفي مثل دور المصرف المركزي و وزارة المالية، والتقارير المالية المقدمة فيما إذا كانت تعكس بدقة أداء عمل المصرف.

<sup>1</sup> Definitions of Ratings and Other Forms of Opinion,p2

**إعداد الاستبيان المتعلق بالمصرف: Preparation of a Bank Questionnaire**

بناءً على تحليل البيانات العامة المتاحة يتم إعداد استبيان يغطي مواضيع متنوعة لعرضه على إدارة المصرف المعني بالتصنيف، وذلك من أجل الحصول على البيانات اللازمة والتي تشكل إطار التحليل لإعطاء درجة التصنيف الائتماني للمصرف.

**الاجتماع بإدارة المصرف: Meeting with Bank**

بعد إعداد الاستبيان، فإن الخطوة التالية هي عقد اجتماع مع الإدارة العليا للمصرف بهدف الحصول على معلومات عامة عن أنشطة المصرف المتنوعة ومناقشة البيانات المقدمة وتقويمها. ويعتمد عدد الاجتماعات ومدتها على درجة التعقيد في المصرف.

وبعد ذلك ستكون هناك اتصالات دورية بين وكالة التصنيف الائتماني وإدارة المصرف، لمراجعة البيانات المالية للمصرف والتطور المستمر في أداء عمله.

**تحليل بيانات المصرف: Analysis of the Bank**

عادة ما يكون هناك محلان اثنان لتحليل التصنيف الائتماني والذي يعتمد بشكل رئيسي على الاستبيان والمعلومات التي تم الحصول عليها من إدارة المصرف، و إن أهم المواضيع التي يتم تحليلها هي مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، و المخاطر التشغيلية، و التمويل و السيولة، و رأس المال، او التوريق، و الإيرادات والربحية، و الإدارة و الاستراتيجية، الحوكمة، والملكية.

**اختيار النموذج المناسب لإجراء التصنيف الائتماني: Approach to Differing Structures**

على الرغم من استخدام وكالة التصنيف الائتماني نموذجان أساسيان في تصنيف المصارف، فإنها تأخذ بالاعتبار خصوصية كل نوع من أنواع المصارف مثل مصارف الاستثمار، والمصارف التقليدية الخاصة، بالإضافة إلى طبيعة عمل المصرف الذم يجري تصنيفه فيما إذا كان جزءاً من مجموعة مصرفية أم لا.

**إعداد مسودة التقرير: Draft Report**

عقب الاجتماع الأولي مع إدارة المصرف وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها، يقوم المحللون بإعداد مسودة تقرير التصنيف الائتماني للمصرف. ويأخذ التقرير أشكالاً متعددة حسب الاتفاق بين المصرف و وكالة التصنيف، فيكون إما تقريراً من صفحة واحدة يلخص التصنيف الائتماني، أو تقريراً مطولاً يحلل جميع جوانب التصنيف الائتماني.

**عرض مسودة التقرير على المصرف: Presentation of Draft Report to Bank**

تقوم وكالة التصنيف بعرض مسودة تقرير التصنيف الائتماني على إدارة المصرف بدون إخطاره بدرجة التصنيف الائتماني، وذلك لسببين:

- إعطاء الفرصة لإدارة المصرف للموافقة على البيانات الواردة في التقرير.
- السماح لإدارة المصرف بتحديد المعلومات الواردة في التقرير والتي تعتبرها سرية، وبالتالي تطلب استبعادها من التقرير.

**إجراء التعديل على مسودة التقرير وتوزيعها على لجنة الائتمان Amendment and : Subsequent Circulation of Report to Credit Committee**

تقوم وكالة التصنيف الائتماني بإجراء التعديلات على مسودة التقرير بناء على الملاحظات الواردة من إدارة المصرف. ويتم تشكيل لجنة الائتمان والتي تتكون لدى وكالة فيتش للتصنيف من سبعة أعضاء، وتضم هذه اللجنة مجموعة خاصة بكل بلد تتكون من محللين اثنين أو أكثر تقوم بزيارة المصرف المعني بالتصنيف من أجل إجراء التحليل وكتابة التقرير، وتضم اللجنة أيضا واحدا أو أكثر من كبار المحللين الذين يملكون الخبرة الطويلة في وكالة التصنيف، ويتم اختيار باقي أعضاء لجنة الائتمان من محلي مصارف البلدان الأخرى لدى وكالة التصنيف الائتماني. وان هذه التركيبة المتنوعة للجنة الائتمان لها هدفان اثنان، وهما:

- ضمان الموضوعية في التصنيف الائتماني للمصرف.
- ضمان توحيد عملية التصنيف الائتماني للمصارف بين الدول المختلفة.

**اجتماع لجنة الائتمان وتحديد درجة التصنيف الائتماني Credit Committee Meeting; : Assignment of Ratings**

تجتمع لجنة الائتمان من أجل استعراض التقرير النهائي المعد من قبل محلي الائتمان، حيث يتم تقديم التقرير و استعراض البيانات السرية غير الواردة في التقرير، ومقارنة هذه البيانات مع نظيراتها في المصارف المحلية والأجنبية، وبالتالي ضمان قدر أكبر من الاتساع في اجراء التصنيف الائتماني.

كما يعرض محلو الائتمان على لجنة الائتمان الربحية، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، و المخاطر التشغيلية، و التمويل والسيولة، و رأس المال، التنوع، والادارة والاستراتيجية، و الحالة الاقتصادية والبيئة التنظيمية، وحجم الدعم الخارجي المحتمل. وتستخدم هذه المعلومات من أجل إعطاء درجة التصنيف الائتماني، ويتم تحديث هذا التقرير ومراجعته من قبل لجنة الائتمان مرة في السنة على الأقل.

**نشر درجة التصنيف الائتماني: Dissemination of the Ratings**

تقوم لجنة الائتمان بإخطار المصرف بدرجة التصنيف الائتماني والذي يكون غير قابل للتعديل، حيث تملك وكالة التصنيف حق رفض طلب المصرف بإعادة النظر في درجة التصنيف الائتماني أو قبوله وذلك في حالة توفر معلومات جديدة.

ويعد إخطار المصرف رسمياً بدرجة التصنيف الائتماني المعطاة، يتم نشر هذا التصنيف للمستثمرين والجمهور بمختلف وسائل الاعلام والأخبار الصحفية ومواقع الانترنت.

**مطلب ثاني: محددات التصنيف الائتماني للمصارف: Bank Credit Rating Criteria**

تستند وكالات التصنيف الائتماني على مجموعة من العوامل الكمية والنوعية في إصدار درجات التصنيف الائتماني للمصارف. وتغطي هذه العوامل المواضيع الرئيسية التالية<sup>1</sup>:

**❖ مخاطر الإدارة: Risk Management**

تقوم وكالات التصنيف الائتماني بدراسة احتمال تعرض المصرف إلى المخاطر، ومدى فهم الإدارة العليا لها، وفعالية الوسائل التي تتبعها في الحد من خطورتها. وفي حال قام المصرف بتوريق بعض الأصول أو ينوي القيام بذلك، فإنه تتم دراسة الدوافع الكامنة وراء ذلك والتي منها إدارة أفضل لمخاطر التركيز، والتخلص من مشكلة القروض أو من الأصول ذات الكثافة العالية برأس المال، وتنويع التمويل، وتوفير السيولة بالإضافة إلى أن وكالة التصنيف الائتماني تقوم بتقويم جهود المصرف في تطوير أنظمتها الإدارية من أجل الحد من مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق.

**❖ مخاطر الائتمان: Credit Risk**

إن المخاطر الائتمانية هي الخسارة المحتملة الناجمة عن عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة، نظراً لظروف العامة السياسية أو الاقتصادية أو الظروف المتعلقة بالمقترض نفسه، ويعبر عنها مصرفياً بمخاطر التعثر.

وتقوم وكالة التصنيف الائتماني بدراسة جميع مخاطر الائتمان سواء أكانت ناجمة عن أنشطة البنود داخل الميزانية العمومية مثل القروض و الأوراق المالية ذات الدخل الثابت والودائع والقروض فيما بين المصارف، أم أنشطة البنود خارج الميزانية العمومية مثل الضمانات وخطابات الاعتماد والمشتقات، و يتم تحليل الغرض من استخدامها فيما إذا كانت من أجل إدارة الأصول و الالتزامات المالية والتحكم بمعدل الفائدة أو التقليل من مخاطر الائتمان والتنويع.

بالإضافة إلى دراسة هيكل الميزانية العمومية للمصرف ومحفظة القروض من حيث حجمها، وأنواعها، فترات الاستحقاق، وعملات القروض، وتوزعها الجغرافي، وقطاعاتها الرئيسية. كما يتم الأخذ بالاعتبار القروض غير العاملة أو التي تمت إعادة جدولتها ومدى كفاية الاحتياطات المخصصة من أجل تغطيتها، وخسائر

<sup>1</sup> رامي زعيتر: مرجع سابق، ص78.

القروض ومعدلات الاسترداد. ويتم تقويم جودة الأصول ومقارنة النسب المالية مع المصارف الأخرى المحلية والعالمية .

كما يتم تحليل المخاطر الناجمة عن التوريد، وتحليل الودائع ومحفظة القروض فيما بين المصارف ومحفظة الاوراق المالية من حيث الحجم وتاريخ الاستحقاق .

### ❖ مخاطر السوق: Market Risk

هي المخاطر التي تطرأ على سوق الأوراق المالية لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو أمنية ومن الأمثلة على مخاطر السوق ما حدث في أوروبا الشرقية في الثمانينات من القرن العشرين، وفي مصر في الستينات والسبعينات، وفي الولايات المتحدة والعالم ككل عقب أحداث سبتمبر من عام 2001 ويمكن تقسيم مخاطر السوق إلى:

- مخاطر أسعار الأسهم.
- مخاطر أسعار الصرف .
- مخاطر أسعار السلع.
- مخاطر أسعار الفائدة .
- تقلب العوائد وانخفاض الربحية.

### ❖ المخاطر التشغيلية: Operational Risk

تعرف المخاطر التشغيلية حسب لجنة بازل II بأنها مخاطر التعرض للخسارة التي تنتج عن عدم الكفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنتج عن أحداث خارجية. ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية. وتتطوي المخاطر التشغيلية على احتمال التسبب في خسائر كبيرة. ومن هذه المخاطر

- الاحتيال الداخلي: وهي تلك الأفعال التي تصدر من قبل عاملي المصرف وتهدف إلى الغش أو إساءة الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية.
- الاحتيال الخارجي: وهي تلك الأفعال التي يقوم بها طرف خارج المصرف وتهدف إلى الغش أو إساءة الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية.
- ممارسات العمل والأمان في مكان العمل: وهي الأعمال التي تتسبب مع طبيعة الوظيفة وقوانين الصحة والسلامة أو أي اتفاقية ينتج عنها دفع تعويضات عن إصابات شخصية.
- الممارسات المتعلقة بالعملاء والمنتجات والأعمال: وهي الإخفاق غير المتعمد أو الناتج عن الإهمال في الوفاء بالالتزامات المهنية تجاه عملاء محددین.
- الاضرار في الموجودات المادية: وهي الخسائر أو الاضرار التي تلحق بالموجودات المادية.
- توقف العمل والخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر.

- التنفيذ وإدارة المعاملات: الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات والعلاقات مع العملاء، لعدم توفر العنصر البشري الكفاء والمتتبع للتكنولوجيا المعاصرة في تسيير وإدارة موارد البنك.

#### ❖ مخاطر السمعة: Reputation Risk

إن المخاطر الأخرى التي تقوم وكالات التصنيف الائتماني بالنظر إليها هي مخاطر السمعة والتي تعتبر هامة في النظام المصرفي، حيث أن الصورة الجيدة للعلامة التجارية تؤثر بشكل إيجابي على أداء عمل المصرف على المدى الطويل.

وتنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي تؤدي إلى خسارة كبيرة في العملاء أو الأموال، من خلال الأفعال التي تمارس من قبل إدارة المصرف أو موظفيه، والتي تعكس صورة سلبية عنه وعن أدائه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى. كما أنها تنتج عن ترويج إشاعات سلبية عن المصرف ونشاطه، وذلك لعدم نجاحه في إدارة المخاطر المصرفية بشكل جيد، و عدم تقديم الخدمات المناسبة لعملائه.

#### ❖ مخاطر التمويل والسيولة: Funding and Liquidity Risk

تنشأ مخاطر التمويل و السيولة عن عدم التوافق بين مصادر الأموال واستخداماتها، ذلك أن عدم قدرة المصرف على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة تؤثر على ربحيته، كما أن الإخفاق في المحافظة على مستويات سيولة ملائمة قد تؤدي إلى انهيار المصرف.

وتقوم وكالة التصنيف الائتماني بتحليل هيكل قاعدة التمويل وتنوعها في المصرف، وبالتحديد تمويل التجزئة، وتمويل الشركات، وتركز الودائع والقروض، واتجاهات مصادر التمويل والسيولة في المصرف. ذلك أن الخطر الرئيسي الذي يواجه التمويل في المصرف هو عدم قدرته على تجديد تاريخ الاستحقاق للقروض أو استبدالها بشكل كامل أو ضمن تكلفة معقولة، كما أن وجود قاعدة متنوعة للتمويل ومستقرة وتنوع العملاء يمكن أن تحد من هذه المخاطر. بالإضافة إلى أن وكالة التصنيف تقوم بتحليل تركيبة ودائع المصرف ومصادر الاقراض الأخرى من حيث حجمها وتاريخ استحقاقها وتوزعها الجغرافي وعملياتها.

كما تقوم وكالة التصنيف الائتماني بتحليل مصادر السيولة الداخلية للمصرف مثل الاوراق المالية، ومصادر السيولة الخارجية مثل أسواق راس المال، والائتمان من المصارف الأخرى، وتسهيلات إعادة الخصم من المصرف المركزي. بالإضافة إلى أن وكالة التصنيف الائتماني تقوم بتحليل محفظة الاوراق المالية التي تحتفظ بها المصارف من حيث السيولة للواجهة أي أزمة محتملة، وخطة الطوارئ في حال تعرض المصرف إلى صعوبات مالية.

## ❖ رأس المال: Capital

يعتبر رأسمال المصرف بمثابة الأمان لامتصاص أية خسارة محتملة، لذلك تقوم وكالة التصنيف بالأخذ بالاعتبار حجم رأسمال المصرف وكفايته في تحليل التصنيف الائتماني. كما تقوم بحساب النسبة المئوية من رأسمال إلى إجمالي الأصول، وحجم الأسهم الممتازة، ومستويات الديون، وحقوق صغار حملة الأسهم، وسمعة المصرف، وإعادة تقويم الأصول، واحتياطيات خسارة الديون، ومعدل نمو رأسمال، ونسب توزيعات الأرباح، وقدرة المصرف على النفاذ إلى مصادر رأسمال الخارجية والتمويل طويل الاجل.<sup>1</sup>

بالإضافة إلى دراسة سياسة الإدارة في تعديل نسب كفاية رأس المال طبقاً لمقررات لجنة بازل وبنك التسويات الدولية، وفي أشكال توظيف رأسمال مثل الأصول الثابتة والسيولة الجاهزة لمواجهة أية خسارة محتملة، وتوزيعات الأرباح، والقدرة على زيادة رأسمال.

## ❖ التوريق: Securitisation

إن النمو السريع لسوق التوريق على مدى السنوات القليلة الماضية من حيث الحجم والنوع قد فرض على وكالات التصنيف الائتماني الأخذ بها في تحليل التصنيف الائتماني للمصرف لتأثيرها الهام في الميزانية العمومية والتمويل ومخاطر الائتمان. ذلك أن التوريق يزود المصرف بالسيولة الإضافية والتمويل بأقل التكاليف، وبالتالي يساعده على إدارة مخاطر الائتمان بكفاءة، أي أنه يمثل بديلان مناسبان للتمويل

وتقوم وكالة التصنيف بتقويم أثر التوريق على المصرف من حيث الفوائد، والمخاطر المرتبطة به، والدوافع الكامنة وراءه، والذي يؤدي إلى إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية. كما تقوم وكالة التصنيف الائتماني بتحليل جودة الأصول التي قام المصرف بتوريقها، باعتباره جزء هام من تحليل مخاطر الائتمان المحتملة.<sup>2</sup>

بالإضافة إلى أن التوريق يساعد المصرف على زيادة قاعدة رأسماله، وبالتالي تقوم وكالة التصنيف بدراسة تأثيره في نسب رأس المال، وعلى الإيرادات، وعلى العائد على حقوق المساهمين Return on Equity

## ❖ الإيرادات والأداء: Earnings and Performance

إن الدخل الذي يحصل عليه المصرف يؤثر على مقدرته على سداد التزاماته المالية. حيث تقوم وكالة التصنيف الائتماني بتحليل اتجاه إيرادات المصرف وثباتها، ومدى قدرته على توليد الأرباح. كما تقوم بمقارنة أداء عمل المصرف مع المصارف الأخرى، وتحليل أرباح كل قسم من أقسام المصرف. وفي هذا الإطار يتم النظر إلى ما يلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Financial Institutions Criteria: Bank Rating Analysis Methodology Profile ”http://www.standardandpoors.com, P5

<sup>2</sup> Bank Rating Methodology”, 2004, www. Fitch Ratings.com , P. 7

<sup>3</sup> Ibid , Bank Rating Methodology, p8.

- صافي الإيرادات لكل قسم من أقسام المصرف، وحجم الإقراض، وتكاليف التمويل.
- الإيرادات الناجمة عن العمولات و الإيرادات الأخرى.
- تطور إيرادات المصرف فيما إذا كانت تساعده على تبني رؤيته المستقبلية.
- الإيرادات والنفقات الاستثنائية و الضرائب المستحقة.

كما تقوم وكالة التصنيف الائتماني بتعديل بعض أرقام قائمة الدخل لتتمكن من إجراء المقارنة مع المصارف الأخرى في نفس البلد ومع مصارف البلدان الأخرى. بالإضافة إلى أنها تقوم بدراسة الآفاق المستقبلية للإيرادات، وذلك بالاستناد الميزانيات التي يعدها المصرف وتوقعاته وخطته المستقبلية والعوامل الخارجية المؤثرة عليه.

### ❖ بيئة السوق: Market Environment

هناك عدد من المظاهر في البيئة التي يعمل بها المصرف والتي تؤثر على الملاءة المالية له. ومنها:<sup>1</sup>

- استقرار الاقتصاد الكلي للبلد وحجمه، وآفاق النمو الاقتصادي.
- الاضطرابات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد، مثل ارتفاع معدلات التضخم.
- الاستقرار السياسي في البلد.
- هيكل القطاع المصرفي وحجمه، وحالات الاندماج.
- المركز التنافسي للمصرف في القطاع المصرفي، وحصته السوقية، والمنافسة مع المصارف الأخرى والمؤسسات المالية غير المصرفية.
- حالات تأخر المصرف عن سداد التزاماته المالية أو توقفه عن ذلك، وموقف السلطات الرقابية من دعم المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، وخطط ضمان الودائع.
- المعايير المحاسبية ومعايير إعداد التقارير المالية المستخدمة.

### ❖ التنوع في الأعمال: Diversification of Business

تقوم وكالة التصنيف الائتماني بتحليل مختلف الأنشطة التي يقدمها المصرف من حيث الانتشار الجغرافي سواء أكان محليا أو عالميا ، ومن حيث القطاعات الاقتصادية التي يغطيها، والخدمات والمنتجات التي يوفرها لعملائه، وقدرته على إيجاد منتجات جديدة، وما تقوم وكالة التصنيف الائتماني بالأخذ بالاعتبار حجم فروع المصرف وقدرته على حماية أعماله التجارية وتقديم منتجات جديدة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Bank Rating Methodology ,p9.

<sup>2</sup> ibid ,p9.

## ❖ الإدارة والاستراتيجية: Management and Strategy

إن الإدارة الفعالة والاستراتيجية الواضحة للمصرف هي عناصر أساسية لنجاحه. ذلك أن وكالة التصنيف الائتماني تقوم بتحليل الهيكل التنظيمي للمصرف من حيث المركزية أو اللامركزية، وتماسك الإدارة، ومدى استقلال الإدارة عن تأثير المساهمين أو الحكومة، وأداء الإدارة في بناء مزيج متكامل من المنتجات المصرفية وقدرتها على تعزيز مكانة المصرف في السوق.<sup>1</sup>

كما يتم تحليل سلامة استراتيجية الإدارة وخطط النمو، من خلال تقويم مصداقية الإدارة عن طريق مقارنة الأداء الماضي والخطط الموضوعة مع الأداء الحالي للمصرف. وإن الأداء المالي للمصرف خلال السنوات الأخيرة يقدم مقياساً أكثر موضوعية في سبيل الحكم على كفاءة الإدارة والتي تخضع في كثير من الأحوال للعوامل الشخصية<sup>2</sup>

## ❖ الحوكمة: Corporate Governance

يصعب إيجاد تعريف واحد متفق عليه لمفهوم الحوكمة، نظراً لتداخله مع العديد من الجوانب الإدارية، والاقتصادية، والقانونية، والتنظيمية، والاجتماعية، والمالية. وكل المعنيين به ينظرون إلى هذا المفهوم وفقاً لرؤيته وأهدافهم.

منظمة التعاون والتنمية تعرف حوكمة الشركات على أنها تنطوي على "مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين فيها، وأصحاب المصلحة الآخرين. وتوفر حوكمة الشركات أيضاً الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة، ويتم تحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف ومراقبة الأداء. كما أن الحوكمة الجيدة للشركات توفر الحوافز المناسبة لمجلس الإدارة والإدارة لتحقيق أهداف التي هي في مصلحة الشركة ومساهميها، وينبغي تسهيل الرصد الفعال. ووجود نظام فعال لحوكمة الشركات، داخل شركة على حدة وعبر الاقتصاد ككل، ويساعد على توفير درجة من الثقة اللازمة لحسن سير اقتصاد السوق<sup>3</sup>.

(انظر للوثيقة لتعرف أكثر على مبادئ الحوكمة في المصارف حسب لجنة بازل 1).

وتقوم وكالات التصنيف الائتماني باستعراض مبادئ الحوكمة المرتبطة بالمصرف، حيث يقوم محللو الائتمان بدراسة الجوانب التالية:

- استقلالية مجلس الإدارة وكفاءته في توجيه المصرف نحو تحقيق أهدافه.

<sup>1</sup> Financial Institutions Criteria: Bank Rating Analysis Methodology Profile "http://www.standardandpoors.com, P. 3)

<sup>2</sup> Ibid , Bank Rating Methodology,p9.

<sup>3</sup> Enhancing Corporate Governance for Banking Organisations", , http://www.bis.org/publ/bcbs122.htm, 2006, P. 4.

- تضارب المصالح بين الإدارة العليا والمساهمين في إدارة مختلف العمليات المصرفية.
- رقابة مجلس الإدارة على عمليات مراجعة الحسابات وتدقيقها، والتي تؤدي إلى سلامة التقارير المالية للمصرف وموضعيتها.
- تعويضات مجلس الإدارة ومكافآتهم، حيث أن التعويضات والمكافآت التي تتجاوز معايير السوق يمكن أن تؤدي إلى استنزاف الموارد المالية للمصرف.
- هيكل الشركة القابضة في حال كان المصرف على شكل شركة قابضة، ودرجة تعقيد عملية صنع القرار.
- ملكية الأسهم من قبل المدراء التنفيذيين، ودوافع الاستحواذ إن وجدت.

إن تطبيق مبادئ الحوكمة في المصرف يؤثر على الجدارة الائتمانية له. ذلك أن التطبيق الكامل لهذه المبادئ يؤثر إيجابيا على درجة التصنيف الائتماني، في حين إن التطبيقات الضعيفة لها تؤثر سلبيا على أداء عمل المصرف، وبالتالي على درجة التصنيف الائتماني له.<sup>1</sup>

#### ❖ الملكية والدعم: Ownership and Support

إن الملكية وحجم الدعم المتاح للمصرف هي من العوامل الهامة المؤثرة على درجة التصنيف الائتماني له سواء أكانت قصيرة المدى أو طويلة المدى، حيث تقوم وكالة التصنيف الائتماني بدراسة درجة استقرار المساهمين في المصرف، بالإضافة إلى القدرة والرغبة من قبلهم أو من الحكومة في دعم المصرف وانفاذه في حال تعرضه لصعوبات مالية.

كما يتم النظر إلى مستوى ملكية الحكومة في النظام المصرفي، ومدى قدرة المصارف العامة على منافسة المصارف الخاصة، وكذلك مدى تدخل الحكومة وتأثيرها في المنافسة في السوق المصرفية.

وبعد استعراض المتغيرات المستخدمة في تحليل التصنيف الائتماني للمصارف، يتبين أنها عبارة عن مزيج من العوامل الكمية والنوعية، والتي تعبر عن رأي وكالة التصنيف في مدى إمكانية دخول المصرف في صعوبات مالية، وبالتالي مدى احتياجه إلى الدعم والمساعدة المالية في المستقبل، أي أنها تعكس مستوى المخاطر المالية التي تتعرض لها المصارف، كما أنه لا يوجد علاقة خطية بسيطة بين درجة التصنيف الائتماني للمصارف و المتغيرات المستخدمة فيه.

<sup>1</sup> Ibid , Bank Rating Methodology,p10.

## المبحث الثاني

## أهمية وكالات التصنيف الائتماني ودورها في الاسواق المالية

**The importance of credit rating agencies and their role in the financial markets****تمهيد:**

تعتبر وكالات التصنيف الائتماني أحد أهم اللاعبين في النظام الاقتصادي العالمي، وأخذت أهمية متزايدة منذ النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الوقت الراهن، لا سيما بعد انفتاح الأسواق المالية واندماجها، وتزايد الإصدارات من المنتجات المالية المركبة ذات المخاطر المرتفعة.

و من خلال هذا المبحث سوف نركز على أهمية وكالات التصنيف الائتماني في مختلف النواحي الاقتصادية ، أهمية وكالات بالنسبة للدول النامية و المؤسسات و للمستثمرين الاجانب والاستثمار بحد ذاته و نتحدث كذلك عن الدور الذي تلعبه وكالات التصنيف في الاسواق المالية ودورها كذلك في القدرة التنافسية والخدمات غير التصنيفية التي تقدمها وكالات التصنيف .

## المطلب الأول : أهمية وكالات التصنيف الائتماني

**The Importance of the Credit Rating Agencies**

إن الأهمية المتزايدة لوكالات التصنيف الائتماني في النظام الاقتصادي العالمي تعود إلى السببين الرئيسيين التاليين:

- تغير دور المصارف بوصفها وسيطا بين المقرضين والمقترضين في الأسواق المالية منذ عام 1980 بعد توجو المستثمرين نحو استخدام أدوات مالية جديدة تساعده في الحصول على التمويل بعيدا عن المصارف، ومنها صناديق الاستثمار واصدار الأوراق المالية في اسواق رأس المال وعمليات التوريق. وهذا أدى إلى تعاظم دور وكالات التصنيف الائتماني في توفير المعلومات اللازمة من أجل تحديد مخاطر الائتمان لهذه الأدوات المالية.
- أدت العولمة إلى تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي مقابل تزايد ذكر القطاع الخاص في تخصيص الموارد المتاحة، واستخدام الصناديق الاستثمارية، واندماج الأسواق المالية العالمية، وازالة القيود أما حركة رأس المال. وهذا أدى إلى زيادة الاعتماد على وكالات التصنيف في إصدار درجات التصنيف الائتماني لمختلف الإصدارات و المصدرين في اسواق رأس المال. كما أن التصنيف الائتماني السيادي يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة

### أولا: أهمية التصنيف الائتماني للدول النامية : The importance of Credit Ratings to Developing Countries

تواجه الدول النامية صعوبة في توفير التمويل اللازم لزيادة الاستثمارات نظرا لانخفاض الدخل و الادخارات من جهة وضعف النظام المالي في تخصيص الموارد المتاحة نحو قنوات الاستثمار من جهة أخرى. وهذا يجعل من اسواق رأبي المال العالمية مصدرا مهما للحصول على التمويل اللازم لزيادة مستوى الاستثمار ودفع عجلة النمو الاقتصادي. ومن أجل ذلك يتوجب على الدول النامية الحصول على درجة تصنيف ائتماني مناسبة تعكس ملاءتها المالية من أحد وكالات التصنيف الائتماني تساعدها في النفاذ إلى الأسواق المالية العالمية.

ويلعب التصنيف الائتماني دورا مهما في تحديد كلفة التدفقات المالية للدول النامية ومدى توفرها. ذلك أن الإخفاق في الحصول على درجة تصنيف ائتماني مرتفعة يمكن أن يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل، وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واخلال في النظام المالي، وبالتالي حدوث الركود الاقتصادي. كما أن التصنيف الائتماني السيادي يؤثر بصورة مباشرة على التصنيف الائتماني لشريحة واسعة من الشركات والمؤسسات والمقترضين داخل الدولة، وهذا يلقي العبء على وكالات التصنيف الائتماني في إعطاء درجات تصنيف ائتماني دقيقة وفي الوقت المناسب.

ولا شك أن إخفاق وكالات التصنيف في إعطاء درجات تصنيف ائتماني دقيقة يؤدي إلى تفاقم الأزمة التي يعاني منها البلد. ذلك أن تخفيض درجة التصنيف الائتماني أثناء فترة الانكماش في الدول النامية تؤثر على قدرة الاقتصاد في الحصول على التمويل المطلوب، وبالتالي تؤثر سلبا في معالجة أوضاعها المالية. في حين إن رفع درجة التصنيف الائتماني خلال فترة التوسع الاقتصادي تؤدي إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى البلد، وبالتالي من الممكن أن تؤدي إلى مخاطر الإفراط في التمويل ومخاطر التضخم.

### ثانيا: أهمية التصنيف الائتماني للمستثمرين والاستثمار الأجنبي المباشر The Importance of Credit Ratings to Investors and FDI

تلعب وكالات التصنيف الائتماني دورا هاما في مساعدة المستثمرين في اتخاذ قرار الاستثمار عن طريق تزويدهم بدرجة التصنيف الائتماني والتي تعكس مخاطر الائتمان للمصدري الاوراق المالية في البلد. كما أن وكالات التصنيف الائتماني تزود المستثمرين بتقارير التصنيف الائتماني للبلدان و الاصدارات المالية والتي تحتوي معلومات تفصيلية وتحليلية عن المخاطر المالية، وهذا يساعد المستثمرين في اتخاذ قرار الاستثمار باستخدام مقياس العائد والمخاطرة.

بالإضافة إلى أن وكالات التصنيف الائتماني تقوم بتحليل مخاطر مختلف أنواع الاوراق المالية المركبة ذات المخاطر المرتفعة Structured Finance، ومنها الاوراق المالية المضمونة بأصول Asset-backed Securities، و الاوراق المالية المضمونة بالرهن العقاري Mortgage-backed Securities، والناجمة عن التوريق Securitization والتي تعتبر من أكثر الاوراق المالية تعقيدا نظرا لغياب المعلومات الكافية لإجراء تحليل الجدارة الائتمانية وقياس المخاطر من قبل المستثمرين.

وبذلك يعتبر التصنيف الائتماني أحد أبرز محددات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، وعامل مهم في جذب المستثمرين، وهناك علاقة ارتباط إيجابية بين درجة التصنيف الائتماني للبلد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث أن تحسن درجة التصنيف الائتماني السيادي بـ 1% تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 5.352%.

### ثالثا: أهمية التصنيف الائتماني للمؤسسات The Importance of Credit Ratings to Corporations

هناك العديد من المزايا التي تحصل عليها المؤسسات بعد الحصول على درجة التصنيف الائتماني، و منها:

- النفاذ إلى أسواق رأس المال الإقليمية والعالمية Capital Market Access: إن أي شركة تقوم بإصدار الديون في أسواق رأى المال العالمية يتوجب عليها الحصول على درجة تصنيف ائتماني مناسبة من أجل جذب شريحة واسعة من المستثمرين. وما تقوم بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية بوضع شرط الحصول على تصنيف ائتماني في حال ارادت إحدى الشركات أن تقوم

بإصدار الديون وذلك للحصول على المزيد من المصدقية و اعطاء الثقة للمستثمرين وبذلك تحصل على تمويل طويل الاجل .

- بناء السمعة الحسنة في السوق: Build up Market Reputation : ان الشركات تسعى دوما للحصول على سمعة جيدة لعلامتها التجارية في الاسواق المالية المحلية والدولية وبالتالي ان الحصول على درجة تصنيف الائتماني مناسبة تساعد على جذب المستثمرين المحليين والاجانب.
- تخفيض تكاليف التمويل Lower Cost of Funding : ان الشركات التي تحوز على درجة تصنيف ائتماني ضمن فئة الاستثمار ذلك انها تعكس مخاطر اقل ودرجة عالية من الملاءة المالية وهذا يمنحها قدرة على التفاوض من اجل الحصول على التمويل باقل التكاليف وسعر فائدة منخفض ولفتره طويلة .
- التميز عن المنافسين Distinguish Oneself from the Competition : ان الشركات المصنفة ائتمانية لها مصداقية اكبر من تلك الشركات غير المصنفة ائتمانية وخاصة القطاعات التي تكون فيها المنافسة تقتصر على عدد قليل من الشركات مثل قطاع المصارف .

المطلب الثاني : دور وكالات التصنيف الائتماني في أسواق أرس المال

### The Credit Rating Agencies Role in the Capital Markets

اولا: خدمات غير التصنيف الائتماني التي تقدمها وكالات التصنيف الائتماني Non-rating Activities Offered by Credit Rating Agencies

تقوم وكالات التصنيف الائتماني بتقديم خدمات استشارية غير خدمات التصنيف الائتماني مقابل دفع تكاليف إضافية، وذلك بالتزامن مع إجراء عملية التصنيف الائتماني وتركز من خلالها على الجوانب الفنية التي يمكن أف تؤثر سلبيا على درجة التصنيف الائتماني، وبالتالي مساعدة الشركات على تحسين درجة التصنيف الائتماني لديها .ومنها:

- خدمة تقييم التصنيف الائتماني: Rating Assessment Service

ومن خلال هذه العملية تقوم وكالات التصنيف بإعلام الشركات محل التصنيف عن كيفية تغير درجة التصنيف وذلك باتباع استراتيجية معينة تمكنها من رفع درجة تصنيفها الائتماني، و كذلك تقدم لها استشارات عن عمليات بيع الاصول والاندماج والاستحواذ والكثير من الخدمات الاخرى.

- خدمة إيجاد حلول للمخاطر Risk Solutions : تقوم وكالات التصنيف الائتماني الشركات من تقليل المخاطر وذلك باتباع مقررات لجنة بازل ، وكذلك تقوم بتدريب الداخلي والخارجي و تقديم مختلف البحوث و تقارير .

**ثانيا: التصنيف الائتماني والأسواق المالية: Credit Ratings and the Financial Markets**

هناك دورا اساسيا لوكالات التصنيف الائتماني من خلال توفير المعلومات لكل اطراف المعاملات الاقتصادية عن مستوى المخاطر والملاءة الاقتصادية والكثير من المعلومات التي تلعب دورا مهما في اتمام العمليات الاقتصادية ، وبما ان المنظمة العالمية للأسواق المالية قد عززت من وكالات التصنيف الائتماني ، وذلك بوضع ثلاثة انواع من المتطلبات القانونية و التي تزيد من اهمية وكالات التصنيف الائتماني وهي :

**• قيود الاستثمار: Investment Restrictions**

يجب على المؤسسات الاستثمار في الادوات المالية الامنة وبالتالي الحد من تعرضها الى المخاطر ومثال ذلك ان صناديق الاستثمار لا يمكنها الاستثمار الا في الادوات المالية الحاصلة على درجة تصنيف من قبل الوكالات الثلاث الكبرى وذلك من اجل حماية اموال المستثمرين .

**• متطلبات الإفصاح: Disclosure Requirements**

و تلزم شركات على الافصاح عن استثماراتها التي تقع ضمن درجة الضاربة و تلك التي تقع ضمن فئة درجة الاستثمار في تقاريرها الفصلية .

**• متطلبات الاحتياطي: Reserve Requirements**

كما نعلم ان السلطات المحلية تفرض على كل المصارف نسبة معينة من رأس المال كاحتياطي قانوني وذلك لمواجهة المخاطر الائتمان عملا بما اوردته لجنة بازل 2 ، لكن في الولايات المتحدة الامريكية تحصل المصارف ذات درجة التصنيف المرتفعة على خصم في نسبة الاحتياط القانوني المفروض .

من خلال ما سبق نرى ان لوكالات التصنيف الائتماني اهمية في الاسواق المالية ونذكر منها ما يلي:

1. المساهمة في زيادة عمق السوق المالية والنمو فيها .
2. زيادة الاستقرار في الاسواق المالية .
3. رفع من كفاءة السوق المالية عن طريق توفير المعلومات الدقيقة .
4. الزيادة في ترابط الاسواق محليا وعالميا .
5. توفير المعلومات عن الفرص الاستثمارية و التمويل .
6. مساعدة اصحاب القرار على المفاضلة بين الفرص الاستثمارية.

**ثالثا: التصنيف الائتماني والقدرة التنافسية: Credit Rating and Competitiveness**

يعتبر التصنيف الائتماني السيادي، والذي يعني احتمال التخلف عن سداد الديون السيادية، أحد محددات التنافسية، كما يبينها تقرير التنافسية العالمية 2010-2011 الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، وتندرج ضمن مقطع توازن الاقتصاد الكلي.

ويأخذ مؤشر التصنيف الائتماني السيادي أوزان مختلفة في حساب قيمة مؤشر التنافسية الإجمالي حسب مرحلة النمو التي بلغها الاقتصاد، حيث يأخذ وزنا قدره 2.5% من قيمة المؤشر الإجمالي للتنافسية للدول المعتمدة على عوامل الإنتاج في تعزيز تنافسياتها، وتتنخفض إلى 1.67% من قيمة المؤشر الإجمالي للتنافسية للدول المعتمدة على الكفاءة في تعزيز تنافسياتها، ثم تنخفض إلى 0.83% من قيمة المؤشر الإجمالي للدول المعتمدة على الابتكار في تعزيز تنافسياتها. حيث أن ارتفاع درجة التصنيف الائتماني السيادي تعني توازنا أكبر في بيئة الاقتصاد الكلي، وهذا ينعكس إيجابيا على قيمة مؤشر التنافسية الإجمالي.

المبحث الثالث  
التصنيف الائتماني  
ومقررات لجنة بازل والأزمات المالية  
**Credit Rating  
and Basel Committee and the Financial Crisis**

تمهيد:

زاد دور وكالات التصنيف الائتماني منذ ان تم تعديل قواعد لجنة بازل 1 والخروج بمقررات لجنة بازل 2 و هذا ادى الى زيادة الاعتماد على وكالات التصنيف في حساب المخاطر ، لكن ذلك لم يمنع من حصول ازمات الاقتصادية و كان لوكالات التصنيف دور في حدوث هذه الازمات في الاسواق المالية وحدث انهيار بعض الشركات ذات درجات التصنيف عالية جدا.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق الى العلاقة بين مقررات لجنة بازل 2 والتصنيف الائتماني في المطلب الاول ، اما المطلب الثاني سوف نتحدث عن الازمات المالية والدور الذي لعبته وكالات التصنيف الائتماني في حدوث هذه الازمات ، واخيرا في المطلب نتحدث عن بعض القضايا المهمة التي تتعلق بصناعة التصنيف الائتماني .

## المطلب الاول :التصنيف الائتماني ومقررات لجنة بازل Credit Ratings and Basel Capital Accord II:

تعمل البنوك والمؤسسات المالية على تأدية ثلاثة وظائف رئيسية وهي:

1. قبول الودائع
2. توظيفها في منح القروض أو استثمارها و
3. العمل كوسيط يوفق بين جهات العرض و جهات الطلب .

لهذا تخضع البنوك لرقابة البنوك المركزية بهدف عدم تعريض أموال المودعين للمخاطر .وتعتمد إدارة المخاطر السليمة على ضمان المحافظة على سلامة ومثانة وضع البنوك في سياستها الاستثمارية أو الائتمانية وتوظيف أموال المودعين في استثمارات ذات مخاطر معتدلة .ويعتبر رأس مال البنك خط الدفاع الأول ضد أي حالات خسارة ترتبط بمخاطر الائتمان ومخاطر تقلبات سعر الصرف وأسعار الفوائد .لهذا عملت لجنة بازل التي تأسست في سويسرا نهاية عام 1974 بهدف وضع مجموعة من المعايير لطرق احتساب كفاية رأس المال ووضع أفضل مقياس لملاءة البنوك بدءا ببنود بازل 1 (1988) وانتهاء ببنود بازل 2 (2003) وتعتمد هذه المعايير على تقوية إطار رأس المال القانوني من خلال تحديد متطلبات كفاية رأس المال.

### اولا: اتفاقية بازل 2

انبثق مشروع بازل 2 عن جهود المؤسسات المالية العالمية والدول العشر الكبرى للتغلب ولتلافي حدوث أزمات مصرفية وتخفيض نسبة الديون المشكوك في تحصيلها و تجنب تعثر المؤسسات المالية ولقد ركزت تلك الدول على ثلاث محاور رئيسية(اماني بروسلي ، التصنيف الائتماني وعلاقته باتفاقية بازل 2):

1. تقوية ودعم القطاع المالي والمصرفي والتي انبثق عنها مشروع بازل.
2. الشفافية والإفصاح في القطاع المالي.
3. إشراك القطاع الخاص في تحمل بعض تكاليف الأزمات المالية.

تمثل متطلبات بازل 2 الحديثة لكفاية رأس المال خطوة عملاقة في الاتجاه الصحيح على الرغم من صعوبة تطبيقها. حيث أنها تفرض ضغطا على المصارف لدعم رسميتها ونسب كفاية رأس المال. كما تفرض على البنوك العمل على تطوير إدارة المخاطر وسياساتها الداخلية. (اماني بروسلي ، التصنيف الائتماني وعلاقته باتفاقية بازل 2).

**ثانياً: المتطلبات القانونية لرأس المال: Legal requirements of Capital**

إن المتطلبات القانونية لرأس المال اللازمة من أجل تغطية مخاطر الائتمان Credit Risk تقاس من خلال مدخلين اثنين، هما:<sup>1</sup>

**الأسلوب المعياري: Standardized Approach**

يقيس مخاطر الائتمان التي تقدمها مؤسسات تقويم مخاطر الائتمان الخارجية، مثل وكالات التصنيف الائتماني ووكالات ائتمان الصادات Export Credit Agencies

**أسلوب التصنيف الداخلي: Internal Rating Based Approach**

ويحتاج إلى أخذ موافقة الجهات الإشرافية من أجل تطبيقه. ومن خلاله تقوم المصارف باستخدام التصنيف الداخلي لقياس مخاطر الائتمان. وينقسم أسلوب التصنيف الداخلي إلى أسلوبين فرعيين، هما:

**1. أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي Foundation Internal Rating Based Approach**

**Approach** : تقوم بموجبه المصارف بحساب احتمال التعثر Probability of Default والذم يقيس احتمال تعثر العميل عن سداد القرض خلال فترة زمنية معينة وذلك بالاستناد إلى التصنيف الداخلي المتعلق بها، ولكن عليها الاعتماد على الجهات الإشرافية لقياس مخاطر الائتمان الأخرى.

**2. أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم Advanced Internal Rating Based Approach**

تقيس المصارف بموجبه جميع مخاطر الائتمان بالاستناد إلى التصنيف الداخلي المتعلق بها متضمناً الخسارة عند التعثر Loss Given Default والذي يقيس الجزء من القرض الذي سيسترجعه المصرف في حالة حدوث التعثر، والتعرض عند التعثر Exposure at Default وهو خاص بالتزامات القروض ويقاس مبلغ التسهيلات التي تسحب إذا حدث التعثر.

كما أن المتطلبات القانونية لرأس المال اللازم من أجل تغطية مخاطر التشغيل Operational Risk تقاس من خلال ثلاثة أساليب، وهي:

**1. أسلوب المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach** : ويحدد حجم رأس المال ونسبة

مئوية من إجمالي دخل المصرف.

**2. الأسلوب المعياري Standardized Approach** : حيث يقس أنشطة المصارف إلى ثمانية

أنشطة، وهي تمويل الشركات والتجارة والمبيعات وأعمال التجزئة المصرفية والأعمال التجارية

<sup>1</sup> Marwan Elkhoury, ibid, P. 167.

المصرفية والمدفوعات والتسوية وخدمات الوكالة وإدارة الأصول والسمسة، ويعطي وزنا معينة لكل نشاط بنسبة من إجمالي الدخل، وتمثل هذه النسبة المعامل المطلوب لرأس المال لتغطية مخاطر التشغيل و تتراوح ما بين 12% و18%.

3. أسلوب القياس المتقدم **Advanced Management Approach** : ويعتمد على قياس المصرف بتصميم نظام تصنيف خاص به لقياس مخاطر التشغيل وتنفيذه ومما تقدم يلاحظ أن التصنيف الائتماني يستخدم لقياس وزن المخاطر والتي من خلالها تتحدد المتطلبات القانونية لرأس المال وذلك حسب مقررات لجنة بازل 2 ، حيث يعتمد الأسلوب المعياري على وكالات التصنيف الائتماني في تحديد درجة مخاطر الائتمان.

و في الجدول التالي نبين وزن المخاطر ودرجة التصنيف حسب الأسلوب المعياري وفقا لمعايير لجنة بازل 2:

#### الجدول رقم(11)

درجة التصنيف وما يقابلها من وزن مخاطر الائتمان وفق المعايير بازل 2

التصنيف الائتماني	وزن المخاطر
من AAA الى AA	20%
من A <sup>+</sup> الى A <sup>-</sup>	50%
من BB <sup>+</sup> الى BBB <sup>-</sup>	100%
أقل من BB <sup>-</sup>	150%
غير مصنفة	100%

المصدر : د. امانى بورسلي: "التصنيف الائتماني و علاقته باتفاقية بازل 2"

وفق الجدول أعلاه ، تم ربط أي قرض تجاري بتصنيف صادر من طرف ثالث متخصص مستقل (مؤسسة تصنيف ائتماني) بهدف تقليل عنصر المخاطرة وعدم تعريض أموال المودعين في المؤسسات المالية لمخاطر الائتمان (Hazard Moral). لهذا فرضت كثير من الدول بموجب النظم واللوائح على البنوك ألا يتم منح أي قرض تجاري إلا بعد خضوع الجهة المقترضة لعملية التصنيف. ومن الجدير بالذكر أن توفر عنصر حيادية والموضوعية في الجهة المصدرة للتصنيفات هما من أهم مقومات نجاح التصنيفات في تحقيق الغرض المنشود منها.

ويلاحظ من الجدول أعلاه تخصيص نسبة % 100 للجهات غير المصنفة و % 150 للجهات ذات التصنيف المنخفض! مما قد يخلق دافعا لدى الشركات ذات الجدارة الائتمانية المنخفضة عدم الخضوع للتصنيف الأمر الذي قد يؤدي إلى رفع المخاطر على التزامات المؤسسات المالية. إذا فإن المستفيد الاول من عملية التصنيف

هو الجهة المقرضة (البنوك) التي توظف أموال (المودعين) في عمليات منح القروض ، والجهات الرقابية الذي يعمل لتأمين سلامة القطاع المصرفي .لهذا فإنه من الجدير بالذكر أنه تبعا للأزمة المالية وحالات التعثر وأزمة السيولة التي شهدناها فإن فرض التصنيف قد يكون عاملا أساسيا في تقليل المخاطر والعبء على القطاع المصرفي والمال العام<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: التصنيف الائتماني و الازمات المالية العالمية

هناك إجماع مطلق بدور وكالات التصنيف الائتماني العالمية في حدوث الأزمات المالية لإخفاقها في إعطاء درجات تصنيف ائتماني دقيقة .وسيمت التركيز على الأزمة المالية التي بدأت في عدد من الدول الآسيوية في عام 1997 ، وامتدت إلى بعض الدول الأوروبية ودول أمريكا الجنوبية، واستمرت لعدد من السنوات، وكذلك الأزمة المالية التي اجتاحت العالم و تفجرت في عام 2008 و تحولت الى أزمة اقتصادية بامتياز ، بالإضافة الى اسباب اخفاق وكالات التصنيف الائتماني في توقع هذه الازمات و كذلك اعطاء درجات تصنيف ائتماني دقيقة.( د .أمانى بكرسمي، " التصنيف الائتماني وعلاقته باتفاقية بازل" . II ، ص 6)

#### أولاً: الأزمة المالية 1997

تعرف الأزمة المالية بأنها حالة اضطراب تصيب النظام المالي لدولة معينة أو مجموعة من الدول، وتتبعه حدوث سلسلة من الانهيارات في الأسواق والمؤسسات المالية، ومن ثم اختلال النظام المالي والنظام الاقتصادي، وبالتالي تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة أو عجز في ميزان المدفوعات أو زيادة معدلات البطالة أو غيرها من الاختلالات الجوهرية في الاقتصاد.

إن الأزمة المالية التي حدثت في عام 1997 قد بدأت في عدد من الدول الآسيوية في جوبيلية من عام 1997 بانهيار العملة التايلندية (Thai baht) بعد توقع الحكومة عن دعم عملتها المحلية وأدى ذلك إلى انخفاض قيمتها بمقدار 90% تبعها انهيار عملة الفلبين (Peso) ، وعملة ماليزيا (Ringitt) ، وعملة إندونيسيا ( Rupee )، وامتدت الأزمة لتشمل عملات دول أخرى مثل الدولار السنغافوري وعملة تايوان ودولار هونغ كونغ ولكن بدرجات متفاوتة، بالإضافة إلى أن الأزمة قد أدت إلى انهيار العديد من المؤسسات المالية والشركات الصناعية والتجارية وإفلاسها.

كما أن الأزمة الآسيوية قد تبعتها أزمة روسيا في عام 1998 ، ثم أزمة البرازيل في عام 199 ، وأزمة الأرجنتين في عام 2000 . وان هذه الأزمات قد سلطت الضوء على التصنيف الائتماني السيادي، حيث أخفقت وكالات التصنيف الائتماني في توقع الأزمات المالية قبل حدوثها، بالإضافة إلى أنها أدت إلى تفاقم

<sup>1</sup> . د. أمانى بورسلي، " التصنيف الائتماني وعلاقته باتفاقية بازل 2" ، ص 06.

هذه الأزمات بعد أن قامت بتخفيض درجات التصنيف الائتماني خلال الأزمة والتي أدت إلى زيادة تكلفة التمويل اللازمة لعملية الإصلاح الاقتصادي.<sup>1</sup>

ويعرف الإخفاق في التصنيف Failed Rating على أنه قيام وكالة التصنيف الائتماني برفع درجة التصنيف الائتماني أو خفضها بمقدار ثلاث درجات أو أكثر خلال فترة 12 شهرا. وبالاستناد إلى هذا التعريف وبالنظر إلى التصنيفات السيادية بالعملة الأجنبية للفترة الطويلة لوكالتي ستاندرد آند بورز وموديز خلال الفترة بين عامي 1997 و 2002 ، فإنه يتم التوصل إلى ما يلي:<sup>2</sup>

1. اخفقت الوكالتان في توقع الازمة الاسيوية .

2. اخفقت وكالة ستاندرد اند بورز في توقع ازمتي الارجننتين و روسيا

3. اخفقت وكالة موديز في توقع ازمة روسيا.

وان الاخفاق في التصنيف كان اقل حالا خلال الفترة 1999 والى 2002 و ذلك بالمقارنة مع الفترة بين عامي 1997 و 1998 . كما يبين الجدول رقم (12) :

واثبتت هذه الازمات أن وكالات التصنيف الائتماني تتبع الدورات الاقتصادية في إعطاء درجات التصنيف الائتماني ، نظرا لأنها تعتمد بشكل رئيسي على المعلومات العامة المتاحة في السوق، حيث قامت وكالات التصنيف الائتماني بتخفيض التصنيف السيادي لعدد من الدول الآسيوية بدرجات كبيرة. إلا أن الدور المنتظر من وكالات التصنيف الائتماني أن تشير إلى حالات ضعف الاقتصاد قبل حدوث الأزمة، وبالتالي تقوم بتخفيض درجة التصنيف الائتماني.

وان محددات التصنيف الائتماني خلال الأزمة الآسيوية كانت تركز على العوامل التالية:<sup>3</sup>

- معدل التضخم.
- نسبة الديون الخارجية الى الصادرات.
- حالات التعثر السابقة.
- تفاوت سعر الفائدة، و هو الفرق بين معدلات الفائدة للعملتين.
- معدل الصرف الحقيقي.

و ان إخفاق وكالات التصنيف الائتماني في توقع أزمة المكسيك والأزمة المالية الآسيوية يعود إلى أنها لا تأخذ بالاعتبار الالتزامات الطارئة Contingent Liability ، واعتبارات السيولة العالمية International Liquidity . ولذلك قامت وكالة موديز بإدخال عوامل جديدة في تحليل التصنيف الائتماني، وهي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> .رامي زعيتر :مرجع سابق ،ص99.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص100.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص101.

- تحليل أكبر لمخاطر ديون الفترة القصيرة والملاءة المالية للبلدان الأخرى.
- زيادة التركيز على مخاطر قروض الفترة القصيرة للمقترضين المحليين والملاءة المالية لهم.
- تحليل مخاطر ضعف النظام لمصرفي.
- زيادة التركيز على مخاطر قروض الفترة القصيرة للمقترضين الأجانب والملاءة المالية لهم.
- الأخذ بالاعتبار الحساسية المتزايدة لمخاطر انتقال الأزمة المالية من بلد ما إلى آخر.

وقد قام فيري وليو وستيغلينز (Ferri و Liu و Stiglitz) في عام 1999 بدراسة توضح دور وكالات التصنيف الائتماني في الأزمة المالية التي حدثت في عام 1997، عن طريق بناء نموذج يبين مدى قصور التصنيف الائتماني في توقع الأزمة المالية، من خلال حساب التصنيفات الائتمانية المتوقعة ومقارنتها مع التصنيفات الائتمانية المعينة من قبل وكالات التصنيف الائتماني. وتوصلوا إلى ما يلي:

- قبل حدوث الأزمة المالية: إن التصنيفات الائتمانية المتوقعة التي تم حسابها كانت أقل من التصنيفات الائتمانية المعينة من قبل وكالات التصنيف الائتماني.
- خلال الأزمة المالية: إن التصنيفات الائتمانية المتوقعة التي تم حسابها كانت تتسج إلى حد كبير مع التصنيفات الائتمانية المعينة من قبل وكالات التصنيف الائتماني.
- بعد الأزمة المالية: إن التصنيفات الائتمانية المتوقعة التي تم حسابها كانت أعلى من التصنيفات الائتمانية المعينة من قبل وكالات التصنيف الائتماني. وهذا أدى إلى تفاقم الأزمة المالية لهذه الدول من خلال زيادة تكلفة الإصلاح اللازمة لمعالجة الأزمة، نظرا لانخفاض درجة التصنيف الائتماني المعينة من قبل وكالات التصنيف الائتماني.<sup>2</sup>

### ثانيا: الازمة المالية 2008

لعبت وكالات التصنيف الائتماني دورا هاما في حدوث الأزمة المالية العالمية 2008، والتي تفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر سبتمبر من عام 2008، وتعتبر من النداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية بعد إخفاق الملايين من المقترضين لشراء العقارات والمساكن في الولايات المتحدة الأمريكية في تسديد ديونهم للمصارف. وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأمريكي ووصلت تبعاتها إلى أوروبا وآسيا مطيحة في طريقها بعدد من أكبر المصارف والمؤسسات المالية العالمية. ومن أبرز ضحايا الازمة العالمية 2008 وهم كثيرون نذكر منهم:

- مصرف الاستثمار الأمريكي ليمان برذرز أعلن إفلاسه بعد إخفاق جهود المسؤولين الأمريكيين في وزارة الخزينة والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في إنقاذه.

<sup>1</sup> Marwan Elkhoury, ibid, P. 171.

<sup>2</sup> Nada Mora, "Sovereign Credit Ratings: Guilty Beyond Reasonable Doubt?", p25.

- انخفاض حاد في الأسواق المالية العالمية.
- بيعت مؤسسة واشنطن ميوتشوال للخدمات المالية، وهي أكبر الصناديق الأمريكية العاملة في مجال الادخار و الاقراض لمجموعة جي بي مورغان المصرفية العملاقة JPMorgan بـ 9.1 مليار دولار حيث عملت الحكومة الأمريكية على تأمين الجزء الأكبر من نشاط شركة American International Group ( AIG ) العملاقة وأكبر شركة تأمين في العالم، وذلك بعد شراء ديونها المتعثرة بمبلغ 80 مليار دولار .
- انهيار سعر المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية فورتيس في البورصة.
- اضطرت الحكومة البريطانية للتدخل لإنقاذ مصرف Bank of Scotland عن طريق قيام مصرف لويدز بشرائه بمبلغ 12 مليار جنيه استرليني.
- عشرات الالاف من موظفي المصارف والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا يفقدون وظائفهم.

و لم تستطع وكالات التصنيف الائتماني التنبؤ بالمخاطر الائتمانية، وأخفقت في تعديل التصنيفات الائتمانية لتتوافق مع ظروف السوق، نظرا للأخطاء التي ارتكبتها في عملية التصنيف الائتماني وحدوث تضارب المصالح بينها وبين المصدرين والتي أثرت على ثقة المتعاملين في السوق ومصداقية التصنيفات الائتمانية التي تقدمها.

كما أن التصنيفات الائتمانية المضخمة للأوراق المالية المرتبطة بالرهن العقاري قد ساهمت في حدوث الأزمة المالية من خلال ما يلي:

- إن التصنيفات الائتمانية المضخمة التي قامت وكالات التصنيف الائتماني بتعيينها قد أدت إلى زيادة إصدار الأوراق المالية المركبة ذات المخاطر المرتفعة Structured Finance مثل الاوراق المالية المضمونة بالرهون العقارية السكنية Residential Mortgage-backed Securities و الاوراق المالية المضمونة بمجموعة من أدوات الدين المختلفة Collateralized Debt Obligations مثل سندات الشركة أو القروض من المصارف التجارية.
- إن متطلبات رأس المال القانونية تركز في جزء منها على التصنيف الائتماني لأصول المؤسسات المالية، وبالتالي فإن التصنيفات الائتمانية المضخمة التي قامت وكالات التصنيف الائتماني بتعيينها قد أدت إلى انخفاض نسبة الأصول التي يجب أن تحتفظ بها المؤسسات المالية، وهذا أدى إلى زيادة مستوى المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها هذه المؤسسات.
- إن الانخفاض السريع لدرجات التصنيف الائتماني للأوراق المالية المركبة ذات المخاطر المرتفعة والتي بدأت في عام 2007 قد أدت إلى حدوث الصدمات للمؤسسات المالية، حيث أثرت على قدرتها على الكفاء بالتزاماتها المالية وأدت إلى حدوث مشكلات في السيولة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن وكالات التصنيف الائتماني قد قامت بتصنيف ديون العديد من المؤسسات المالية التي لعبت دوراً رئيسياً في الأزمة المالية ضمن درجة الاستثمار، حيث إن هذه المؤسسات التي كانت تحتفظ بالأوراق المالية المضمونة بالرهن العقاري السكنية Residential Mortgage-backed Securities أو تؤمن عليها، لم يتم إعادة تقييمها من قبل وكالات التصنيف حتى نوفمبر من عام 2007، ماعدا شركة ليمن برادرز Lehman Brothers والتي قامت وكالات التصنيف الائتماني بتخفيض تصنيفها في جوان من عام 2007 بعد أن كانت تتمتع بدرجة تصنيف ائتماني مرتفعة ضمن درجة الاستثمار وذلك قبل أسبوع من إعلان إفلاسها.

كما أن شركة ( AIG ) American International Group كان لديها تصنيف ائتماني مرتفع ضمن درجة الاستثمار حصلت عليه من قبل جميع وكالات التصنيف الائتماني العالمية موديز وستاندرد آند بورز وفيتش وذلك قبل يوم واحد من محاولة إنقاذها. ويبين الجدول رقم درجات التصنيف الائتماني لعدد من المؤسسات المالية الكبرى قبل يوم واحد من إعلان إفلاسها أو إنقاذها.<sup>1</sup>

### الجدول رقم(12)

التصنيف الائتماني لعدد من المؤسسات المالية قبل يوم واحد من إفلاسها أو إنقاذها

الشركة	التاريخ	الحالة	موديز	ستاندرد آند بورز	فيتش
ليمان برادرز	2008/09/15	إعلان حالة الإفلاس	A2	A	A+
AIG	2008/09/16	حصل على قرض بقيمة 85 مليار دولار من البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي مقابل حصة بلغت 79.9%	A2	A-	A
سي تي غروب	2008/11/23	حصل على 20 مليار دولار وتلقى ضمانات على 300 مليار دولار من موجوداته من وزارة الخزانة الأمريكية	Aa3	AA-	AA-
Merrill Lynch	2008/09/14	حصول صفقة للتملك من قبل Bank of America	A2	A	A+
Bear Stearns	2008/03/16	حصول صفقة شراء من قبل JPMorgan	Baa1	BBB	BBB

Source: Financial Crisis Inquiry Commission, "Credit Ratings and the Financial Crisis", Financial Crisis Inquiry Commission, Washington, D.C., 2010, P. 39.

ويتبين من الجدول السابق رقم(12) أن وكالات التصنيف الائتماني قد أخفقت في توقع الأزمة المالية قبل حدوثها، حيث لم تقم بأي تعديل على درجات التصنيف الائتماني لهذه المؤسسات قبل حدوث الأزمة المالية بأيام قليلة. وهذا أدى إلى فرض شروط وضوابط جديدة من قبل لجنة الأوراق المالية والتداول الأمريكية Securities and Exchange Commission على وكالات التصنيف الائتماني بعد الأزمة المالية.

<sup>1</sup> Financial Crisis Inquiry Commission, "Credit Ratings and the Financial Crisis", Washington, D.C., 2010, P. 3.

### ثالثاً: أسباب إخفاق وكالات التصنيف الائتماني في إعطاء درجات تصنيف ائتماني دقيقة

إن إخفاق وكالات التصنيف الائتماني في إعطاء درجات تصنيف ائتماني دقيقة، والإشارة إلى نقاط القوة ونقاط الضعف التي يعاني منها مصدر الأوراق المالية قبل دخوله في صعوبات مالية يعود إلى الأسباب الرئيسية التالية :

#### 1. مخاطر المعلومات Information Risk:

تعتبر مخاطر المعلومات من أهم الصعوبات التي تواجه وكالات التصنيف الائتماني. ذلك أن معظم بيانات الاقتصاد الكلي تؤخذ مباشرة من الدولة التي يتم تصنيفها ويتم التأكد منها من المصادر الأخرى المتاحة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتعتمد جودة البيانات التي يتم الحصول عليها على مستوى التعاون مع وكالات التصنيف الائتماني وقدرة الدولة على تزويدها ببيانات إحصائية دقيقة. كما تقوم معظم الدول بإبرام اتفاقيات مع وكالات التصنيف الائتماني تلتزم بموجبها بتقديم جميع المعلومات اللازمة لا جراء عملية التصنيف الائتماني.

وذلك فإن محلي التصنيف الائتماني لديهم قدرة محدودة على التأكد من البيانات الرسمية. وتعتبر المعلومات المتعلقة بالقطاع المالي من أكثر المعلومات التي تعاني من ضعف الشفافية. فعلى الرغم من قيام وكالات التصنيف الائتماني بتدقيق حجم الاحتياطيات الرسمية، إلا أنه من الصعوبة بمكان التأكد من قدرة المصرف المركزي على استرجاع الاحتياطيات غير السائلة Illiquid Reserves من خلال العقود الآجلة Forward Contracts أو المشتقات المالية الأخرى Derivatives Transactions ، أو اكتشاف التغطية غير الكاملة للديون الخارجية قصيرة المدى Short-term External Deb .

وعلى الرغم من جهود وكالات التصنيف الائتماني في تدقيق الإحصائيات التي تحصل عليها من خلال مقارنتها مع مصادر أخرى، إلا أن عدم دقة المعلومات هي العامل الرئيسي في إخفاق وكالات التصنيف الائتماني في إصدار درجات تصنيف ائتماني دقيقة ومناسبة، وبالتالي فإن مراجعة مختلف البيانات المتوفرة من قبل المستثمرين ووكالات التصنيف الائتماني تحتاج إلى جهود أكبر.

#### 2. القيود المفروضة على إيرادات التحليل Analytical Resource Constraints

من الصعوبات التي تواجهها وكالات التصنيف الائتماني والتي تؤدي إلى إخفاقها في إصدار درجات تصنيف ائتماني دقيقة هي القيود المفروضة على إيرادات التحليل. ذلك أن وكالات التصنيف الائتماني تقوم بجني الأرباح من كل تصنيف تقوم بإجرائه، وتحصل على الإيرادات بشكل رئيسي من عملية التصنيف والتي تراوح بين 50000 دولار أمريكي سنوياً للإصدارات الصغيرة و 150000 دولار أمريكي سنوياً أو أكثر للإصدارات الأكبر وتتضمن تكاليف التصنيف الرواتب ونفقات التنقل لفريق مكون من محللين اثنين أو ثلاثة يقومون

بزيارة الدول المعنية بالتصنيف مرة كل سنتين على الأقل وذلك في حالة التصنيف السيادي. ولا تقوم أي وكالة تصنيف بالإفصاح عن إيراداتها والتكاليف التي تتكبدها من خلال قيامها بعملية التصنيف الائتماني<sup>1</sup>

وتسعى وكالات التصنيف الائتماني جاهدة من أجل الحفاظ على مستويات معينة من الأرباح من خلال تبسيط العمليات والتي أدت إلى تخفيض كبير لرواتب محللي الائتمان السيادي لكل ساعة عمل. فقد تضاعف عدد محللي الائتمان السيادي لوكالة ستاندرد آند بورز من 10 محللين في بداية عام 1997 إلى 20 محلا في نهاية شهر جويلية من عام 2002 وبالمقابل ارتفع عدد الدول السيادية المصنفة من قبلها من 62 إلى 93 دولة وذلك خلال الفترة نفسها. وهذا يعني انخفاض نصيب كل محلل ائتماني لكل دولة سيادية مصنفة من 6.1 إلى 4.6 في حين تبلغ هذه النسبة لدى وكالة فيتش للتصنيف 4.3 في نهاية شهر مارس من عام 2002. ولا توجد أي بيانات تخص وكالة موديز.

وتقوم وكالات التصنيف الائتماني بالاعتماد على البحوث التي تقوم بها جهات متعددة مثل صندوق النقد الدولي والأكاديميين والمصارف الاستثمارية وكذلك البحوث التي تقوم بها وكالات التصنيف الائتماني الأخرى، وذلك من أجل الارتقاء بمعايير التصنيف الائتماني بشكل مستمر. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها وكالات التصنيف الائتماني لزيادة إيرادات التحليل واصدار منهجيات متعلقة بكل نوع من أنواع التصنيف الائتماني، إلا أنه تبين أن أحد أسباب إخفاق وكالات التصنيف الائتماني وان نتيجة للإيرادات غير الكافية لجمع البيانات والتأكد منها و اجراء عملية التصنيف الائتماني بشكل جيد وموضوعي<sup>2</sup>.

### انحراف الإيرادات Revenue Bias

من الصعوبات التي تواجهها وكالات التصنيف الائتماني هي انحراف هيكل الإيرادات نتيجة للاعتماد المفرط على إيرادات التصنيف الائتماني التي تتلقاها من مصدر الأوراق المالية، حيث لا تحصل وكالات التصنيف الائتماني على إيرادات من مستخدمي التصنيف الائتماني، ننظرا لأن جميع التصنيفات الائتمانية السيادية وجزءا هاما من أبحاث التصنيف الائتماني تكون متوفرة مجانا<sup>3</sup>.

وان مشكلة انحراف الإيرادات قد تزايدت نظرا لأن وكالات التصنيف الائتماني تحصل على جزء هام من الإيرادات من خلال نشاطات التصنيف الائتماني للوحدات تحت السيادية، حيث لا يمكن لمصدري الأوراق المالية أن يحصلوا على تصنيف ائتماني بدون أن تكون الدولة حاصلة على التصنيف الائتماني السيادي، والتي تحدد بشكل كبير درجات التصنيف الائتماني لهم. كما أنه في حال حدوث أي تخفيض في التصنيف الائتماني السيادي سيتبعها تخفيضات لدرجة التصنيف الائتماني لمعظم المصدرين ضمن الدولة ومن ثم جني المزيد من الأرباح.

<sup>1</sup> Ashok Vir Bhatia, "Sovereign Credit Ratings Methodology: an Evaluation", 2002, P. 40.

<sup>2</sup> Ashok Vir Bhatia ,Ibid, p45

<sup>3</sup> Ashok Vir Bhatia ,Ibid, p45

وبالنتيجة فإنه كلما ازداد عدد التصنيفات الائتمانية المعينة تحت السيادة في بلد ما كلما ازدادت الإيرادات، وبالتالي فإن هذا يؤدي إلى زيادة الضغط على وكالات التصنيف الائتماني من قبل الشركات والمؤسسات المالية وغيرها من الوحدات الحاصلة على تصنيف ائتماني من أجل التساهل في قرارات التصنيف الائتماني السيادي والتي تؤثر على تصنيفاتها الائتمانية بشكل مباشر .

### مشكلات الحوافز الأخرى Other Incentive Problems

من الصعوبات التي تواجهها وكالات التصنيف الائتماني هي قدرتها على الحفاظ على علاقات جيدة مع مصدري الاوراق المالية والمستثمرين. ذلك أن قواعد السلوك المهني التي تنظم عمل وكالات التصنيف الائتماني تمنع محلي الائتمان من إعطاء نصائح لمصدري الاوراق المالية من أجل تحسين درجة التصنيف الائتماني. كما يتوجب على محلي الائتمان الإفصاح عن استثمارات الخاصة والاوراق المالية التي يحملونها، ذلك أنه لا يحق لهم التصويت في لجنة التصنيف من أجل إعطاء درجة التصنيف الائتماني للأوراق المالية التي يحملونها.<sup>1</sup>

ولا تقوم وكالتا ستاندرد آند بورز و موديز بتوظيف محلل الائتمان الذي عمل سابقان لدى الوكالة الأخرى أو عند وكالة فيتش للتصنيف وذلك ضمن اتفاقية موقعة بينهم، في حين تقوم وكالة فيتش للتصنيف بتوظيف محلل الائتمان الذم عمل سابقان لدى وكالتا ستاندرد آند بورز وموديز.<sup>2</sup>

كما أن دوافع وكالات التصنيف الائتماني في الحصول على إيرادات إضافية قد أدت إلى حدوث تضارب في المصالح من خلال استشارات التصنيف الائتماني التي تقدمها. فوكالة ستاندرد آند بورز تقدم خدمة تقييم التصنيف، في حين تقدم وكالة موديز و وكالة فيتش للتصنيف خدمات إدارة المخاطر. وهذا يعني أن وكالات التصنيف الائتماني تقوم بعملية التصنيف الائتماني من جهة وخدمات استشارية من جهة أخرى، والتي تؤثر على جودة التصنيفات الائتمانية التي تقدمها على الرغم من التأكيدات المستمرة من قبل وكالات التصنيف بالتزامها بقواعد السلوك المهني والاستقلالية في تقديم هذه الخدمات.<sup>3</sup>

### خلاصة الفصل

<sup>1</sup> Ashok Vir Bhatia ,Ibid,p 46

<sup>2</sup> Ashok Vir Bhatia ,Ibid,p 46

<sup>3</sup> Ashok Vir Bhatia ,Ibid,p 47

ان عملية التصنيف الائتماني للبنوك تتضمن عملية تحليل عوامل كمية ونوعية مثل انواع المخاطر البنكية بكل انواعها ، وتعتمد عملية التحليل على المصادر المتوفرة من المعلومات الخاصة بالبنك، سواء كانت معلومات عامة او تم الحصول عليها من طرف ادارة البنك، كما ان عملية التصنيف الائتماني تتم على عدة مراحل بدءا من جمع المعلومات إنتهاءا بنشر تقرير التصنيف الائتماني.

كما اننا توصلنا ان لوكالات التصنيف الائتماني لها اهمية لجميع العاملين في المجال الاقتصادي من مستثمرين الى بنوك ومؤسسات، وكذلك الاستثمار بمختلف انواعه ولها اهمية بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو، حيث يمكن القول ان لوكالات التصنيف اهمية كبرى على مستوى الاسواق المالية و جميع المتدخلين فيه.

وان لوكالات التصنيف الائتماني ارتباط وثيق بمقررات لجنة بازل 2، حيث تطرقنا الى اساليب المتبعة في حساب المخاطر المالية، ومدى فعاليتها في التنبؤ بالأزمات المالية العالمية حيث في الزمة الاخيرة صنفت وكالات التصنيف الائتماني السبب العاشر في الازمة المالية، ويرجع ذلك لعدة اسباب منها مخاطر المعلومات و انحراف الايرادات و كذلك القيود المفروضة على ايرادات التحليل .

## الفصل الثالث

# دراسة ميدانية في البنوك الجزائرية

### مقدمة الفصل

المبحث الاول : أسلوب الدراسة والعينة المدروسة

المبحث الثاني: صدق وثبات الاستبيان

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

### خلاصة الفصل

**مقدمة**

يتناول هذا المبحث وصفا لمنهج الدراسة ، وأفراد مجتمع الدراسة وعينتها ، وكذلك اذاة الدراسة المستخدمة و طرق اعدادها، وصدقها وثباتها ، كما يتضمن هذاالفصل وصفا للاجراءات التي قام بها الباحث في تقنين ادوات الدراسة و تطبيقها ، و اخيرا المعالجات الاحصائية التي اعتمد عليها الباحث عليها في تحليل الدراسة .

كما انه تتم في هذا الفصل تحليل الاستبيانات الموزعة من المتغيرات المستخدمة و كذلك اختبار الفرضيات و ذلك باستعمال برنامج الاحصائي SPSS لإثبات صحة الفرضيات .

## المبحث الأول : أسلوب الدراسة والعينة المدروسة

### المطلب الأول: أسلوب الدراسة

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيراً كفيماً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد استخدم مصدرين أساسيين للمعلومات:

### أولاً: المصادر الثانوية:

حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

### ثانياً: المصادر الأولية:

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأنا إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبيان كأداة رئيسة للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت على موظفي البنوك التجارية.

### ثالثاً : مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة. وبناء على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من الموظفين العاملين في البنوك التجارية.

### رابعاً : عينة الدراسة

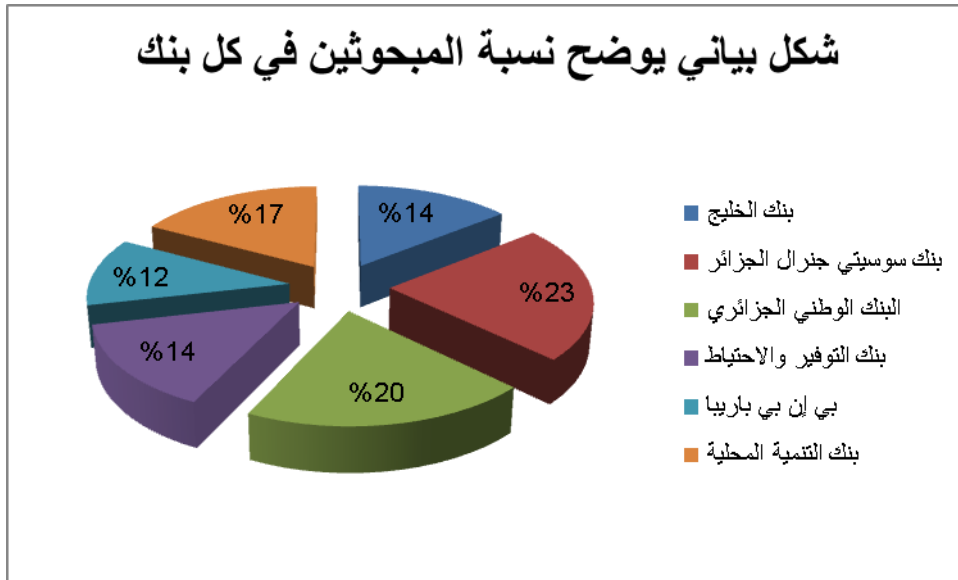
وقد قام الباحث باستخدام طريقة العينة العشوائية ، حيث تم توزيع 60 استبانة على عينة الدراسة وقد تم استرداد 35 استبانة بنسبة 58.33 % وتم استبعاد 3 استبيانات لعدم الاجابة عنها او انها لا تصلح، والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم : (13) البنوك التجارية التي تم توزيع الاستبيان عليها

اسم البنك	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستردة	النسبة %
بنك الخليج	10	05	14%
بنك سوسيتي جنرال الجزائر	10	8	23%
البنك الوطني الجزائري	10	7	20%
بنك التوفير والاحتياط	10	5	14%
بي إن بي باريبا	10	4	11%
بنك التنمية المحلية	10	6	17%
نسبة الاسترداد	60	35	58.33%

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V19

شكل رقم(2)



## المطلب الثاني: نظرة عامة حول الاستبيان

## أولاً: خطوات بناء الاستبيان:

قمنا بإعداد أداة الدراسة لمعرفة آفاق تطبيق التصنيف الائتماني في البنوك الجزائرية واتبعنا الخطوات التالية لبناء الاستبيان:

- 1- الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبيان وصياغة فقراتها.
- 2- استشارنا عدداً من أساتذة جامعة المسيلة والمشرفين الإداريين في تحديد أبعاد الاستبيان وفقراتها.
- 3- تحديد المجالات الرئيسية التي شملتها الاستبيان.
- 4- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.
- 5- تم تصميم الاستبيان في صورته النهائية وقد تكون من محورين و (20) فقرة.
- 6- تم عرض الاستبيان على (4) من المحكمين من ذوي الاختصاص، المحاسبة، والإدارة، والإحصاء من أعضاء هيئة التدريس في جامعة المسيلة.
- 7- في ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبيان من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الاستبيان في صورتها النهائية على (20) فقرة.

## المطلب الثالث: أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة حول " دور واهمية التصنيف الائتماني في البنوك" تتكون استبانة الدراسة من قسمين رئيسيين هما:

**القسم الأول:** وهو عبارة عن البيانات العامة عن المستجيب (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، التخصص، سنوات الخبرة، الوظيفة الحالية).

**القسم الثاني:** وهو عبارة عن مجالات الدراسة، ويتكون من 20 فقرة، موزع على مجالين:

المجال الأول: اهمية التصنيف الائتماني للبنك ويتكون من (10) فقرة.

المجال الثاني: دور التصنيف الائتماني في التحوط ضد المخاطر ويتكون من (10) فقرة.

## البيانات التعريفية للمبحوثين

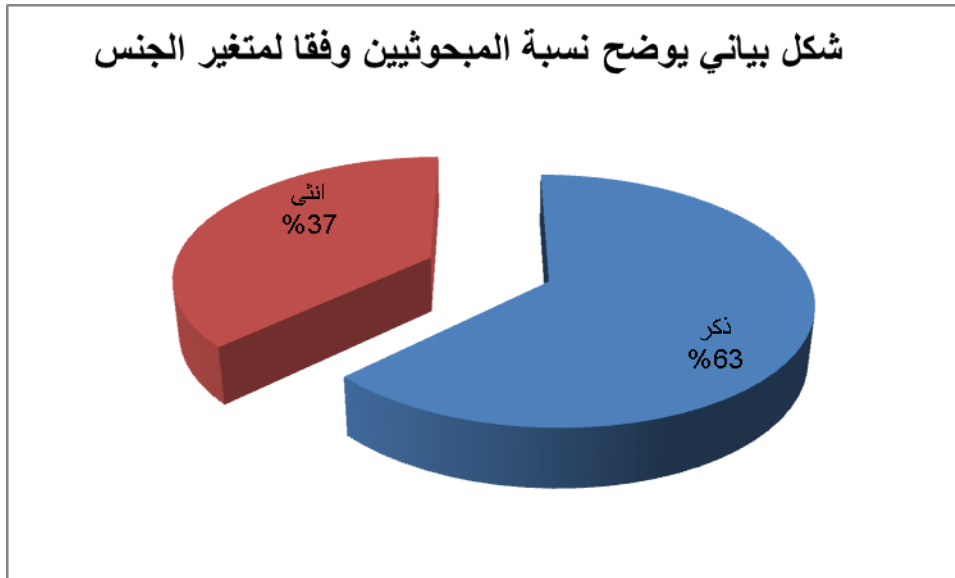
## 1- الجنس :

الجدول رقم (14) : التوزيع التكراري للمبحوثين وفقاً لمتغير الجنس .

الجنس	العدد	النسبة %
ذكر	22	63%
انثى	13	37%
المجموع	35	100%

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V19

الشكل رقم (03)



و يلاحظ ان 63% من مجموع المبحوثين ذكور و 37% اناث وذلك راجع الى طبيعة المجتمع .

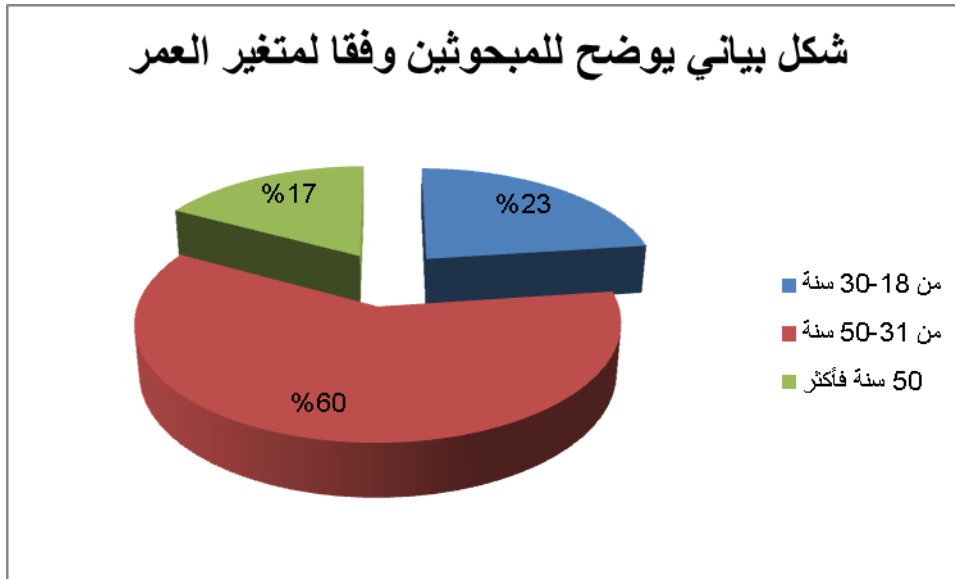
## 2- العمر

الجدول رقم (15) : التوزيع التكراري للمبحوثين وفقاً لمتغير العمر .

الفئة العمرية	العدد	النسبة %
من 18-30 سنة	8	23%
من 31-50 سنة	21	60%
50 سنة فأكثر	6	17%
المجموع	35	100%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V19

شكل رقم(04)



ونلاحظ ان نسبة 23% من الفئة التي تنتمي الى المجال 50 سنة فأكثر و التي هي عبارة عن الاشخاص الذين يشتغلون مناصب عليا في ادارة البنك اما فئة الشباب فتمثل 17% فقط وهي تمثل الفئة العمرية من 18-30 سنة ، وتمثل الفئة العمرية 31-50 سنة اكثر من نصف بنسبة 60% ويشغلون بمناصب مختلفة .

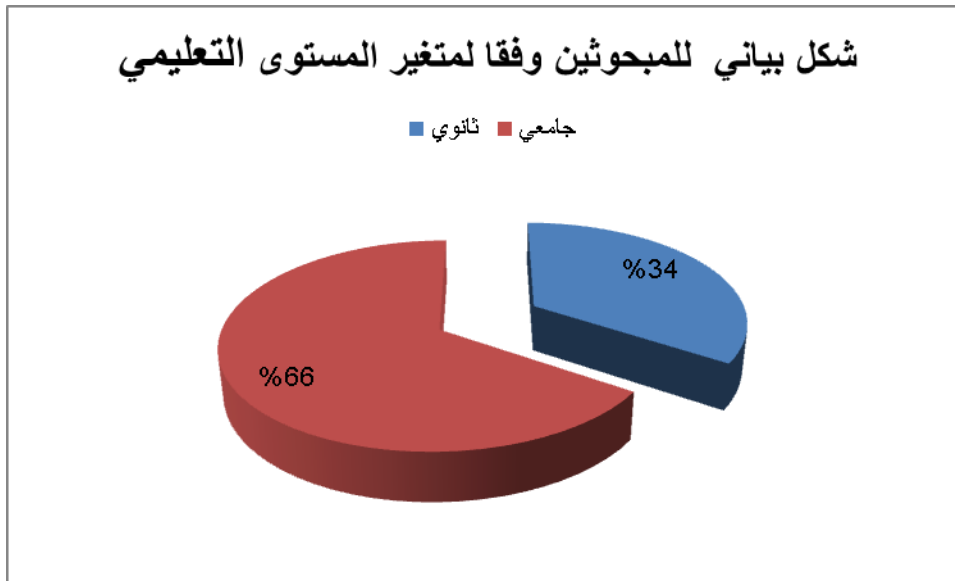
## 3-المستوى التعليمي:

الجدول رقم (16) : التوزيع التكراري للمبحوثين وفقاً لمتغير المستوى التعليمي .

المستوى التعليمي	العدد	النسبة %
ثانوي	12	65.7%
جامعي	23	34.3%
المجموع	35	100%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V19

الشكل رقم(05)



نلاحظ ان معظم المبحوثين هم من فئة الجامعيين بنسبة 65.7 % و 34.3 % يحملون شهادات الثانوية العامة .

وهذا دليل على ان البنوك تعمل على كفاءة عمالها من خلال توظيف اشخاص ذو كفاءة ، وكذلك انه قد ساعدنا على فهم الموظفين للاستبيان وتقديم معلومات صحيحة .

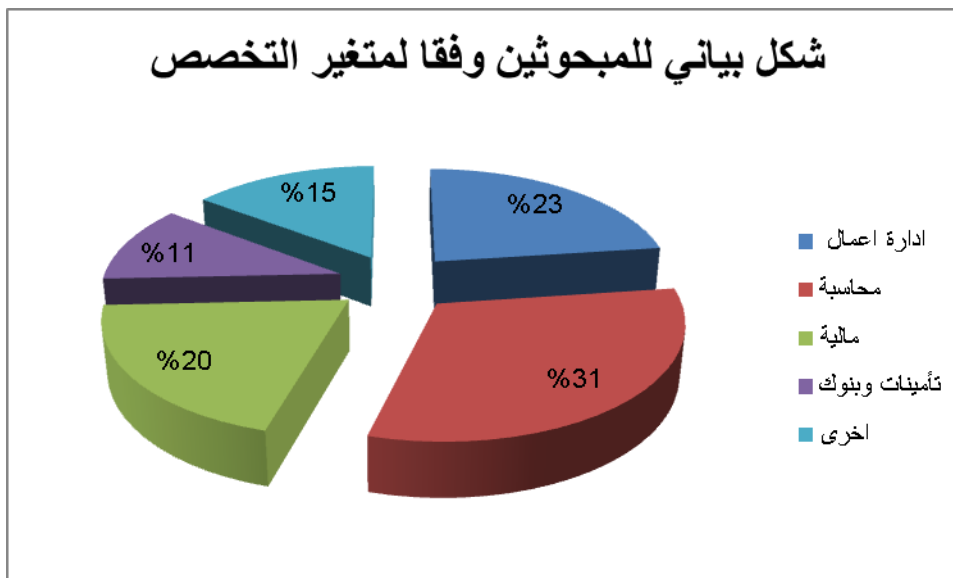
4- التخصص

الجدول رقم (17) : التوزيع التكراري للمبحوثين وفقاً لمتغير التخصص.

المستوى التعليمي	العدد	النسبة %
ادارة اعمال	8	22.9%
محاسبة	11	31.4%
مالية	7	20.0%
تأمينات وبنوك	4	11%
اخرى	5	14.7%
المجموع	35	100%

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V19

الشكل رقم(06)



يلاحظ من الجدول رقم (06) ان ما نسبته 22.9 % تخصصهم ادارة اعمال و 11% بنوك ويوجد كذلك تخصص مالية بنسبة 20.0 % ، وتمثل نسبة 14.7% تخصصات اخرى مثل تسويق و حقوق واعلام الي .

اي ان ما نسبته 86% من العينة المدروسة كانت قادرة على فهم الاستبيان بشكل جيد لانهم تخصصهم (اقتصادي مالي) مما يساعد على الاجابة على الاستبيان بكل موضوعية و مهنية .

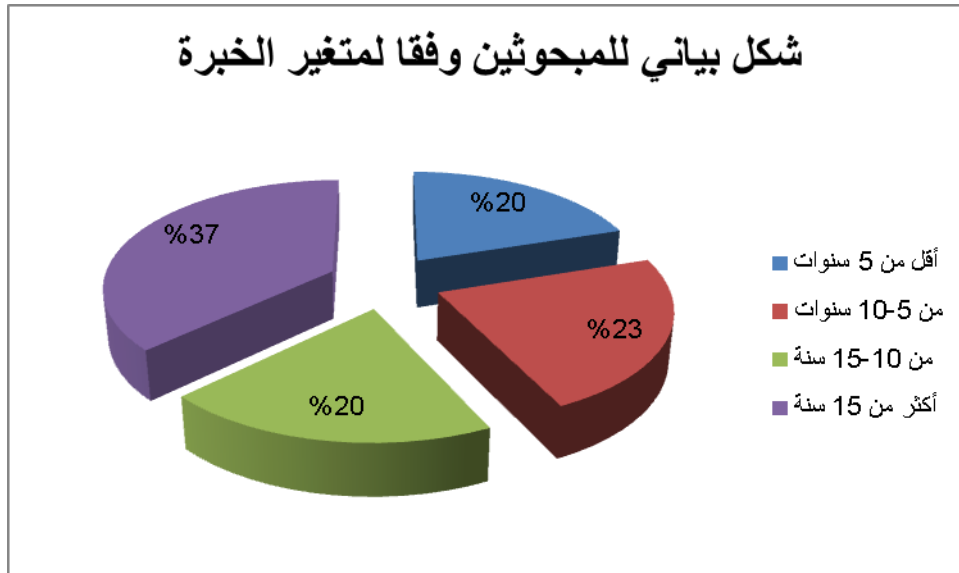
### 5- الخبرة

الجدول رقم (18) : التوزيع التكراري للمبحوثين وفقاً لمتغير الخبرة .

الخبرة	العدد	النسبة %
اقل من 5 سنوات	7	20.0%
5-10 سنوات	8	22.9%
10-15 سنة	7	20.0%
اكثر من 15 سنة	13	37.1%
المجموع	35	100%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V19

الشكل رقم (07)



ونلاحظ من الجدول السابق ان نسبة 20% من الموظفين لديهم خبرة تقل عن 5 سنوات 22.9 من الموظفين تتراوح سنوات الخبرة لديهم بين 5 و10 سنوات ، وتمثل نسبة 20% الموظفين الذين لديهم خبرة تتراوح بين 10 و 15 سنة اما الذين يملكون خبرة اكثر من 15 سنة فيمثلون ما نسبته 37.1 % و هذا يساعد الباحث من حيث فهمهم للاستبيان و الاجابة عليه.

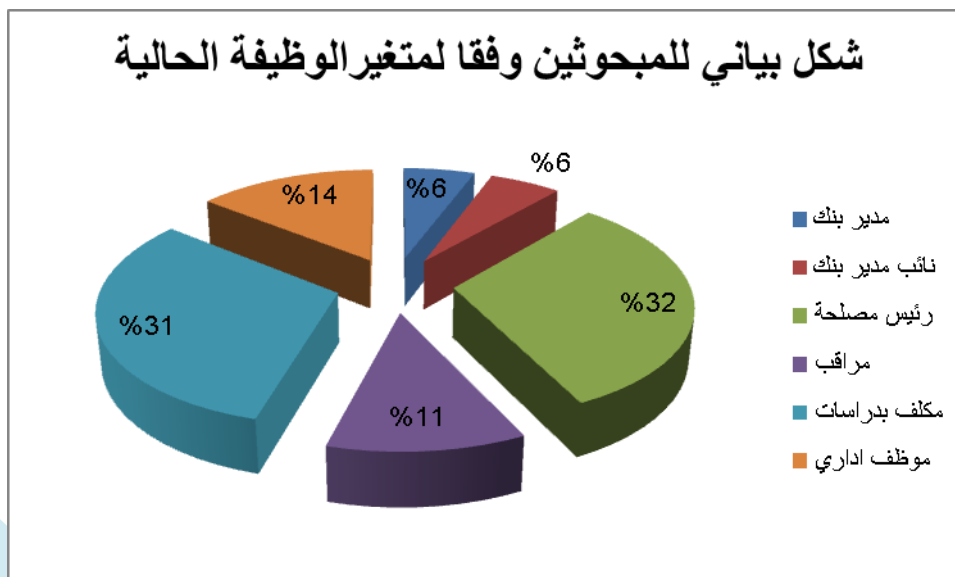
### 6- الوظيفة الحالية

الجدول رقم (19) : التوزيع التكراري للمبحوثين وفقاً لمتغير الوظيفة الحالية .

الخبرة	العدد	النسبة %
مدير بنك	2	5.7%
نائب مدير بنك	2	5.7%
رئيس مصلحة	11	31.4%
مراقب	4	11.4%
مكلف بدراسات	11	31.4%
موظف اداري	5	14.3%
المجموع	35	100%

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V19

الشكل رقم (08)



و نلاحظ من الجدول رقم ( ) ان ما نسبته 5.7 % يمثلون وظيفة مدير بنك وذلك لصعوبة الوصول اليهم لكثرة مشاغلهم و 5.7 % يشغلون وظيفة نائب مدير، اما وظيفة رئيس مصلحة فقد مثلت ما نسبته 31.4 % ، وقد مثلت نسبة 31.4 % وظيفة مكلف بدراسات ، وتعود نسبة 11.4% الى وظيفة مراقب ، اما نسبة 14.3% مثلت موظف اداري، ويتضح ان العينة قد مثلت جميع الوظائف المعنية بالاستبيان.

### المبحث الثاني: صدق وثبات الاستبيان

#### المطلب الاول : صدق الاستبيان:

يقصد بصدق الاستبيان أن تقيس أسئلة الاستبيان ما وضعت لقياسه، وقد تم التأكد من صدق الاستبيان بطريقتين:

#### 1- صدق المحكمين:

عرض الباحث الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من تسعة متخصصين في المحاسبة، والإدارة، والإحصاء وأسماء المحكمين

1. أستاذ دكتور: بلعباس رابح، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة.
2. أستاذ مساعد أ: أحمد خليفي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة .
3. أستاذ مساعد قسم ب: فائزة لعرف ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة.

وقد استجبتنا لآراء المحكمين وقمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

#### 2- صدق المقياس:

##### أ- الإتساق الداخلي:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة، وقد قمنا بحساب الاتساق الداخلي للإستبيان وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محاور الإستبيان والدرجة الكلية للمحور نفسه.

##### ب-الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبيان.

الجدول رقم(20) يوضح معامل الارتباط "بيرسون" للفرضيات

الرقم	الفرضيات	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
01	التصنيف الائتماني له اهمية كبيرة للبنك	0.895	*0.000
02	التصنيف الائتماني له دور في التحوط ضد المخاطر	0.958	*0.000

\*المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$

يبين الجدول (20) أن جميع معاملات الارتباط في جميع فرضيات الاستبيان دالة احصائية عند مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  وبذلك يعتبر جميع فرضيات الاستبيان صادقة لما وضع لقياسه.

#### المطلب الثاني: اختبار ثبات الفقرات

تم إجراء اختبار تحليلي للاستبانة قبل صياغتها النهائية للتأكد من ملائمتها لقياس أهداف الدراسة والتأكد من ثبات الفقرات الواردة فيها، وذلك عن طريق تحكيمها من قبل أساتذة مختصين في مجال المحاسبة والبنوك والتمويل حيث أبدوا ملاحظاتهم على الاستبانة وتمت دراسة هذه الملاحظات وأخذت بعين الاعتبار، ومن أجل اختبار ثبات الأداة نحو إعطاء نفس النتائج أو نتائج قريبة منها فيما لو كررت عملية القياس في ظروف مشابهة على نفس العينة أو على عينة مماثلة من مجتمع الدراسة تم استخدام معامل ألفا من أجل اختبار ثبات الإجابات على فقرات الاستبانة، حيث يقيس هذا المعامل مدى الثبات الداخلي لفقرات الاستبانة ومقدرته على إعطاء نتائج متوافقة لإجابات المبحوثين تجاه فقرات الاستبانة، وتتراوح قيمة

( 100، وتكون مقبولة إحصائياً إذا زادت عن (60% ) معامل الثبات) فعندها يكون ثبات الأداة جيداً – معامل ألفا بين 0-100%) ويمكننا تعميم النتائج.

الجدول رقم (21): نتيجة اختبار المصدقية لفرضيات الدراسة

رقم	الفرضيات	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق
1	التصنيف الائتماني له اهمية كبيرة للبنك	10	0.614	0.783
2	التصنيف الائتماني له دور في التحوط ضد المخاطر	10	0.820	0.905
	مجموع الأسئلة	20	0.853	0.923

\*الصدق = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

من اعداد: الباحث باعتماد على مخرجات spss v19

يبين الجدول رقم (21) اختبار ألفا لفقرات فرضيات الدراسة كل على حده ولجميع الفقرات معاً حيث بلغت قيمة ألفا لجميع الفقرات (85.3%) وتعتبر هذه النسبة عالية وبالتالي يمكن الاعتماد على مصداقية أداة القياس وتعميم نتائج الدراسة، وأن قيمة معامل ألفا للإجابات على فقرات الاستبانة الخاصة بكل فرضية من فرضيات الدراسة كانت أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات. (60 %) ويعني هذا توفر درجة كبيرة من الثبات في الإجابات، وبالتالي يمكن تعميم النتائج.

اما بخصوص معامل الصدق فيتضح من نتائج الجدول اعلاه رقم(21) انه مرتفع مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

### المطلب الثالث : التوزيع النسبي لإجابات المبحوثين لفرضيات الدراسة

اولا : الفرضية الأولى التصنيف الائتماني له اهمية كبيرة للبنك

جدول رقم(22) التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الأولى.

الرقم	العبارة	النسبة %			
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة
01	التصنيف الائتماني يوفر كافة المعلومات عن العميل مما يساعد البنك على اتخاذ القرار بمنح التمويل المناسب .	51.4%	37.1%	11.4%	0%
02	التصنيف الائتماني يعمل على تقوية ودعم القطاع المالي عن طريق الافصاح المالي.	51.4%	31.4%	17.1%	0%
03	التصنيف الائتماني يساعد في توفير معلومات وبيانات ائتمانية بشكل يعزز ثقة المصرف بالعميل مما يساعد في زيادة السقف التمويلي للعميل.	40%	42.9%	17.1%	0%
04	هناك حاجة لتواجد وكالات محلية للتصنيف قادرة على تفهم طبيعة أسواق وشركات المنطقة.	45.7%	45.7%	8.6%	0%
05	انشاء وكالة وطنية جزائرية للتصنيف الائتماني يساعد على دعم الاجهزة الرقابية في الجهاز المصرفي الجزائري .	48.6%	40.0%	11.4%	0%
06	تسهل درجة التصنيف العالية البنك على الحصول على التمويل من جهات الداخلية والخارجية .	48.6%	37.1%	14.3%	0%
07	يعكس التصنيف الائتماني سمعة ومصداقية البنك والموقع الريادي له في السوق.	45.7%	37.1%	17.1%	0%
08	درجة التصنيف العالية هي تأكيد على نجاح سياسات	51.4%	40.0%	8.6%	0%

			%		واستراتيجيات البنك.
09	%0	%2.9	48.6 %	%40.0	يمنح التصنيف الائتماني للمستثمرين المزيد من الثقة في التعامل مع البنوك المصنفة بدرجة عالية.
10	%0	%5.7	11.4 %	40.0 %	%42.9 يساعد التصنيف الائتماني المقرض في تحديد خياره في شراء السند من عدمه، وتحديد الحكم في مستوى إدارة البنك وجودتها وفعاليتها في تسيير أمورها.

من اعداد :الباحث باعتماد على مخرجات برنامج spss v.19

ثانيا : الفرضية الثانية التصنيف الائتماني له دور في التحوط ضد المخاطر

جدول رقم(23) التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الثانية.

الرقم	العبارة	النسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
01	تطبيق نظام التصنيف الائتماني يساعد على توجيه التمويل للعملاء ذوي الجدارة الائتمانية مما يقلل من مخاطر التمويل المتعثر.	%51.4	37.1%	%11.4	%0	%0
02	يعتبر التصنيف الائتماني من العناصر الأساسية لاستيفاء متطلبات ملاءة رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل 2 - الدولية	%40	%37.1	%14.3	%8.6	%0
03	التصنيف الائتماني يقوم بعملية تقييم شامل لمدى كفاية رأس المال بالنسبة لخطورها وان يكون لديها استراتيجية للحفاظ على مستويات رؤوس أموالها .	%37.1	%40	%20.0	%2.9	%0
04	يقلل التصنيف الائتماني عنصر مخاطر التعثر بسبب خضوع القرض لتقييم طرف ثالث مستقل وفق متطلبات بازل 2.	%37.1	%51.4	%5.7	%5.7	%0
05	يعتبر التصنيف الائتماني أداة جيدة لإدارة مخاطر الائتمان	%37.1	%48.6	%8.6	%5.7	%0

					والمخاطر التشغيلية و مخاطر السوق.
06	%37.1	%45.7	%8.6	%8.6	التصنيف الائتماني يوفر معلومات ائتمانية تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يسهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.
07	%40.0	%51.4	%0	%5.7	تعزيز درجة التصنيف الائتماني العالية قدرة البنوك على منح القروض بثقة أكبر.
08	%40	%40	%11.4	%8.6	يؤثر التصنيف الائتماني ايجابيا على النتائج التشغيلية والربحية للبنك.
09	%45.7	%45.7	%2.9	%5.7	يحدد التصنيف الائتماني مجالات الضعف في سياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان ومنهجيات قياس مخاطر الائتمان
10	%37.1	%42.9	8.6%	11.4 %	التصنيف الائتماني يساعد البنك على التنبؤ بالمخاطر في المستقبل وبناء استراتيجيات لتجنبها.

من اعداد: الباحث باعتماد على مخرجات برنامج spss v.19

### المبحث الثالث : تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

تم اختبار فرضيات من خلال ايجاد الأوساط الحسابية الموزونة {قوة الإجابة }والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، وجميع هذه الفرضيات هي أسئلة وصفية وذلك حسب مقياس ليكرت الخماسي " : أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة "ولإيجاد المتوسطات الحسابية الموزونة تم إعطاء وزن لكل إجابة كالآتي: أعطى الرقم "5" لإجابات المبحوثين (أوافق بشدة)، أعطى الرقم "4" لإجابات المبحوثين (أوافق)، أعطى الرقم "3" لإجابات المبحوثين (محايد)، أعطى الرقم "2" لإجابات المبحوثين (لا أوافق)، أعطى الرقم "1" لإجابات المبحوثين (لا أوافق بشدة).

من ثم تم حساب المتوسطات الحسابية بضرب إجابات المبحوثين في أوزانها كالآتي:

(أوافق بشدة×5)، (أوافق×4)، (محايد×3)، (لا أوافق×2)، (لا أوافق بشدة×1).

ثم يقسم الناتج على مجموع إجابات المبحوثين. وبعد حساب الأوساط الحسابية الموزونة يمكن تقريبها الى أقرب قيمة للوسط الحسابي الموزون، وذلك حسب الصيغ التالية:

الوزن 1.0 - 1.5	الاجابة الاقرب الى الوزن	لا اوافق بشدة
الوزن 1.5 - 2.5	الاجابة الاقرب الى الوزن	لا اوافق
الوزن 1.5 - 3.5	الاجابة الاقرب الى الوزن	محايد
الوزن 3.5 - 4.5	الاجابة الاقرب الى الوزن	اوافق
الوزن 4.5 - 5.0	الاجابة الاقرب الى الوزن	اوافق بشدة

كذلك تم حساب الانحرافات المعيارية لجميع بنود الاستبانة ، وذلك لمعرفة درجة التجانس بين إجابات المبحوثين حول فقرات الفرضية المعنية. فإذا كانت النتيجة أقل من الواحد دل ذلك على التجانس الكبير بين إجابات المبحوثين. التجانس بين إجابات المبحوثين، لا يدل على أن جميع المبحوثين متفقين على فقرات الفرضية، وإنما هنالك آراء مخالفة، لذلك يمكن حساب الفروقات ما بين متوسط إجابات المبحوثين فإذا كانت الفروقات معنوية، دل ذلك على قبول الفرضية.

لذلك يمكن حساب القيم ومستوى دلالتها لاختبار (t) مقارنة مع مستوى الدلالة 5%، فإذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار (t) مرتفعة ومستوى دلالتها أقل من 5% دل ذلك على وجود فروق معنوية ( اي رفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>) ، وقبول الفرضية البديلة ( اي رفض فرضية العدم (H<sub>1</sub>) ).

#### المطلب الاول : اختبار الفرضية الأولى:

نصت الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على ان (التصنيف الائتماني له اهمية كبيرة للبنك).

لمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدى تحقق هذه الفرضية تم حساب الاوساط الحسابية "قوة الإجابة" والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين وذلك لا جراء اختبار (t). على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى.

الجدول رقم (24) يوضح نتائج اختبار t للأوساط الحسابية لعبارات الفرضية الأولى.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نتيجة t	القيمة الاحتمالية (Sig.)
01	التصنيف الائتماني يوفر كافة المعلومات عن العميل مما يساعد البنك على اتخاذ القرار بمنح التمويل المناسب .	4.40	0.69	11.926	*0.000
02	التصنيف الائتماني يعمل على تقوية ودعم القطاع المالي عن طريق الافصاح المالي.	4.34	0.76	10.388	*0.000
03	التصنيف الائتماني يساعد في توفير معلومات وبيانات ائتمانية بشكل يعزز ثقة المصرف بالعميل مما يساعد في زيادة السقف التمويلي للعميل	4.23	0.73	9.9421	*0.000
04	هناك حاجة لتواجد وكالات محلية للتصنيف قادرة على تفهم طبيعة أسواق وشركات المنطقة.	4.37	0.64	12.567	*0.000
05	انشاء وكالة وطنية جزائرية للتصنيف الائتماني يساعد على دعم الاجهزة الرقابية في الجهاز المصرفي الجزائري .	4.37	0.69	11.764	*0.000
06	تسهل درجة التصنيف العالية البنك على الحصول على التمويل من جهات الداخلية والخارجية .	4.34	0.72	10.953	*0.000
07	يعكس التصنيف الائتماني سمعة ومصداقية البنك والموقع الريادي له في السوق.	4.29	0.75	10.137	*0.000
08	درجة التصنيف العالية هي تأكيد على نجاح سياسات واستراتيجيات البنك.	4.43	0.65	12.910	*0.000
09	يمنح التصنيف الائتماني للمستثمرين المزيد من الثقة في التعامل مع البنوك المصنفة بدرجة عالية.	4.26	0.74	10.032	*0.000
10	يساعد التصنيف الائتماني المقرض في تحديد خياره في شراء السند من عدمه، وتحديد الحكم في مستوى إدارة البنك وجودتها وفعاليتها في تسيير أمورها.	4.20	0.68	8.1826	*0.000
	<b>المتوسط العام</b>	4.32	0.72	10.886	*0.000

من اعداد: الباحث باعتماد على مخرجات برنامج spss v.19

يلاحظ من الجدول اعلاه:

- أن الاوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الفرضية الأولى تراوحت بين (4.2-4.43) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة جميعها اكبر من المتوسط الفرضي ( $\text{Test-Value} = 3$ ) ومعنوية عند القيمة الاحتمالية (Sig) (0.000) أي انهم موافقون على أن للتصنيف الائتماني اهمية كبيرة في البنك
- كما تراوحت قيم الانحراف المعياري للإجابات على فقرات الفرضية الثانية بين (-0.646-0.765) وهذه القيم تشير الى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات، إي انهم متفقون بدرجة كبيرة عليها.
- كذلك أن المتوسط الحسابي العام قد جاء مرتفعاً، وقد بلغ (4.32) وهو أكبر من المتوسط الفرضي ( $\text{Test-Value} = 3$ ) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لإجابات أفراد العينة عن معلومات وبيانات العملية الممولة. كما تشير نتائج الجدول أعلاه على أن المعلومات والبيانات الشاملة عن اهمية التصنيف الائتماني للبنك وذلك استناداً الى ارتفاع قيمة (t) المحسوبة البالغة (10.88) للجدول ككل وهي معنوية عند القيمة الاحتمالية (Sig) (0.000).
- مما تقدم نخلص الى نتيجة مفادها رفض فرضية الدراسة الأولى بصورتها العدمية ( $H_0$ ) وقبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي تنص على أن التصنيف الائتماني له اهمية كبيرة للبنك.

#### المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية

نصت الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على ان (التصنيف الائتماني له دور في التحوط ضد المخاطر).

لمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدى تحقق هذه الفرضية تم حساب الاوساط الحسابية "قوة الإجابة" والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين وذلك لا جراء اختبار (t). على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى.

الجدول رقم(25) يوضح نتائج اختبار t للأوساط الحسابية لعبارات الفرضية الاولى.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الاحتمالية (Sig.)
01	تطبيق نظام التصنيف الائتماني يساعد على توجيه التمويل للعملاء ذوي الجدارة الائتمانية مما يقلل من مخاطر التمويل المتعثر.	4.40	0.69	11.926	*0.000
02	يعتبر التصنيف الائتماني من العناصر الأساسية لاستيفاء متطلبات ملاء رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل2 - الدولية	4.09	0.95	6.755	*0.000
03	التصنيف الائتماني يقوم بعملية تقييم شامل لمدى كفاية رأس المال بالنسبة لمخاطرها وان يكون لديها استراتيجية للحفاظ على مستويات رؤوس أموالها .	4.11	0.83	7.922	*0.000
04	يقلل التصنيف الائتماني عنصر مخاطر التعثر بسبب خضوع القرض لتقييم طرف ثالث مستقل وفق متطلبات بازل 2.	4.20	0.79	8.907	*0.000
05	يعتبر التصنيف الائتماني أداة جيدة لإدارة مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية و مخاطر السوق.	4.17	0.82	8.431	*0.000
06	التصنيف الائتماني يوفر معلومات ائتمانية تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يسهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.	4.11	0.9	7.324	*0.000
07	تعزز درجة التصنيف الائتماني العالية قدرة البنوك على منح القروض بثقة أكبر.	4.20	0.93	7.609	*0.000
08	يؤثر التصنيف الائتماني ايجابيا على النتائج التشغيلية والربحية للبنك.	4.11	0.93	7.072	*0.000
09	يحدد التصنيف الائتماني مجالات الضعف في سياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان ومنهجيات قياس مخاطر الائتمان	4.31	0.79	9.768	*0.000
10	التصنيف الائتماني يساعد البنك على التنبؤ بالمخاطر في المستقبل وبناء استراتيجيات لتجنبها.	4.06	0.96	6.458	*0.000
	<b>المتوسط العام</b>	4.17	0.86	8.21	*0.000

من اعداد: الباحث باعتماد على مخرجات برنامج spss v.19

يلاحظ من الجدول اعلاه:

- أن الاوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الفرضية الأولى تراوحت بين (4.06-4.40) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة جميعها أكبر من المتوسط الفرضي (Test-Value =3) ومعنوية عند القيمة الاحتمالية (Sig) (0.000) أي انهم موافقون على أن للتصنيف الائتماني اهمية كبيرة في البنك
- كما تراوحت قيم الانحراف المعياري للإجابات على فقرات الفرضية الثانية بين (0.695-9.68) وهذه القيم تشير الى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات، إي انهم متفقون بدرجة كبيرة عليها.
- كذلك أن المتوسط الحسابي العام قد جاء مرتفعاً، وقد بلغ (4.17) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (Test-Value =3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لإجابات أفراد العينة عن معلومات وبيانات العملية الممولة. كما تشير نتائج الجدول أعلاه على أن المعلومات والبيانات الشاملة عن اهمية التصنيف الائتماني للبنك وذلك استناداً الى ارتفاع قيمة (t) المحسوبة البالغة (8.21) للجدول ككل وهي معنوية عند القيمة الاحتمالية (Sig) (0.000).
- مما تقدم نخلص الى نتيجة مفادها رفض فرضية الدراسة الأولى بصورتها العدمية (H<sub>0</sub>) وقبول الفرضية البديلة (H<sub>1</sub>) التي تنص على أن التصنيف الائتماني له دور في التحوط ضد المخاطر.

#### تحليل جميع العبارات معا

تم استخدام T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة (الحياد) و هي 3 أم لا. النتائج موضحة في الجدول (26).

الجدول رقم (26)

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t قيم	(Sig) القيمة الاحتمالية
جميع العبارات معا	4.245	0.794	9.545	0.000

يظهر الجدول رقم (27) ان المتوسط الحسابي لجميع العبارات معا هو (4.245) وهذا أكبر من المتوسط الفرضي (Test-Value =3) ومعنوية عند القيمة الاحتمالية (Sig) (0.000) و كما انه بلغت قيم الانحراف المعياري (0.794) لجميع العبارات معا، كما ان قيمة الاختبار بلغت (9.545) عند مستوى دلالة

$\alpha=0.05$  وبدل ذلك على ان متوسط درجة الاستجابة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني الموافقة من قبل المبحوثين على العبارات بشكل عام .

وفيما يلي نحاول معرفة ما إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية حول تأثير السيولة في العائد والمخاطرة في البنوك التجارية الى كل من المتغيرات (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، التخصص، سنوات الخبرة، الوظيفة الحالية).

الجدول رقم (27): نتائج اختبار T لعينتين مستقلتين وتحليل التباين الأحادي لإيجاد الفروق وفق البيانات العامة.

البيانات الشخصية	الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
الجنس	T لعينتين مستقلتين	0.162	0.690
العمر	تحليل التباين الأحادي	1.272	0.294
المستوى التعليمي	تحليل التباين الأحادي	0.473	0.496
التخصص	تحليل التباين الأحادي	0.603	0.663
سنوات الخبرة	تحليل التباين الأحادي	0.530	0.665
الوظيفة الحالية	تحليل التباين الأحادي	1.446	0.248

يبين الجدول (27) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع متغيرات السمات الشخصية وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة حول " افاق تطبيق التصنيف الائتماني في البنوك التجارية الجزائرية".

## خلاصة الفصل

قمنا في هذا الفصل بجمع و توييب البيانات من الاستبيانات الموزعة على البنوك التجارية الجزائرية حيث قمنا بتحليلها واستخراج المعلومات المتعلقة بالعينة المدروسة من حيث نسب التعريفية للعينة (جنس، العمر.....).

اما بالنسبة للاستبيان فقد قمنا بتحكيمة لدى عدة اساتذة وبالتالي اضافة مصداقية الى الاستبيان، وكذلك اختبار ثبات الفقرات باستعمال معامل الفا كرونباخ حيث وجدناه يساوي 85.30% و مصداقية الفرضيات محل الدراسة فقد كانت 92.30% ، وكذلك قمنا بحساب معامل الارتباط بيرسون بالنسبة للفرضية الاولى يساوي 0.895 و 0.958 بالنسبة للفرضية الثانية .

وكذلك تم حساب التوزيع النسبي لإجابات المبحوثين لفرضيات الدراسة، ثم اختبار فرضيات من خلال ايجاد الاوساط الحسابية الموزونة ( قوة الاجابة )، وذلك بإجراء اختبار (t) الذي يحسب قوة الاجابة و الانحرافات المعيارية على كل عبارة عبارات كل فرضية حيث تم التوصل الى ان كلا الفرضيتين فاق الوسط الحسابي لهما الوسط الافتراضي (Test-Value =3) ، حيث بلغ الوسط الحسابي العام للفرضية الاولى (4.32) والانحراف المعياري بين (0.646-0.765) اما الفرضية الثانية بلغ الوسط الحسابي العام لإجابات المبحوثين (4.17) و الانحراف المعياري بين (0.695-9.68).

وتم حساب نتائج اختبار (t) لعينيتين مستقلتين و تحليل الاحادي لايجاد الفروق وفق البيانات العامة حيث أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع متغيرات السمات الشخصية وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة.

الخاتمة العامة

## الخاتمة العامة

مما سبق من خلال الاطار النظري الذي يتكون من فصلين قمنا فيهما بالتعرف على التصنيف الائتماني وماذا نعني به، وذلك من خلال طرح عدة محاور تمثلت في أنواع الوكالات التصنيف الائتماني والشروط التي يجب توفرها في هذه الوكالات للعمل، وقمنا كذلك بدراسة انواع التصنيف الائتماني و درجاته ، و قمنا بشرح عملية التصنيف الائتماني في البنوك من خلال خطوات عملية التصنيف في البنوك و محدداتها ، وأهمية وكالات التصنيف الائتماني ودورها في الاسواق المالية، وعلاقة التصنيف الائتماني بلجنة بازل 2 ودوره في الازمات المالية .

كل هذا مكننا من استنتاج ان للتصنيف الائتماني اهمية كبيرة اذا ما استعمل في البنوك الجزائرية وكذلك له دور اكبر و هو التحوط ضد المخاطر، ولا يمكن الاعتماد على الاستنتاج فقط، بل قمنا بدراسة ميدانية في البنوك الجزائرية وذلك لتأكيد ما خلص له استنتاجنا من خلال اثبات الفرضيتين التاليتين: اهمية التصنيف الائتماني في البنوك الجزائرية، دور التصنيف الائتماني في التحوط ضد المخاطر، و ذلك من خلال توزيع استبيان يحتوي على محورين في كل محور 10 اسئلة لكل فرضية ، وتمت دراسة اجابة المبحوثين باستعمال برنامج الاحصائي (SPSS) واختبار صحة الفرضيتين من خلال اختبار (t) توصلنا لإثبات صحة الفرضيتين.

ومنه نصل الى ان درجة التصنيف الائتماني تعبر عن قدرة او ملاءة المنظمة المالية لدفع مستحقاتها المالية في وقت الاستحقاق، و انه وجب تطبيق التصنيف الائتماني لم له من اهمية اقتصادية كبيرة في البنوك الجزائرية، لأنه يساعد التصنيف الائتماني على التحوط ضد المخاطر في البنوك الجزائرية.

وتم كذلك التوصل الى عدة نتائج وتوصيات من خلال هذه الدراسة :

### اولا: النتائج:

- يعبر التصنيف الائتماني عن رأي وكالة التصنيف في تقويم ملاءة و الرغبة بالوفاء بالديون ومقابلة الالتزامات المالية الحالية و المستقبلية بشكل كامل و في الوقت المحدد، وتحدد درجة التصنيف الائتماني مستوى المخاطر المالية ،كما ان هناك ارتباطا قويا بين ارتفاع درجة التصنيف و انخفاض مستوى الخسائر المالية.
- تزايدت اهمية التصنيف الائتماني في النظام الاقتصادي العالمي ، لاسيما بعد انفتاح الاسواق واندماجها ، وتغير دور المصارف ، وتوجه المستثمرون نحو استخدام ادوات مالية جديدة في الحصول على التمويل ،وتزايد الاصدارات من المنتجات المالية المركبة ذات المخاطر المرتفعة ، كما يستخدم التصنيف الائتماني في قياس وزن المخاطر المالية ، والتي من خلالها تتحدد المتطلبات القانونية لرأس المال ، وذلك حسب مقررات لجنة بازل 2.
- التصنيف الائتماني هو عبارة عن افصاح مالي للبنك ولكن مقوم من طرف ثالث الا وهو وكالة التصنيف الائتماني، الذي يعمل على تقوية ودعم القطاع المصرفي.
- تبرز اهمية التصنيف الائتماني في شكل المعلومات التي يوفرها لجميع المتعاملين الاقتصاديين لتعرف اكثر على جودة ونوعية الخدمات التي يقدمها البنك.
- المعلومات الشاملة التي يوفرها نظام التصنيف الائتماني عن العمليات الممولة بالجهاز المصرفي تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي.
- المعلومات الائتمانية التي يوفرها نظام التصنيف الائتماني تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يسهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي .

- تطبيق نظام التصنيف الائتماني يؤدي إلى تقليل ظاهرة تعثر سداد القروض بالجهاز المصرفي.
- التصنيف الائتماني يظهر مواطن الضعف التي يجب على البنك تداركها ومواطن القوة التي يجب التركيز عليها وكل هذا يوضع في استراتيجية توضع من طرف ادارة البنك للمستقبل .
- التصنيف الائتماني يساعد على الوصول الى الاسواق الاقليمية والدولية ، وجذب الاستثمار الاجنبي وتدعيم القطاع المالي ، ورفع كفاءة الاسواق المالية الجزائرية (بورصة الجزائر... التي هي عبارة عن جسد بدون روح).

#### ثانيا : التوصيات

- ضرورة حصول الجزائر على تصنيف سيادي من وكالات التصنيف العالمية ، و الذي يساعد في نفوذ المؤسسات و المصارف العاملة فيها الى اسواق رأس المال العالمية ، والحصول على قروض من المؤسسات الاقليمية و الدولية ، و تحديد تكلفتها .
- ضرورة حصول المصارف العامة اساسا و الخاصة على التصنيف الائتماني من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية ، من اجل تطبيق مقررات لجنة بازل 2 ، وتحديد نقاط القوة التي تتمتع بها المصارف ونقاط الضعف التي تعاني منها .
- وضع قوانين وتشريعات في الجزائر توضح تعامل المصارف والمؤسسات مع وكالات التصنيف العالمية ، و الحصول على درجة التصنيف الائتماني.

- يجب أن يتبع بنك الجزائر المركزي استراتيجية شاملة لتطوير القطاع المالي باستخدام الوكالات الائتمانية ووضع الضوابط القانونية والرقابية التي تنظم عمل الوكالات الائتمانية.
- على المصارف الجزائرية تطبيق نظام التصنيف الائتماني والتأكد من كفاءة نظام الرقابة والمتابعة الإدارية لديها بشكل يقلل من انتشار ظاهرة سداد القروض المتعثرة لديها.
- على المصارف الجزائرية اعتماد نظام التصنيف الائتماني في جمع معلومات أكثر كفاءة عن العملاء والعمليات الممولة بصورة تمكن من اتخاذ القرار السليم.
- ضرورة انشاء وكالات تصنيف ائتماني محلية ، وان تكون قادرة على تفهم طبيعة أسواق وشركات المنطقة.

### ثالثا: الرؤى والدراسات المستقبلية

يقترح الباحث للدراسات المستقبلية أن يتناول الموضوعات التالية:

1. دور التصنيف الائتماني في توفير سجل ائتماني الكتروني يمثل قاعدة بيانات متكاملة للجهاز المصرفي الجزائري.
2. تفعيل نظام التصنيف الائتماني للارتقاء بالجهاز المصرفي الجزائري في مصاف الدول المتقدمة .
3. صعوبات ومعوقات تطبيق نظام التصنيف الائتماني في الدول النامية.
4. التصنيف الائتماني كأساس للسلامة المصرفية.
5. التصنيف الائتماني كمدخل للهندسة المالية.

وما هذا الا جهد قليل ولا ندعي فيه الكمال ولكن عذرنا انا بذلنا فيه قصارى جهدنا فان  
اصبنا فذاك مرادنا وان أخطئنا فلنا شرف المحاولة والتعلم .

وأخيراً بعد أن تقدمنا باليسير في هذا المجال الواسع نأمل أن ينال القبول ويلقى الاستحسان..

وصل اللهم وسلم على سيدنا وحبیبنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعین..

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### رسائل ماجستير

1. رامي زعتري:التصنيف الائتماني وآفاق تطبيقه في الاقتصاد السوري:جامعة حلب 2011

### المجلات والدوريات

1. أحمد التميمي، مجلة المستثمرون، معايير التصنيف الائتماني في المؤسسات المالية الإسلامية.
2. إضاءات، مجلة يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، نوفمبر 2010 - العدد الرابع.

### الأبحاث العلمية و المؤتمرات

1. بلعزوز بن علي،أمداني أحمد، المؤتمر الدولي الرابع بالكويت حول: "الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي" 15-16 ديسمبر 2010 .
2. بورسلي، أماني، " التصنيف الائتماني وعلاقته باتفاقية بازل2" . ، كابيتال ستاندرز، الكويت، 2008.

### المراجع الأجنبية

1. Ashok Vir Bhatia, "Sovereign Credit Ratings Methodology: an Evaluation", IMF, WP/02/170, Washington, D. C., 2002.
2. Bank for International Settlements, "Enhancing Corporate Governance for Banking Organisations", Basel, 2006.
3. Estrella A, "Credit Ratings and Complementary Sources of Credit Quality Information", Basel Committee on Banking Supervision, Working Papers, Bank of International Settlements, Basel, 2000.
4. Financial Crisis Inquiry Commission, "Credit Ratings and the Financial Crisis", Washington, D.C., 2010

5. Fitch Ratings – Definitions of Ratings and Other Forms of Opinion – Jan2014.
6. Fitch Ratings, “Bank Rating Methodology”, NY, 2004.
7. Fitch Ratings, “The Rating Process”, Fitch Ratings, NY, 2006.
8. Hossein Asgharian, “Reformation of the Credit Rating Industry – Is there a need?”, Master Thesis, Lund University, Lund, Sweden, 2005.
9. Hunter Richard and others, “Inside the Ratings: What Credit Ratings Mean”, Fitch Ratings, New York, 2007.
10. Marwan Elkhoury, “Credit Rating Agencies and their Potential Impact on Developing Countries”, UNCTAD, Geneva, 2009.
11. Moody’s Investors Service, “Moody’s Rating Symbols & Definitions”, Moody’s Investors Service, New York, SEPTEMBER 2013.
12. Nada Mora, “Sovereign Credit Ratings: Guilty Beyond Reasonable Doubt?”, Lecture and Working Paper Series No. 1, American University of Beirut, Beirut, 2005.
13. Patrick Van Roy, “Is there a difference between solicited and unsolicited bank ratings and if so, why?”, Working Paper Research No: 79, National Bank of Belgium, 2006.
14. Standard & Poor’s, “Financial Institutions Criteria: Bank Rating Analysis Methodology Profile”, NY, 2004.

**15.**The role of ratings in structured finance: issues and implications, Report submitted by a Working Group established by the Committee on the Global Financial System , January 2005.

**مواقع الانترنت :**

1. [www.fitchratings.com](http://www.fitchratings.com)

وكالة فيتش للتصنيف

2. [www.iirating.com](http://www.iirating.com)

الوكالة الاسلامية للتصنيف

3. [www.moody.com](http://www.moody.com)

وكالة موديز لخدمة المستثمرين

4. [www.standardandpoors.com](http://www.standardandpoors.com)

وكالة بورز آند ستاندرد

# الملاحق

الملحق الأول: الاستبيان

الملحق الثاني: مخرجات برنامج SPSS

المحقق الأول

الاستبيان



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الاستبيان:

السادة / مدير البنك، نائب مدير البنك، رئيس المصلحة، مراقب/ المحترمون

تحية طيبة وبعد ...

الاستبانة المرفقة هي جزء من بحث أكاديمي لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص البنوك نأمل منكم قراءة ما ورد في هذه الاستبانة من فقرات بدقة وموضوعية من اجل تقديم المعلومات التي تساعد في إتمام هذه الدراسة بعنوان:

**" التصنيف الائتماني وفاق تطبيقه في البنوك الجزائرية "**

دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الجزائرية.

لذا أرجو من سيادتكم أن تتكرموا بالإجابة على أسئلة الاستبانة وتقديم المعلومات الدقيقة حتى يتمكن الباحث من الوصول إلى أفضل النتائج ، علما بأن المعلومات الواردة في هذه الاستبانة هي لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول الشكر والتقدير

الباحث : معوش عبد الوهاب

تحت اشراف الاستاذ: نوبيات عبد القادر

## تعريف موضوع الاستبيان:

وتعرف درجة التصنيف الائتماني عن رأي الوكالة في الملاءة المالية للبنك و رغبتها بالدفع لا أصحاب المستحقات و على الوفاء بالديون والالتزامات المالية الحالية والمستقبلية بشكل كامل في وقت محدد، كما تستعمل درجة التصنيف الائتماني على توقع حدوث خطر بناءا على معايير كمية ونوعية ، وكذلك تؤثر درجة التصنيف الائتماني في اسواق راس المال لما لها من حساسية على هذه الاسواق ، كذلك تؤثر على قدرة الشركات والدول و البنوك على الحصول على التمويل المطلوب في اسواق راس المال العالمية، وتنتشر تقارير التصنيف الائتماني في الوسائل الاعلامية العالمية.

### المحور الأول: البيانات العامة

الرجاء وضع علامة ( X ) أمام العبارة المناسبة:

1- الجنس	ذكر	أنثى
----------	-----	------

2- العمر	.....سنة
----------	----------

3- المستوى التعليمي	مستوى ادنى	متوسط	ثانوي	جامعي	مستوى اعلى
---------------------	------------	-------	-------	-------	------------

4- التخصص	إدارة أعمال	محاسبة	مالية	تأمينات وبنوك
	أخرى حددها			

5- سنوات الخبرة	..... سنة
-----------------	-----------

6- المركز الوظيفي	مدير البنك	نائب مدير البنك	رئيس مصلحة	مراقب
	أخرى حددها			

7- القطاع	قطاع عام	قطاع خاص
-----------	----------	----------

## المحور الثاني : التصنيف الائتماني واهميته للبنك

الرقم	العبرة	سلم الاجابة			
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة
01	التصنيف الائتماني يوفر كافة المعلومات عن العميل مما يساعد البنك على اتخاذ القرار بمنح التمويل المناسب .				
02	التصنيف الائتماني يعمل على تقوية ودعم القطاع المالي عن طريق الافصاح المالي.				
03	التصنيف الائتماني يساعد في توفير معلومات وبيانات ائتمانية بشكل يعزز ثقة المصرف بالعميل مما يساعد في زيادة السقف التمويلي للعميل.				
04	هناك حاجة لتواجد وكالات محلية للتصنيف قادرة على تفهم طبيعة أسواق وشركات المنطقة.				
05	انشاء وكالة وطنية جزائرية للتصنيف الائتماني يساعد على دعم الاجهزة الرقابية في الجهاز المصرفي الجزائري .				
06	تسهل درجة التصنيف العالية البنك على الحصول على التمويل من جهات الداخلية والخارجية .				
07	يعكس التصنيف الائتماني سمعة ومصداقية البنك والموقع الريادي له في السوق.				
08	درجة التصنيف العالية هي تأكيد على نجاح سياسات واستراتيجيات البنك.				
09	يمنح التصنيف الائتماني للمستثمرين المزيد من الثقة في التعامل مع البنوك المصنفة بدرجة عالية.				
10	يساعد التصنيف الائتماني المقرض في تحديد خياره في شراء السند من عدمه، وتحديد الحكم في مستوى إدارة البنك وجودتها وفعاليتها في تسيير أمورها.				

### المحور الثالث :دور التصنيف الائتماني في التحوط ضد المخاطر

الرقم	العبارة	سلم الإجابة			
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة
01	تطبيق نظام التصنيف الائتماني يساعد على توجيه التمويل للعملاء ذوي الجدارة الائتمانية مما يقلل من مخاطر التمويل المتعثر.				
02	يعتبر التصنيف الائتماني من العناصر الأساسية لاستيفاء متطلبات ملاءة رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل 2 - الدولية				
03	التصنيف الائتماني يقوم بعملية تقييم شامل لمدى كفاية رأس المال بالنسبة لمخاطرها وان يكون لديها إستراتيجية للحفاظ على مستويات رؤوس أموالها .				
04	يقلل التصنيف الائتماني عنصر مخاطر التعثر بسبب خضوع القرض لتقييم طرف ثالث مستقل وفق متطلبات بازل 2.				
05	يعتبر التصنيف الائتماني أداة جيدة لإدارة مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية و مخاطر السوق.				
06	التصنيف الائتماني يوفر معلومات ائتمانية تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يسهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.				
07	تعزز درجة التصنيف الائتماني العالية قدرة البنوك على منح القروض بثقة أكبر.				
08	يؤثر التصنيف الائتماني ايجابيا على النتائج التشغيلية والربحية للبنك.				
09	يحدد التصنيف الائتماني مجالات الضعف في سياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان ومنهجيات قياس مخاطر الائتمان				
10	التصنيف الائتماني يساعد البنك على التنبؤ بالمخاطر في المستقبل وبناء استراتيجيات لتجنبها.				

المحقق الثاني

مخرجات

SPSS

FREQUENCIES VARIABLES=الحالية\_الوظيفة الخبرة التخصص التعليمي\_المستوى العمر الجنس  
/ORDER=ANALYSIS.

## Frequencies

### Notes

Output Created	CEST 23:39:01 2014-ماي-30		
Comments			
Input	Data	D:\abdou\مذكرة\الثالث\الفصل\التخرج\مذكرة\abdou.sav	
	Active Dataset	DataSet3	
	Filter	<none>	
	Weight	<none>	
	Split File	<none>	
	N of Rows in Working Data File	35	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.	
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.	
Syntax	FREQUENCIES VARIABLES=العمر الجنس الخبرة التخصص التعليمي_المستوى الحالية_الوظيفة /ORDER=ANALYSIS.		
Resources	Processor Time	00 00:00:00.000	
	Elapsed Time	00 00:00:00.005	

[DataSet3] D:\abdou\مذكرة\الثالث\الفصل\التخرج\مذكرة\abdou.sav

### Statistics

		الجنس	العمر	المستوى التعليمي	التخصص	الخبرة	الحالية_الوظيفة
N	Valid	35	35	35	35	35	35
	Missing	0	0	0	0	0	0

## Frequency Table

### الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	22	62.9	62.9	62.9
	انثى	13	37.1	37.1	100.0
Total		35	100.0	100.0	

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ادارة أعمال	8	22.9	22.9	22.9
	محاسبية	11	31.4	31.4	54.3
	مالية	7	20.0	20.0	74.3
	تأمينات وبنوك	4	11.4	11.4	85.7
	أخرى حدها	2	5.7	5.7	91.4
	اعلام الي	1	2.9	2.9	94.3
	حقوق	1	2.9	2.9	97.1
	مالية نقود وبنوك	1	2.9	2.9	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

الوظيفة الحالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مدير البنك	2	5.7	5.7	5.7
	نائب مدير البنك	2	5.7	5.7	11.4
	رئيس مصلحة	11	31.4	31.4	42.9
	مراقب	4	11.4	11.4	54.3
	مكلف بالدراسات	11	31.4	31.4	85.7
	موظف	5	14.3	14.3	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

المستوى التعليمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ثانوي	12	34.3	34.3	34.3
	جامعي	23	65.7	65.7	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 18-30 سنة	8	22.9	22.9	22.9
	من 31-50 سنة	21	60.0	60.0	82.9
	50 سنة فأكثر	6	17.1	17.1	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

الخيرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أقل من 5 سنوات	7	20.0	20.0	20.0
من 5-10 سنوات	8	22.9	22.9	42.9
من 10-15 سنة	7	20.0	20.0	62.9
أكثر من 15 سنة	13	37.1	37.1	100.0
Total	35	100.0	100.0	

T-TEST

```

/TESTVAL=3
/MISSING=ANALYSIS
/VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q10
/CRITERIA=CI (.95) .

```

T-Test

Notes

Output Created		CEST 23:39:17 2014-ماي-30
Comments		
Input	Data	D:\abdou\مذكرة\الثالث\الفصل\التخرج\مذكرة.sav
	Active Dataset	DataSet3
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	35
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.
Syntax		T-TEST /TESTVAL=3 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q10 /CRITERIA=CI(.95).
Resources	Processor Time	00 00:00:00.000
	Elapsed Time	00 00:00:00.004

[DataSet3] D:\abdou\مذكرة\الثالث\الفصل\التخرج\مذكرة.sav

**One-Sample Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
التصنيف الائتماني يوفر كافة المعلومات عن العميل مما يساعد البنك على اتخاذ القرار بمنح التمويل المناسب .	35	4.40	.695	.117
التصنيف الائتماني يعمل على تقوية ودعم القطاع المالي عن طريق الافصاح المالي.	35	4.34	.765	.129
التصنيف الائتماني يساعد في توفير معلومات وبيانات ائتمانية بشكل يعزز ثقة المصرف بالعميل مما يساعد في زيادة السقف التمويلي للعميل .	35	4.23	.731	.124
هناك حاجة لتواجد وكالات محلية للتصنيف قادرة على تفهم طبيعة أسواق وشركات المنطقة.	35	4.37	.646	.109
انشاء وكالة وطنية جزائرية للتصنيف الائتماني يساعد على دعم الاجهزة الرقابية في الجهاز المصرفي الجزائري .	35	4.37	.690	.117
تسهل درجة التصنيف العالية البنك على الحصول على التمويل من جهات الداخلية والخارجية .	35	4.34	.725	.123
يعكس التصنيف الائتماني سمعة ومصداقية البنك والموقع الريادي له في السوق.	35	4.29	.750	.127
درجة التصنيف العالية هي تأكيد على نجاح سياسات واستراتيجيات البنك.	35	4.43	.655	.111
يمنح التصنيف الائتماني للمستثمرين المزيد من الثقة في التعامل مع البنوك المصنفة بدرجة عالية.	35	4.26	.741	.125
يساعد التصنيف الائتماني المقرض في تحديد خياره في شراء السند من عدمه، وتحديد الحكم في مستوى إدارة البنك وجودتها وفعاليتها في تسيير أمورها.	35	4.20	.868	.147

**One-Sample Test**

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
التصنيف الائتماني يوفر كافة المعلومات عن العميل مما يساعد البنك على اتخاذ القرار بمنح التمويل المناسب .	11.926	34	.000	1.400	1.16	1.64
التصنيف الائتماني يعمل على تقوية ودعم القطاع المالي عن طريق الافصاح المالي.	10.388	34	.000	1.343	1.08	1.61

التصنيف الائتماني يساعد في توفير معلومات وبيانات ائتمانية بشكل يعزز ثقة المصرف بالعميل مما يساعد في زيادة السقف التمويلي للعميل .	9.942	34	.000	1.229	.98	1.48
هناك حاجة لتواجد وكالات محلية للتصنيف قادرة على تفهم طبيعة أسواق وشركات المنطقة.	12.567	34	.000	1.371	1.15	1.59
انشاء وكالة وطنية جزائرية للتصنيف الائتماني يساعد على دعم الاجهزة الرقابية في الجهاز المصرفي الجزائري .	11.764	34	.000	1.371	1.13	1.61
تسهل درجة التصنيف العالية البنك على الحصول على التمويل من جهات الداخلية والخارجية .	10.953	34	.000	1.343	1.09	1.59
يعكس التصنيف الائتماني سمعة ومصداقية البنك والموقع الريادي له في السوق.	10.137	34	.000	1.286	1.03	1.54
درجة التصنيف العالية هي تأكيد على نجاح سياسات واستراتيجيات البنك.	12.910	34	.000	1.429	1.20	1.65
يمنح التصنيف الائتماني للمستثمرين المزيد من الثقة في التعامل مع البنوك المصنفة بدرجة عالية.	10.032	34	.000	1.257	1.00	1.51
يساعد التصنيف الائتماني المقرض في تحديد خياره في شراء السند من عدمه، وتحديد الحكم في مستوى إدارة البنك وجودتها وفعاليتها في تسيير أمور ها.	8.182	34	.000	1.200	.90	1.50

T-TEST

/TESTVAL=3

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=Q11 Q12 Q13 Q14 Q15 Q16 Q17 Q18 Q19 Q20

/CRITERIA=CI (.95) .

## T-Test

### Notes

Output Created	CEST 23:39:29 2014-ماي-30	
Comments		
Input	Data	D:\abdou\مذكرة\الفصل\التخرج\مذكرة\التخرج.sav
	Active Dataset	DataSet3
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	35
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.
Syntax	T-TEST	

		/TESTVAL=3 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=Q11 Q12 Q13 Q14 Q15 Q16 Q17 Q18 Q19 Q20 /CRITERIA=CI(.95).
Resources	Processor Time	00 00:00:00.015
	Elapsed Time	00 00:00:00.005

[DataSet3] D:\abdou\مذكرة\الثالث\الفصل\التخرج\مذكرة.sav

### One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
تطبيق نظام التصنيف الائتماني يساعد على توجيه التمويل للعملاء ذوي الجدارة الائتمانية مما يقلل من مخاطر التمويل المتعثر.	35	4.40	.695	.117
يعتبر التصنيف الائتماني من العناصر الأساسية لاستيفاء متطلبات ملاءة رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل- 2 الدولية	35	4.09	.951	.161
التصنيف الائتماني يقوم بعملية تقييم شامل لمدى كفاية رأس المال بالنسبة لمخاطرها وان يكون لديها إستراتيجية للحفاظ على مستويات رؤوس أموالها .	35	4.11	.832	.141
يقلل التصنيف الائتماني عنصر مخاطر التعثر بسبب خضوع القرض لتقييم طرف ثالث مستقل وفق متطلبات بازل 2.	35	4.20	.797	.135
يعتبر التصنيف الائتماني أداة جيدة لإدارة مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية و مخاطر السوق.	35	4.17	.822	.139
التصنيف الائتماني يوفر معلومات ائتمانية تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يسهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.	35	4.11	.900	.152
تعزز درجة التصنيف الائتماني العالية قدرة البنوك على منح القروض بثقة أكبر.	35	4.20	.933	.158
يؤثر التصنيف الائتماني ايجابيا على النتائج التشغيلية والربحية للبنك.	35	4.11	.932	.158
يحدد التصنيف الائتماني مجالات الضعف في سياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان ومنهجيات قياس مخاطر الائتمان	35	4.31	.796	.135
التصنيف الائتماني يساعد البنك على التنبؤ بالمخاطر في المستقبل وبناء استراتيجيات لتجنبها.	35	4.06	.968	.164

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
تطبيق نظام التصنيف الائتماني يساعد على توجيه التمويل للعملاء ذوي الجدارة الائتمانية مما يقلل من مخاطر التمويل المتعثر.	11.926	34	.000	1.400	1.16	1.64
يعتبر التصنيف الائتماني من العناصر الأساسية لاستيفاء متطلبات ملاءة رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل- 2 الدولية	6.755	34	.000	1.086	.76	1.41
التصنيف الائتماني يقوم بعملية تقييم شامل لمدى كفاية رأس المال بالنسبة لمخاطرها وان يكون لديها إستراتيجية للحفاظ على مستويات رؤوس أموالها .	7.922	34	.000	1.114	.83	1.40
يقلل التصنيف الائتماني عنصر مخاطر التعثر بسبب خضوع القرض لتقييم طرف ثالث مستقل وفق متطلبات بازل 2.	8.907	34	.000	1.200	.93	1.47
يعتبر التصنيف الائتماني أداة جيدة لإدارة مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية و مخاطر السوق.	8.431	34	.000	1.171	.89	1.45
التصنيف الائتماني يوفر معلومات ائتمانية تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يسهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.	7.324	34	.000	1.114	.81	1.42
تعزز درجة التصنيف الائتماني العالية قدرة البنوك على منح القروض بثقة أكبر.	7.609	34	.000	1.200	.88	1.52
يؤثر التصنيف الائتماني ايجابيا على النتائج التشغيلية والربحية للبنك.	7.072	34	.000	1.114	.79	1.43
يحدد التصنيف الائتماني مجالات الضعف في سياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان ومنهجيات قياس مخاطر الائتمان	9.768	34	.000	1.314	1.04	1.59
التصنيف الائتماني يساعد البنك على التنبؤ بالمخاطر في المستقبل وبناء استراتيجيات لتجنبها.	6.458	34	.000	1.057	.72	1.39

T-TEST

/TESTVAL=3

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=H1

/CRITERIA=CI (.95) .

# T-Test

## Notes

Output Created	CEST 23:39:40 2014-ماي-30		
Comments			
Input	Data	D:\abdou\مذكرة\الثالث\الفصل\التخرج\مذكرة\abdou.sav	
	Active Dataset	DataSet3	
	Filter	<none>	
	Weight	<none>	
	Split File	<none>	
	N of Rows in Working Data File	35	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.	
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.	
Syntax	T-TEST /TESTVAL=3 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=H1 /CRITERIA=CI(.95).		
Resources	Processor Time	00 00:00:00.015	
	Elapsed Time	00 00:00:00.004	

[DataSet3] D:\abdou\مذكرة\الثالث\الفصل\التخرج\مذكرة\abdou.sav

### One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H1	35	4.29	.340	.057

### One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
H1	22.480	34	.000	1.291	1.17	1.41

### T-TEST

```

/TESTVAL=3
/MISSING=ANALYSIS
/VARIABLES=H2
/CRITERIA=CI (.95) .
  
```

## T-Test

### Notes

Output Created	CEST 23:39:49 2014-ماي-30		
Comments			
Input	Data	D:\abdou\مذكرة\التخرج\الفصل\الثالث\مذكرة.sav	
	Active Dataset	DataSet3	
	Filter	<none>	
	Weight	<none>	
	Split File	<none>	
	N of Rows in Working Data File	35	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.	
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.	
Syntax	T-TEST /TESTVAL=3 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=H2 /CRITERIA=CI(.95).		
Resources	Processor Time	00 00:00:00.000	
	Elapsed Time	00 00:00:00.006	

[DataSet3] D:\abdou\مذكرة\التخرج\الفصل\الثالث\مذكرة.sav

### One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H2	35	4.16	.542	.092

### One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
H2	12.684	34	.000	1.163	.98	1.35

```

COMPUTE F1=MEAN(Q1 to Q20).
EXECUTE.
COMPUTE F1=MEAN(Q1 to Q20).
EXECUTE.
T-TEST
  /TESTVAL=3
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=F1
  /CRITERIA=CI (.95) .

```

## T-Test

### Notes

Output Created	CEST 23:45:53 2014-ماي-30	
Comments		
Input	Data	D:\abdou\مذكرة\الثالث\الفصل\التخرج\مذكرة.sav
	Active Dataset	DataSet4
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	35
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.
Syntax	T-TEST /TESTVAL=3 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=F1 /CRITERIA=CI(.95).	
Resources	Processor Time	00 00:00:00.016
	Elapsed Time	00 00:00:00.010

[DataSet4] D:\abdou\مذكرة\الثالث\الفصل\التخرج\مذكرة.sav

### One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
F1	35	4.2500	.41106	.06948

### One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
F1	17.990	34	.000	1.25000	1.1088	1.3912

T-TEST GROUPS=الجنس(1 2)  
 /MISSING=ANALYSIS  
 /VARIABLES=F1  
 /CRITERIA=CI (.95) .

## T-Test

### Notes

Output Created	CEST 23:47:17 2014-ماي-30		
Comments			
Input	Data	D:\abdou\مذكرة\الثالث\الفصل\التخرج\مذكرة\abdou.sav	
	Active Dataset	DataSet4	
	Filter	<none>	
	Weight	<none>	
	Split File	<none>	
	N of Rows in Working Data File	35	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.	
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.	
Syntax	T-TEST GROUPS=الجنس(1 2) /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=F1 /CRITERIA=CI(.95).		
Resources	Processor Time	00 00:00:00.015	
	Elapsed Time	00 00:00:00.015	

[DataSet4] D:\abdou\مذكرة\الثالث\الفصل\التخرج\مذكرة\abdou.sav

### Group Statistics

الجنس	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
F1 ذكر	22	4.2886	.37920	.08085
انثى	13	4.1846	.46877	.13001

### Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
								Lower	Upper
Equal variances assumed	.162	.690	.718	33	.478	.10402	.14483	-.19065	.39869
Equal variances not assumed			.679	21.258	.504	.10402	.15310	-.21413	.42217

ONEWAY F1 BY العمر  
/MISSING ANALYSIS.

### Oneway

### Notes

Output Created	CEST 23:47:54 2014-ماي-30	
Comments		
Input	Data	D:\abdou\مذكرة\الفصل\التخرج\مذكرة\الثالث\الفصل\التخرج\مذكرة.sav
	Active Dataset	DataSet4
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	35
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on cases with no missing data for any variable in the analysis.
Syntax	ONEWAY F1 BY العمر /MISSING ANALYSIS.	
Resources	Processor Time	00 00:00:00.000
	Elapsed Time	00 00:00:00.005

[DataSet4] D:\abdou\مذكرة\التخرج\الفصل\الثالث\مذكرة.sav

### ANOVA

F1

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.423	2	.212	1.272	.294
Within Groups	5.322	32	.166		
Total	5.745	34			

ONEWAY F1 BY التعليمي\_المستوى  
/MISSING ANALYSIS.

### Oneway

#### Notes

Output Created		CEST 23:48:08 2014-ماي-30
Comments		
Input	Data	D:\abdou\مذكرة\التخرج\الفصل\الثالث\مذكرة.sav
	Active Dataset	DataSet4
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	35
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on cases with no missing data for any variable in the analysis.
Syntax		ONEWAY F1 BY التعليمي_المستوى /MISSING ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00 00:00:00.016
	Elapsed Time	00 00:00:00.008

[DataSet4] D:\abdou\مذكرة\التخرج\الفصل\الثالث\مذكرة.sav

### ANOVA

F1

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.081	1	.081	.473	.496
Within Groups	5.664	33	.172		
Total	5.745	34			

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## **Abstract**

The credit rating industry has evolved in parallel with the development of capital markets, where sought credit rating agencies to get to the most advanced economies and emerging.

Credit rating reflects the opinion of the rating agencies creditworthiness and ready source for securities to meet its current obligations fully timely manner, based on the factors that determine the likelihood of default, the higher the credit rating, the lower the credit risk.

Due to the absence of studies on the credit rating in Algeria, with this study to shed light on the credit rating and the prospects of applying it to Algerian banks at the time of the Algerian economy is heading for a free market economy and openness to the world market, and the open exchange of Algeria that's dealing in securities.

The aim of This study is to identify the concept of credit rating agencies, and types, and clarify the criteria a credit rating of banks Algerian, and the role of credit rating in the capital markets and the relationship between the credit rating financial crises, as well as highlight the importance of credit rating in Algerian banks and its role in hedging against risks, we advance the hypotheses are problematic that we have to prove their validity through a field study using a paper a questionnaire was distributed to commercial Algerian banks then we analyzed using (SPSS)Program.

This paper recommends the need for Algerian banks credit rating establishing by international agencies and raise class rating to investment grade those to gain access to international markets, and getting a the credit rating helps banks to hedge against risk.

Above all banks should be included in the exchange Algeria and get a degree classification is not necessarily to be very high and therefore necessary for the government to set up a regulatory framework and legal support for Algerian banks on the degree of credit rating, and study the possibility of establishing a rating agency locally.

**Keywords:** credit rating, credit rating agencies, credit risk, Bank Credit Rating Criteria

## ملخص

لقد تطورت صناعة التصنيف الائتماني بالتوازي مع تطور اسواق راس المال ،وقد سعت وكالات التصنيف الائتماني للوصول الى معظم الاقتصادية المتقدمة والناشئة ، ونظرا لأهمية التصنيف الائتماني للمؤسسات و المصارف و الاوراق المالية .

التصنيف الائتماني يعبر عن راي وكالة التصنيف الجدارة الائتمانية و استعداد المصدر للاوراق المالية على الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية بالكامل و في الوقت المناسب ،استنادا الى العوامل الكمية و النوعية التي تتناول احتمال التخلف عن السداد ،وارتفاع التصنيف الائتماني، وانخفاض مخاطر الائتمان.

ونظرا لغياب الدراسات المتعلقة بالتصنيف الائتماني في الجزائر ، وتأتي هذه الورقة الى تسليط الضوء على التصنيف الائتماني و افاق تطبيقه على البنوك الجزائرية في وقت الاقتصاد الجزائري يتجه الى الاقتصاد الحر و النفتاح على السوق العالمية، وفتح بورصة الجزائر حيث يتم التعامل بالأوراق المالية .

الهدف من هذه الورقة التعرف على مفهوم التصنيف الائتماني ، والوكالات ، وانواع ، و توضيح المعايير التصنيف الائتماني للبنوك الجزائرية ، ودور التصنيف الائتماني في اسواق رأسمال وعلاقة التصنيف الائتماني بالازمات المالية، وكذلك ابراز اهمية التصنيف الائتماني في البنوك الجزائرية ودوره في التحوط ضد المخاطر، كل ماسبق هي فرضيات اشكالية البحث التي قمنا باثبات صحتها من خلال دراسة ميدانية باستعمال ورقة استبيان وزعت على البنوك التجارية الجزائرية وقمنا بتحليلها باستعمال برنامج (SPSS) .

وتوصي هذه الورقة على ضرورة حصول البنوك الجزائرية على تصنيف ائتماني من طرف الوكالات العالمية و رفع درجة الدرجة التصنيف الى درجة استثمار وذلك للوصول الى الاسواق العالمية ، والحصول على التصنيف الائتماني يساعد البنوك على التحوط ضد المخاطر .

وفوق كل هذا ينبغي على البنوك ان تدرج في بورصة الجزائر والحصول على درجة تصنيف ليس بالضرورة ان تكون عالية جدا وبالتالي لزم ان تقوم الحكومة انشاء اطار تنظيمي وقانوني لدعم حصول البنوك الجزائرية على درجة تصنيف ائتماني ، ودراسة امكانية انشاء وكالة تصنيف محلية.

الكلمات المفتاحية: التصنيف الائتماني، وكالات التصنيف الائتماني، مخاطر الائتمان،محددات التصنيف